

هيئة تنظيم
مركز قطر للمال

التقرير السنوي

٢٠١٩



حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدي

المحتويات

٢٦

الإشراف والتصريح

٤

الالتزام بالمعايير الدولية
والتعاون الدولي

٩٤

الملحق (٢):
بيانات نهاية العام ٢٠١٩

٦٤

السياسات والتنفيذ

١٢

إطار عمل الحوكمة

٧

كلمة رئيس مجلس الإدارة

١

المقدمة

٩٥

البيانات المالية

٧٨

الخدمات المؤسسية

١٤

مجلس الإدارة

٩

كلمة الرئيس التنفيذي

٢

استراتيجية مشتركة
للتنظيم المالي

١٣٤

اتّصل بنا

٨٩

الملحق (١):
الشركات المصّرّح لها

٢٢

الإدارة التنفيذية

١١

الحوكمة

٣

لجنة الاستقرار المالي
ورقابة المخاطر

المقدمة

إنّ مركز قطر للمال هو مركز للمال والأعمال يعمل داخل قطر وقد أسسته الحكومة القطرية في العام ٢٠٠٥ بهدف استقطاب الشركات العالمية المتخصصة في الأعمال المصرفية والتأمين وغيرها من الخدمات المالية، لتنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في دولة قطر والمنطقة.

يؤمّن مركز قطر للمال الفرصة للشركات المحلية والعالمية بإنشاء مجموعة واسعة من أعمال الصيرفة وإدارة الاستثمار والتأمين بموجب نظام قانوني ورقابي مبني على أفضل الممارسات العالمية. وتشكّل هيئة تنظيم مركز قطر للمال الهيئة الرقابية المستقلة للمركز، وقد تأسست بهدف التصريح للأفراد والشركات التي تراول الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو منه وتنظيم هذه الشركات والأفراد، بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون مركز قطر للمال.

تتمتع هيئة التنظيم بشخصية اعتبارية وهي مملوكة لدولة قطر وتموّلها الدولة، وترفع تقاريرها إلى مجلس الوزراء القطري. ويصدر بتعيين مجلس إدارتها قرار من مجلس الوزراء. وتتمتع هيئة التنظيم بموجب قانون مركز قطر للمال باستقلالية مالية وإدارية عن الدولة، ولها موازنة مستقلة، ولا تطبق عليها قوانين الدولة السارية على الموازنة العامة للدولة والوزارات. تعمل هيئة التنظيم وفقاً لمنهج رقابي مبني على المبادئ يعتمد على الشفافية والمحاسبة.





الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز الشمول والتثقيف المالي.
يستند هذا الهدف إلى تعزيز الشمول والتثقيف المالي ليكون عنصراً أساسياً في قيادة النمو المستدام وخلق فرص العمل، وتخفيف التباينات، وحماية الاستقرار المالي. يدعم هذا الهدف تطوير الإجراءات المساندة مثل تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز التثقيف المالي. فترغب الدولة في ضمان وصول الأفراد والأعمال التي تفتقر إلى التعامل مع البنوك إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية المناسبة التي تتميز بجودة عالية، وتكلفة متوازنة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير رأس المال البشري.
ينص هذا الهدف على ضرورة تطوير رأس المال البشري، خاصة الشباب القطري الذي يشكل عنصراً أساسياً لتحقيق نمو مستدام وطويل الأمد ضمن سياق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. تلترزم الجهات الرقابية بتطوير الشباب القطري في القطاع المصرفي والمالي وتحسينه بالمهارات المطلوبة من خلال البرامج المتخصصة والإدارية الفعالة للمواهب. وتكمن الغاية القصوى من هذا الهدف في إعداد مهنيين متخصصين لقيادة القطاع المالي للدولة في السنوات القادمة.

وإضافة إلى بناء أسواق مالية متقدمة تتمتع بمستوى عالٍ من المرونة، ستساهم هذه الأهداف في تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي في دولة قطر، وتعزيز الاكتفاء الذاتي في القطاعين المالي والاقتصادي في الدولة.

وقد تم إعداد الخطة الاستراتيجية في سياق الأهداف العامة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢. أما الأهداف الاستراتيجية الخمسة المشمولة في الخطة فهي: تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي، وتطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي، والمحافظة على نزاهة النظام المالي والثقة فيه، وتعزيز الشمول والتثقيف المالي، وتطوير رأس المال البشري.

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي. تنص الخطة على ضرورة ضمان توافق البيئة الإشرافية والرقابية في دولة قطر مع أفضل الممارسات العالمية من أجل حماية الاستقرار المالي وضمان النمو المستدام الطويل الأمد.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي. يرتبط هذا الهدف مباشرة بمقومات السوق. فتدعو الخطة كلاً من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى تقديم مجموعة أوسع من الأدوات لإدارة السيولة المحلية، وتعزيز تطوير السوق الثانوية. ويستدعي هذا الهدف إلقاء الضوء على فوائد التكنولوجيا المالية والتمويل الأخضر لخلق بيئة تسهل الابتكار مع تخفيف المخاطر في القطاع المالي.

الهدف الاستراتيجي الثالث: المحافظة على النزاهة والثقة في النظام المالي. يقوم هذا الهدف بالتأكيد أن المؤسسات والأسواق المالية في الدولة تتمتع بالمرونة والاكتفاء الذاتي وتوفر منصة قوية لنمو مستقبلي مستدام. وتلتزم قطر بمكافحة التمويل غير المشروع وضمان حماية المعلومات والبنية التحتية للقطاع المالي من الحوادث السيبرانية. كما يدعم هذا الهدف استراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على تطبيق الاستراتيجية الجديدة لحماية أمن المعلومات في القطاع المالي الهادفة إلى الحدّ من الجرائم السيبرانية.

استراتيجية مشتركة لتنظيم المالي

أطلقت الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ في العام ٢٠١٧، وهي تقدّم للقطاع المالي وصانعي السياسات في قطر خارطة طريق واضحة المعالم تسمح بتحديد الفرص واجتياز التحديات المتوقعة حتى العام ٢٠٢٢. وتستكمل هذه الخطة كما توسع نطاق العمل الذي بدأ في العام ٢٠١٣، من خلال الخطة الاستراتيجية الأولى لتنظيم القطاع المالي ٢٠١٣-٢٠١٦.

تجمع الخطة الاستراتيجية الثانية ما بين الجهات الرقابية الثلاث للقطاع المالي وهي مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال التي تشارك الرسالة الموحدة للاستراتيجية الكامنة في وضع إطار عمل رقابي يتسم بالمتانة والفعالية، ويدعم الرخاء الاقتصادي، ويحمي الاستقرار المالي، ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. بالإضافة إلى الرسالة، تتسم الرؤية والقيم والأهداف المشتركة بمقاربة جامعة تهدف إلى تقوية القطاع المالي وتعزيز نمو الاقتصاد واستقراره في السنوات الخمس القادمة.

لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر

أنشئت لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر بموجب المادة (١١٦) من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢. وهي تهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات ما بين الجهات الرقابية المالية الثلاث في الدولة وهي مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يتأخر اللجنة سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، مع تعيين سعادة نائب محافظ مصرف قطر المركزي نائباً له. وتضم اللجنة في عضويتها الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال والرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية.

تتلخص الأهداف التشغيلية للجنة في توفير نظام إنذار مبكر، وتحديد ومراقبة وتحليل المخاطر ونقاط الضعف القائمة في النظام المالي عامة، واقتراح التدابير والسياسات المناسبة، بالإضافة إلى التأكد من وضع التدابير المقترحة حيز التنفيذ في ما يضمن نظاماً مالياً آمناً وسليماً وقوياً، ومن تقييم آثارها بصورة مناسبة.

بالتوافق مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي ٢٠١٧ - ٢٠٢٢، تركز اللجنة عملها على دراسة المخاطر التي قد تنشأ عن الخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية، وإصدار الحلول والمقترحات، والتنسيق بين الجهات الرقابية والإشرافية في الدولة بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في ما بينها لتحقيق بيئة رقابية وإشرافية متناغمة، وإعداد السياسات المتصلة بالتنظيم والرقابة والإشراف، على أن تتضمن الترخيص، ومكافحة غسل الأموال وغيرها من السياسات المرتبطة بالخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية.



الالتزام بالمعايير الدولية والتعاون الدولي

تعمل هيئة التنظيم عن قرب مع عددٍ من الكيانات العامة والمنظمات المهنية في إطار الجهود المشتركة الهادفة إلى تعزيز إطار العمل الرقابي وبناء إرث من الرقابة المالية في دولة قطر.

تدعم دولة قطر كافة المبادرات الساعية إلى تطوير المعايير الوطنية وأفضل الممارسات الدولية للقطاع المالي. وتعمل هيئة التنظيم، منذ إنشائها في العام ٢٠٠٥، على الامتثال إلى المبادئ والمعايير الصادرة عن الجهات الواضحة للمعايير المالية الدولية، ومن بينها لجنة بازل للإشراف المصرفي، والجمعية الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية لهيئات سوق المال، ومجموعة العمل المالي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ويندرج عدد كبير من المبادرات التي اتخذتها هيئة التنظيم ضمن إطار التوفيق ما بين جهودها الرقابية والمعايير والمبادئ الصادرة عن المؤسسات الدولية.

لجنة بازل للإشراف المصرفي

تعتبر لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS) الجهة الدولية الأساسية التي تضع المعايير الخاصة بتنظيم البنوك الاحترازي وهي توفر مساحة للتعاون بشأن مسائل الإشراف المصرفي. تهتم هذه اللجنة بتعزيز التنظيم والإشراف والممارسات المصرفية حول العالم بهدف تعزيز الاستقرار المالي.

إن هيئة التنظيم عضو في مجموعة بازل الاستشارية التي تسهل الحوار الإشرافي مع الدول غير الأعضاء وتوفر المعلومات اللازمة الخاصة بالإصلاحات الرقابية والإشرافية التي تنوي اللجنة إجرائها. وتعد المجموعة ثلاثة اجتماعات في السنة يحضرها المدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح.

مجموعة المشرفين في المراكز المالية العالمية

تتألف مجموعة المشرفين في المراكز المالية (GIFCS) من المشرفين على الخدمات المالية وهي تركز بشكل أساسي على تشجيع الاعتماد على المعايير الرقابية العالمية في القطاعين المصرفي والضريبي ومجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تعمل هذه المجموعة على تعزيز امتثال الأعضاء المنتسبين إليها لمبادئ بازل الأساسية وتوصيات الفاتف. وهي تشكل المرجع الرئيسي في تنظيم الصناديق الاستثمارية ومزوذي خدمات الشركات، وامتثال تلك الجهات الوسيطة إلى معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

انتسبت هيئة التنظيم إلى هذه المجموعة في ديسمبر ٢٠١٧، وهي تهدف إلى المساهمة في الاستقرار المالي العالمي من خلال دعم المعايير الرقابية العالمية واعتمادها، وتعزيز أفضل الممارسات عند اللزوم.

الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين

تتكوّن الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين (IAIS) من أكثر من ٢٠٠ دائرة اختصاص. تكمن مهمتها في تعزيز الإشراف الفعال والمتسق على قطاع التأمين في العالم في ما يضمن تطوير أسواق تأمينية تكون عادلة وآمنة ومستقرة والمحافظة على تلك الأسواق لصالح العملاء وبهدف حمايتهم والمساهمة في الاستقرار المالي العالمي. وتشارك هيئة التنظيم في عضوية هذه الجمعية الدولية وهي تشارك في أنشطتها بفعالية كما تدعم أعمالها.

المنظمة الدولية لهيئات سوق المال

إنّ المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO) هي الجهة الدولية التي تضع المعايير الخاصة بقطاع الأوراق المالية، وهي تعمل مع مجموعة الدول العشرين ومجلس الاستقرار المالي حول الأئدة الدولية للإصلاح التنظيمي. تشترك هيئة التنظيم في عضوية هذه المنظمة. ويشارك أحد كبار المدراء فيها في عضوية إحدى اللجان الاستشارية الثماني التابعة لمجلس إدارة المنظمة، وهي اللجنة الخامسة المختصة بإدارة الاستثمار، كما يرأس اللجنة الفرعية حول الرافعة المالية (مجموعة العمل الفرعية الخاصة بالرافعة المالية والتابعة للجنة الخامسة)، التي تهتم بإعداد المعايير القياسية لتلبية توصيات مجلس الاستقرار المالي بتخفيف الرافعة الزائدة على الصناديق.

وتشكّل هيئة التنظيم أحد الأعضاء الموقعين على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال التي تُعتبر محطة دولية أساسية للتعاون العابر للحدود وتقدّم للجهات الرقابية أدوات مهمة لمكافحة التزوير العابر للحدود والمخالفات التي قد تؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمرين وإضعاف الأسواق العالمية.

مذكرات التفاهم

وقّعت هيئة التنظيم، منذ إنشائها في العام ٢٠٠٥، على مذكرتي تفاهم متعدّتي الأطراف، و٣٣ مذكرة تفاهم ثنائية، و٢٣ مذكرة تفاهم حول التوجيه الخاص بمدراء صناديق الاستثمار البديلة مع مجموعة واسعة من دوائر الاختصاص الدولية والجهات العالمية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات وتحسين الالتزام بأعلى معايير الرقابة العالمية.

هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية

إنّ هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) هي هيئة مستقلة تابعة للاتحاد الأوروبي تساهم في حماية استقرار النظام المالي للاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز حماية المستثمرين وتحسين الأسواق المالية المستقرة والمنظمة. ويتم تحقيق ذلك من خلال تقييم مخاطر المستثمرين والأسواق والاستقرار المالي، وإنجاز دليل قواعد موحد للأسواق المالية التابعة للاتحاد الأوروبي، وتعزيز التوافق الرقابي والإشراف مباشرة على جهات تصنيف الاعتماد ومخازن الإيداع التجارية.

وعام ٢٠١٨، أنجرت هيئة التنظيم توقيع ٢٢ مذكرة تفاهم مع الجهات الرقابية للأوراق المالية في الاتحاد الأوروبي. وقد تمّ تنسيق مذكرات التفاهم مع هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية بعد مراجعتها لإطار العمل التشريعي والرقابي الخاص بمركز قطر للمال وموافقتها على هيئة التنظيم كنظير لها في مذكرة التفاهم.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يتكوّن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) من ١٨٠ عضواً من الجهات الرقابية والإشرافية العالمية وهو يضع المعايير العالمية التي تضمن سلامة قطاع الخدمات المالية والإسلامية واستقرارها. ويعمل المجلس على تعزيز تطور قطاع الخدمات المالية الإسلامية المرتكزة إلى الممارسات الاحترافية والشفافية، من خلال تقديم معايير جديدة أو تكبيف المعايير الدولية القائمة لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتوصية باعتمادها.

تشترك هيئة التنظيم في عضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية وقد شهد العام ٢٠١٩ مناقشات مستمرة بين الطرفين بشأن إعداد المقترحات الرقابية الخاصة بالبنوك الإسلامية.

مجموعة العمل المالي والجهات التابعة لها

تضع مجموعة العمل المالي (الفاتف) المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأي أنشطة تتصل بها قد تهدد النظام المالي العالمي. تأسست الفاتف في العام ١٩٨٩ بمبادرة من عددٍ من الوزراء المختصين حول العالم، وهي جهة دولية تُعنى بوضع المعايير الهادفة إلى منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل وتعمل على الترويج لتطبيق هذه المعايير.

تشارك هيئة التنظيم في عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعمل عن قرب مع الجهات الرقابية القطرية وغيرها من الجهات الحكومية والدولية لضمان التطبيق الفعال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ المرتكز على المعايير الصادرة عن الفاتف.

عام ٢٠١٩ تمّ تعيين الرئيس التنفيذي للعمليات في هيئة التنظيم مديراً لفريق العمل المسمّى بمجموعة عمل المشروع التابعة للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمّ انتداب موظفين اثنين من هيئة التنظيم إلى مجموعة العمل نفسها للمساعدة في عددٍ من المبادرات الاستراتيجية الهادفة إلى تحديد نقاط الضعف والتهديدات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها وإعداد خطط العمل الساعية إلى معالجتها.

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

تعمل هيئة التنظيم عن قرب مع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR) الذي يساعد الدول النامية والاقتصادات الانتقالية في تطبيق أفضل ممارسات المحاسبة والحوكمة المؤسسية. تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز مناخ الاستثمار وترويج التنمية المستدامة. كما يسعى هذا الفريق إلى تحقيق أهدافه من خلال عملية متكاملة تشمل إجراء الأبحاث والتوصّل إلى اتفاق بين الحكومات المعنية، ونشر المعلومات، وتحقيق التعاون الفني.

وتعمل هيئة التنظيم أيضاً عن قرب مع وحدة المعلومات المالية، وهي الجهة الحكومية الرقابية المسؤولة عن الجهود المرتبطة بالمعلومات المالية الهادفة إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وشأنها شأن مثيلاتها من وحدات المعلومات المالية العالمية، تطلب وحدة المعلومات المالية من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية الإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة لتمكين الوحدة من تحليلها وتوزيع البيانات ذات الصلة إلى جهات التنفيذ الحكومية المعنية بالتعمّق في التحقيق واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وتشكّل وحدة المعلومات المالية جزءاً من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تضمّ أيضاً عدداً من الجهات الوطنية ومنها مركز قطر للمال وجهاز أمن الدولة ووزارة الداخلية ومركز مكافحة الجرائم الاقتصادية التابع لإدارة البحث الجنائي ووزارة العدل ووزارة الاقتصاد والتجارة والنيابة العامة والهيئة العامة للجمارك والمؤسسات المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية.





كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسعدني تقديم التقرير السنوي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال لعام ٢٠١٩، الذي يلقي الضوء على أهم جهود هيئة التنظيم وتركيزها المستمر على إنجاز النواحي الهامة التي تضمن بأن مركز قطر للمال ينفذ أعماله بالاتساق مع التزامه بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، واستمرار المركز في أداء دوره البارز كأحدى الوجهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تشكّل الأهداف والرؤية المحدّدة في الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (٢٠١٧-٢٠٢٢) المسار التوجيهي لهيئة التنظيم في تحقيق مهامها والتزاماتها. وفي هذا الإطار تلتصّح أهم إنجازات هيئة التنظيم بتطوير عدد من السياسات الرقابية، ونطاق العملية الإشرافية وجودتها، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ الاجراءات التنفيذية الجديدة في حالات عدم التزام الشركات أو الأفراد بالقواعد والأنظمة المطبقة في مركز قطر للمال، حفاظاً على مبدأ النزاهة المالية وحرصاً على السمعة العالمية للمركز.

ونباية عن مجلس إدارة هيئة التنظيم، أئشرف بهذه المناسبة برفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى «حفظه الله»، وإلى سمو الشيخ عبد الله بن حمد آل ثاني نائب الأمير، وإلى سعادة الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لما ظلوا يقدمونه من دعم مستمر وتوجيهات صائبة.

كما أتوجه بالشكر لكافة الوزارات والجهات الحكومية لما توفره من دعم وتعاون دائم لهيئة التنظيم لتمكّن من إنجاز مهامها بموجب قانون مركز قطر للمال.



عبدالله بن سعود آل ثاني

محافظ مصرف قطر المركزي
رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تتلازم مهام وأهداف هيئة التنظيم القائمة بموجب الخطة الاستراتيجية الثانية مع التعاون البناء والتنسيق الوثيق مع كافة الجهات المعنية في قطر لا سيما مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. وفي هذا السياق، تسترني الإشارة إلى أن التقرير السنوي يعرض المبادرات المتخذة من قبل هيئة التنظيم والرامية إلى تعميق العلاقات وتوسيع آفاق التعاون مع الجهات المعنية في الدولة.

وتقدّر هيئة التنظيم بحكم مهامها الرقابية الدور البارز المنوط بالمؤسسات الخاضعة لها من حيث تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية الثانية، وفي هذا السياق تركز الخطة الاستراتيجية الثانية على العمل اللازم للتأكد من أن يحافظ القطاع المالي على مرونته وأنه في مركز جيد لتعزيز النمو الاقتصادي الطويل الأجل والمستدام، مع التركيز على الابتكار والشمولية والانفتاح. وتؤكد الخطة الاستراتيجية الثانية على دور الجهات الرقابية المالية في تعزيز ركيزة التطوير البشري، والركيزتين الاجتماعية والبيئية التي تنص عليها رؤية قطر الوطنية، وهو ما يستدعي مشاركة استباقية ومركزة مع عدد من الجهات المعنية. ونشير في هذا السياق إلى العمل الذي أنجزته هيئة التنظيم كجزء من مسؤوليتها المجتمعية، وذلك لتوسيع إطار شركائها المحليين والمشاركة المباشرة في مجال الأعمال وقطاع التعليم وهو ما تمت الإشارة إليه في التقرير السنوي.

وفي الختام أود التعبير عن خالص الشكر إلى فريق عمل هيئة التنظيم والزملاء الكرام في مجلس الإدارة لمساهماتهم والتزامهم ودعمهم المستمر المتوج بالنجاحات المحققة في السنوات الأخيرة.



كلمة الرئيس التنفيذي

يسعدني تقديم التقرير السنوي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال الذي يستعرض أهم إنجازات هيئة التنظيم المحققة خلال العام ٢٠١٩، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز موقع مركز قطر للمال العالمي والثقة بالمركز لدى الشركات والعملاء، وذلك عن طريق الالتزام المتواصل بتطبيق أفضل المعايير الدولية ومبدأ الشفافية الرقابية. وتترافق أهدافنا الرقابية مع الأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (٢٠١٧-٢٠٢٢) التي تشكّل محور العمل القائم منذ ثلاث سنوات مع الجهات الرقابية الزميلة المعنية بالقطاع المالي والمتمثلة بمصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. فتحدد هذه الاستراتيجية الاتجاهات والمسائل المركزية الرامية إلى تعزيز الرقابة المالية في الدولة، سيمًا لناحية الحفاظ على النزاهة والثقة في النظام المالي، إضافة إلى تطوير رأس المال البشري.

فتركز عمل هيئة التنظيم في العام ٢٠١٩ على مجموعة من المحاور، من أهمها طرح قواعد رقابية جديدة وتحديث قواعد أخرى، حرصاً على تلبية متطلبات السوق. فأصدرت هيئة التنظيم في يونيو ٢٠١٩ قواعد معدّلات الرفع المالي، بعد انقضاء فترة من الاستشارات المكثفة، التزاماً منها بتطبيق إطار عمل بازل ٣، المبني على المعايير الصادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. ويُعتبر معدّل الرفع المالي تدبيراً احترازياً إضافياً يفي بمتطلبات رأس المال القائمة على المخاطر بموجب اتفاقيات بازل. كما بادرت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٩ إلى تعديل عدد من القواعد القائمة ومنها قواعد صناديق الاستثمار الجماعي لعام ٢٠١٠، لناحية صناديق الاستثمار العقارية، حرصاً على إرساء التوافق مع قواعد الإدراج الخاصة بالصناديق العقارية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.



وفي الختام أودّ بهذه المناسبة أن أتقدّم بالشكر الجزيل من سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، رئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم، وسعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم عبدالله آل ثاني، نائب الرئيس، وكافة الأعضاء لقيادتهم الحكيمة ودعمهم المستمرّ. وأشكر شركاءنا في التنظيم المالي أي مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية للتعاون والدعم المتواصل سعياً إلى تحقيق أهدافنا المندرجة في إطار رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية المشتركة لتنظيم القطاع المالي. وأخيراً وليس آخراً، أشكر موظفي هيئة التنظيم لجهودهم الكبيرة والتزامهم العميق في تحقيق أهداف هيئة التنظيم خلال العام ٢٠١٩.



مايكل ج. راين

الرئيس التنفيذي

من ناحية أخرى، تواصلت في العام ٢٠١٩ الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث بادرت هيئة التنظيم سابقاً إلى طرح الورقة الاستشارية حول القواعد المحدثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ثم إصدار القواعد النهائية إثر صدور القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجديد واللائحة التنفيذية بموجب القرار رقم (٤١) لسنة ٢٠١٩، إضافة إلى القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون مكافحة الإرهاب.

كما استمرت هيئة التنظيم في تعزيز الإجراءات الرقابية الهادفة إلى حماية العميل والمستثمر، في ما يشكل أهم ركائزنا الرقابية منذ تأسيس مركز قطر للمال في العام ٢٠٠٥. فبادرت إلى طرح قواعد جديدة حرصاً على تحديث وتحسين نظامنا الرقابي لناحية حماية العملاء والمستثمرين المتعاملين مع الشركات المصرّح لها بالعمل في المركز، إضافة إلى تحديث قواعد برنامج تسوية منازعات العملاء، التزاماً بأحدث الممارسات والمعايير الدولية.

أما الأنشطة الإشرافية فتمحورت حول العمل مع الشركات لناحية ضمان التزامها بالمتطلبات الرقابية، وبخلاف ذلك، العمل مع فريق التنفيذ القانوني على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مسائل عدم الالتزام. فأتخذت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٩ الإجراءات التنفيذية بحق عدد من الشركات ومنها بنك أبوظبي الأول ش.م.ع. والمدراء التنفيذيين في غارديان وبلت منجمت ذ.م.م. (فيد التصفية). وتمثل أهمية الإجراءات التنفيذية في تأكيد عدم التهاون مع المخالفات الرقابية والمبادرة إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة ومعالجة أي أضرار قد تنشأ عن السلوكيات المسيئة، حفاظاً على مبدأ النزاهة المالية وسمعة المركز العالمية.

في سياق آخر، نجدد في كل عام التزامنا بتطوير رأس المال البشري وتعزيز برامج المسؤولية المجتمعية القائمة لدينا من خلال المعارض المهنية، والشراكات مع الجامعات، وبرامج التدريب المهني، والمنح الدراسية، إضافة إلى اتفاقية الشراكة مع مدرستي قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال التانويتيين الممتدة على أربع سنوات. ونشير أيضاً إلى تخرج دفعة من الموظفين في العام ٢٠١٩، وحصولهم على شهادة الماجستير في التنظيم المالي، في إطار البرنامج الدراسي المطور في العام ٢٠١٧ بالشراكة مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، وذلك إيماناً منا بأهمية إنشاء الركائز المتينة الهادفة إلى بناء جيل من المتخصصين في مجال التنظيم المالي في الدولة.

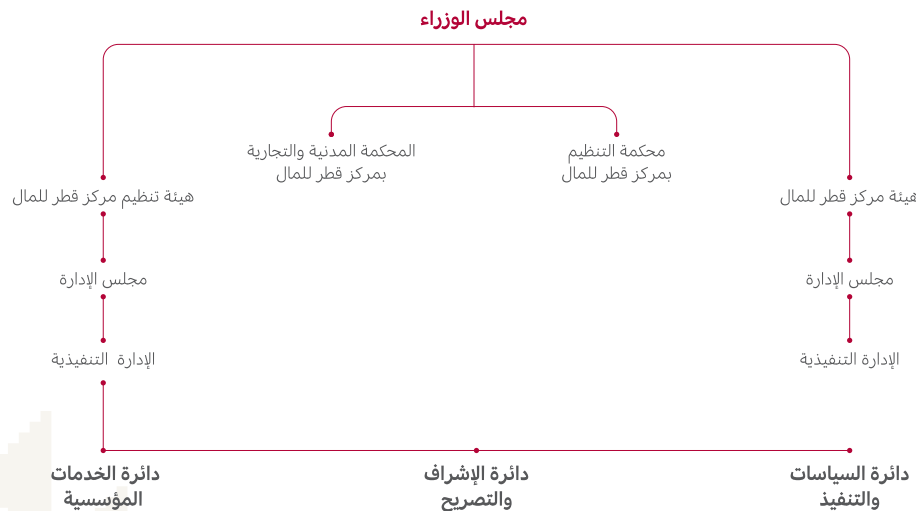
الحوكمة

تعتمد هيئة تنظيم مركز قطر للمال إطار عمل للحوكمة تضمن من خلاله تطبيق مبادئ الشفافية، والنزاهة، والاستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات وسبل القيادة المهنية في هذا المجال. وقد أصدر مجلس إدارة هيئة التنظيم قرار الحوكمة الذي يتطرق للسياسات المعتمدة حول مختلف المسائل المطروحة. ويعكس إطار عمل الحوكمة رغبة المجلس في تسيير أعمال هيئة التنظيم وفقاً للأهداف التنظيمية والقوانين المطبقة ومبادئ الحوكمة السليمة.

دور مجلس الإدارة

يكمّن دور مجلس الإدارة في قيادة هيئة التنظيم وفقاً لأحكام قانون مركز قطر للمال وتعديلاته، والتشريعات الأخرى المطبقة. ويُعنى المجلس بتحديد الوجهة الاستراتيجية لهيئة التنظيم، والإشراف على تسيير الأعمال اليومية التي تقودها الإدارة التنفيذية، ووضع السياسات اللازمة لإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات هيئة التنظيم وتحقيق أهدافها الرقابية، وضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر.

هيكل الحوكمة



إطار عمل الحوكمة

تشكيل مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال من سبعة أعضاء، من ذوي الكفاءة والمتمرسين في مجال تنظيم الخدمات المالية. يرفع مجلس الإدارة إلى مجلس الوزراء تقاريره السنوية التي تفيد بإنجازه وأرانه حول الأهداف المحققة في السنة المنصرمة وغيرها من المسائل الواجبة قانوناً.

نشاط مجلس الإدارة

وافق مجلس الإدارة على تنفيذ عدد من التعديلات على القواعد القائمة وإصدار القواعد الجديدة ونظر في مختلف السياسات التنظيمية وفي عدد من المسائل التنفيذية، كما راجع عدداً من المسائل العالقة خلال العام ٢٠١٩.

أما التعديلات على القواعد والسياسات التي قررها المجلس في عام ٢٠١٩، فتتعلّق بقواعد حماية العميل والمستثمر لعام ٢٠١٩، وقواعد برنامج تسوية منازعات العملاء لعام ٢٠١٩، والتعديلات المتفرقة على قواعد مزاولة الأعمال لعام ٢٠١٩، والتعديلات على القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية التقليدية (نسبة التمويل بالديون) لعام ٢٠١٩، والتعديلات على القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية (نسبة التمويل بالديون) لعام ٢٠١٩، والتعديلات على قواعد صناديق الاستثمار الجماعي لعام ٢٠١٩، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب (الخاصة بشركات التأمين العام) لعام ٢٠١٩.

لجان مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بالسلطات اللازمة لتأسيس اللجان التي من شأنها اتخاذ الاجراءات وتقديم الاستشارات حول المواضيع المتعلقة باختصاصها. يتضمّن قرار الحوكمة الصادر عن المجلس تأسيس لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة التعيينات والأجور، ويحدّد هذا القرار طبيعة عمل هاتين اللجنتين وعضويتهم. تراجع اللجنتان المسائل الواردة بموجب نظامهما الداخلي وترفعان التوصيات والتقارير إلى مجلس الإدارة بشأن هذه المسائل.

التقييم الداخلي لمجلس الإدارة

في عام ٢٠١٩، بادر مجلس الإدارة إلى إجراء التقييم الذاتي السنوي، وهو يهدف من خلاله إلى مراجعة الممارسات القائمة في المجلس وإيجاد الطرق الفضلى لتحسين الفعالية. وناقش المجلس نتائج التقييم لعام ٢٠١٩ في أول اجتماع عقده في العام ٢٠٢٠.

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات في العام ٢٠١٩.

لجنة التعيينات والأجور

تتألّف لجنة التعيينات والأجور من جان-فرانسوا لوبتي، رئيساً للجنة، وجيفري كارمايكل، عضواً في اللجنة. اجتمعت اللجنة أربع مرات في العام ٢٠١٩، بحضور العضوين والرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي لدائرة الخدمات المؤسسية بناءً على دعوة وجهت إليهما.

تركّز لجنة التعيينات والأجور في عملها على دراسة التوصيات بشأن سياسة الأجور ورفعها إلى المجلس. وتنظر اللجنة أيضاً في قضايا الموارد البشرية الاستراتيجية، خاصة تلك المتعلقة بالتقدم المحرز في تعيين المواطنين القطريين وتدريبهم.

ورفعت إلى اللجنة في جميع اجتماعاتها خلال العام ٢٠١٩ تقارير عامة عن مستجّدات الموارد البشرية، خاصة الجهود التي تصبّ في إطار التطوير والتطوير المهني، وعدد الموظفين، ودوران الموظفين وتجديد عقود الإدارة العليا، وخطط الاستمرارية، والترقيات، والتدريب، وانتداب الموظفين.

واطلعت اللجنة على نتائج استبيان تحفيز الموظفين وخطط العمل اللاحقة. وأقرت اللجنة خطة الأجور لعام ٢٠٢٠.

رفعت لجنة التعيينات والأجور كافة المسائل الهامة لعناية مجلس الإدارة الذي نظر أيضاً في جميع محاضر اجتماعات اللجنة.

لجنة التدقيق والمخاطر

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من الدكتور جيفري كارمايكل، رئيساً للجنة، ودانيال غلايزر، عضواً في اللجنة.

تختص لجنة التدقيق والمخاطر تحديداً بما يلي:

- فعالية السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية في هيئة التنظيم ومن ضمنها تلك المعتمدة في إعداد التقارير المالية
- الامتثال إلى المتطلبات القانونية وغيرها
- أداء التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي المعتمد من هيئة التنظيم
- فعالية إطار عمل الضوابط الداخلية
- خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات في العام ٢٠١٩ واستكملت الاجتماعات عن طريق تبادل المعلومات في الفترة التي تفصل بينها.

حضر الاجتماعات كل من رئيس إدارة التدقيق الداخلي، والمدير التنفيذي لدائرة الخدمات المؤسسية، ورئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات ونائبه، وعدد من أعضاء الإدارة التنفيذية بناء على دعوة وُجّهت إليهم. كما راجعت اللجنة التحديثات الفصلية المتعلقة بسجل المخاطر لدى هيئة التنظيم الذي يشكل جزءاً من إطار عمل نظام إدارة المخاطر لدى الشركات. واطلعت اللجنة على التطورات في ما يتعلق باستمرار الأعمال وخطط التعافي من الكوارث الخاصة بهيئة التنظيم.

وافقت اللجنة على برنامج التدقيق الداخلي السنوي وتابعت تطبيقه من خلال الاتصال الدائم مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي. وفي العام ٢٠١٩ اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر بالمدققين الخارجيين لهيئة التنظيم مرتين وأشرفت على تنفيذ التدقيق الخارجي لبياناتها المالية.

رفعت اللجنة كافة المسائل الهامة لعناية المجلس الذي نظر أيضاً في جميع محاضر اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر.

وترى لجنة التدقيق والمخاطر أن تستمر هيئة التنظيم في تطبيق السياسات والضوابط المناسبة على مختلف مجالات الأعمال والعمليات فيها. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي ونظام الضوابط الداخلية بالمهام الموكلة إليهما، ويوفر هذا الإطار الضمانة الثابتة لانتظام العمل الجاري على تحديد ومعالجة فرص التحسين المستمر.



مجلس الإدارة

سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني

محافظ مصرف قطر المركزي
رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدلله آل ثاني

نائب محافظ مصرف قطر المركزي
نائب رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

مايكل ج. راين

عضو مجلس الإدارة

ناصر أحمد الشيبني

عضو مجلس الإدارة

الدكتور جيفري كارمايكل

عضو مجلس الإدارة

جان-فرانسوا لوبتي

عضو مجلس الإدارة

دانيال ل. غلايزر

عضو مجلس الإدارة





سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني

محافظ مصرف قطر المركزي
رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تولّى سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني منصب رئيس مجلس الإدارة ومحافظ مصرف قطر المركزي في مايو ٢٠١٦، وقد بدأ مسيرته المصرفية في عام ١٩٨١، وشغل سعادته منصب نائب المحافظ خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١. ثم شغل عقب ذلك منصب رئيس ديوان المحاسبة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، قبل أن يتولّى منصبه الحالي.

كما يشغل سعادته حالياً منصب رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال منذ مارس ٢٠١٢ ورئيس لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر في المصرف، وهو حالياً عضو في المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار وعضو في مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار.

وقد تولّى رئاسة مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨، ورئاسة مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي لعام ٢٠١٤، ورئيس لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥. وتولّى سعادة المحافظ رئاسة مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في عام ٢٠١٣ ومؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) حتى شهر ديسمبر ٢٠١٣ وهو حالياً عضو في هاتين المؤسستين.

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدلله آل ثاني

نائب محافظ مصرف قطر المركزي
نائب رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تولّى سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني منصب نائب محافظ ونائب رئيس مجلس إدارة مصرف قطر المركزي منذ مارس ٢٠١٨، وعيّن الشيخ محمد نائباً لرئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم في أبريل ٢٠١٨، وأيضاً رئيساً لمجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ونائباً لرئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية في خلال العام ٢٠١٨ – ٢٠١٩.

وقد شغل قبل ذلك العديد من الأدوار الإدارية العليا حيث تولّى سابقاً منصب مدير إدارة المخاطر بمصرف قطر المركزي حتى عام ٢٠١٢، كما شغل منصب سكرتير الممثل الشخصي لسمو الأمير لشؤون المتابعة لمدة خمس سنوات.





مايكل ج. راين

عضو مجلس الإدارة

يتولّى السيد مايكل راين منصب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. انضم السيد راين إلى هيئة التنظيم عام ٢٠٠٩ قادماً من "بنك أوف أميركا ميريل لينش" حيث تولّى عدداً من المناصب التنفيذية العليا في لندن وودبلن، ومنها الرئيس التنفيذي لبنك ميريل لينش الدولي المحدود والمدير التنفيذي لـ "بنك أوف أميركا ميريل لينش" في إيرلندا.

وقبل الانضمام إلى "ميريل لينش"، شغل السيد راين منصب نائب الرئيس في الاعتماد السويسري للمنتجات المالية، وعمل كمحامٍ في مكتب كادوالدر، ويكرشام، وتافت في نيويورك، حيث تخصص في قانون الشركات والأوراق المالية والبنوك. ويشترك السيد راين في عضوية لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر بمصرف قطر المركزي، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية.

ناصر أحمد الشبيبي

عضو مجلس الإدارة

عين السيد ناصر أحمد الشبيبي عضواً في مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في شهر مارس ٢٠١٢، ويتولى حالياً منصب الرئيس التنفيذي (CEO) لهيئة قطر للأسواق المالية، حيث شغل عدة وظائف في بورصة قطر (سوق الدوحة للأوراق المالية سابقاً) في الفترة الممتدة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦، وشركة قطر غاز في الفترة الممتدة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨، كما قاد الفريق المعني بتأسيس هيئة قطر للأسواق المالية عام ٢٠٠٦، وانخرط بشكل فعال في تطوير قطاع سوق المال وأداء الهيئة في دولة قطر.

شغل السيد ناصر أحمد الشبيبي عدداً من المراكز القيادية في القطاع المالي، منها مهامه ككاتب رئيس مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال، (QFBA) وعضويته في مجلس إدارة مصرف قطر المركزي (QCB).

وعلى الصعيد الدولي وخلال فترة توليه مهام الرئيس التنفيذي، حصلت هيئة قطر للأسواق المالية على العضوية الكاملة في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وهي عضو في عدد (٣) لجان متخصصة تحت مظلة المنظمة، كما وقّع اتفاقية شراكة مع مؤسسة وكالات الترميز (ANNA) لإصدار الرقم الدولي، بالإضافة إلى انضمام الهيئة لعضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، أما على المستوى الإقليمي فقد تولّى منصب رئيس اتحاد الهيئات العربية للأوراق المالية لسنة ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

بالإضافة إلى ذلك، يشترك السيد الشبيبي في عضوية عددٍ من لجان الإشراف الوطنية على سبيل المثال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أنه كان عضواً في اللجنة التأسيسية لإنشاء أكاديمية أسباير الرياضية.





الدكتور جيفري كارمايكل

عضو مجلس الإدارة

تم تعيين الدكتور جيفري كارمايكل في عضوية مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢ وهو رئيس لجنة التدقيق والمخاطر في هيئة التنظيم، وعضو في لجنة التعيينات والأجور التابعة للمجلس. الدكتور كارمايكل هو الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية Promontory Financial Group Australia (PFGA)، وهي شركة تابعة لشركة أي بي أم. وقبل الانضمام إلى هذه المجموعة، شغل الدكتور كارمايكل منصب مدير رئيسي في إدارة الشركات ومستشار لدى البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وعدد من الحكومات حول مسائل ترتبط بالبنية والتصميم والفعالية التنظيمية بالإضافة إلى إدارة الديون والتدريب.

حتى العام ٢٠٠٣، كان الدكتور كارمايكل أول رئيس لمجلس إدارة هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية، وتولى مسؤولية تنظيم البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد والإشراف عليها. تشمل السيرة المهنية للدكتور كارمايكل مناصب عليا في بنك الاحتياط الأسترالي حيث عمل لمدة ٢٠ سنة، كما كان أستاذاً لمادة المال في جامعة بوند لمدة سبع سنوات، وعضواً في عددٍ من مجالس إدارة هيئات حكومية وخاصة، وشارك في عددٍ من الدراسات ومنها دراسة واليس حول النظام المالي الأسترالي.

جان-فرانسوا لوبتي

عضو مجلس الإدارة

غيّن السيد جان-فرانسوا لوبتي عضواً في مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في شهر مارس ٢٠١٦، وهو يرأس لجنة التعيينات والأجور التابعة لمجلس الإدارة. تولى السيد لوبتي منصب الرئيس التنفيذي في بنك "أندوسوز"، ثمّ مناصب رئيس مجلس إدارة "لجنة مخاطر السوق" في مجموعة "بي أن بي باربا".

وفي فرنسا، تولى السيد لوبتي رئاسة كل من "مجلس أسواق العقود الآجلة"، و"مجلس الأسواق المالية" و"لجنة عمليات البورصة"، و"المجلس الوطني للمحاسبة" (وبصفته هذه، كان عضواً في هيئة الأسواق المالية، باريس)، وكان أيضاً عضواً في "لجنة تنظيم الأعمال المصرفية والمالية"، و"لجنة مؤسسات الائتمان ومؤسسات الاستثمار". وشغل السيد لوبتي منصب عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة "بي أن بي باربا" من عام ٢٠٠٤ إلى مايو ٢٠١٧.





دانيال ل. غلايزر

عضو مجلس الإدارة

غُين السيد دانيال ل. غلايزر في عضوية مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٨، وهو عضو في لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس.

يشغل السيد غلايزر منصب مدير رئيسي في شبكة النزاهة المالية ومقرها واشنطن العاصمة، ومنذ العام ٢٠١٩ أصبح شريكاً في المؤسسة المنشأة من قبل «كي ٢ إنتلجنس» وشبكة النزاهة المالية.

وقبل ذلك، عمل مساعداً لوزير الخزانة الأمريكي لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية، في مكتب الإرهاب والمعلومات المالية في وزارة الخزانة الأمريكية ما بين مايو ٢٠١١ ويناير ٢٠١٧. وبصفته هذه، تولى السيد غلايزر مسؤولية المساعدة في صياغة وتنسيق سياسات واستراتيجيات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال لدى وزارة الخزانة والحكومة الأمريكية.

كما عمل السيد غلايزر سابقاً ككاتب مساعد وزير الخزانة لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية بين نوفمبر ٢٠٠٤ ومايو ٢٠١١، حيث تولى مسؤولية إعداد وتنسيق السياسات الهادفة إلى حماية الأنظمة المالية الأمريكية والدولية من العمليات الاستغلالية المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

قبل ذلك، كان السيد غلايزر أول مدير تنفيذي يُعيّن على رأس المكتب التنفيذي لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية، وترأس وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مجموعة العمل المالي بين العامين ٢٠٠١ و٢٠١١، وشغل عدّة مناصب ضمن مجموعة العمل المالي حتى العام ٢٠١٦.

كما تولى السيد غلايزر مهام كبير المستشارين لشؤون الجرائم المالية في مكتب المستشار القانوني العام لدى وزارة الخزانة الأمريكية، وعمل كمحام لدى مكتب الخدمة السرية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويحمل السيد غلايزر شهادات في القانون من جامعة ميتشيغان وجامعة كولومبيا.

الإدارة التنفيذية

عيسى أحمد عبدالله

الرئيس التنفيذي للعمليات
والمدير التنفيذي لدائرة الخدمات المؤسسية

إيول مولر

المدير التنفيذي لدائرة الاشراف والتصريح

فاطمة عبد الرحمن المير

رئيس إدارة الشؤون المالية

برو موريس

المدير التنفيذي لدائرة السياسات والتنفيذ





عيسى أحمد عبدالله

الرئيس التنفيذي للعمليات والمدير التنفيذي لدائرة الخدمات المؤسسية

عيّنت هيئة تنظيم مركز قطر للمال السيد عيسى عبدالله في منصب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية في يونيو ٢٠١٤. وفي مارس ٢٠١٦، عُيّن في منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمدير التنفيذي لدائرة الخدمات المؤسسية حيث تشمل مسؤولياته إدارات العمليات، وتكنولوجيا المعلومات، ومكتب المستشار القانوني العام، والموارد البشرية، والترجمة، والاستراتيجية والتطوير المهني، والاتصالات المؤسسية. ويأتي السيد عبدالله حاملاً معه أكثر من ٢٠ سنة من الخبرة في مجالات عديدة تشمل قطاعات الاتصالات، والطاقة، والنقل.

وقد تخرج السيد عبدالله من جامعة برادفورد للهندسة والتصميم والتكنولوجيا في المملكة المتحدة، وحاز على بكالوريوس علمي في الهندسة الالكترونية والاتصالات والانترنت. وفي العام ٢٠١٨، حاز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية الدولية من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris.

ويعدم هذه المؤهلات العلمية عدد من العضويات المهنية، فالسيد عبدالله يحمل دبلوماً في ممارسات الموارد البشرية من معهد تشارترد للأفراد والتنمية (CIPD)، وهو زميل في معهد تشارترد للإدارة. كما أن السيد عبدالله زميل في المجلس الاستشاري للمواهب الخليجية التابع لاستشارات أكسفورد الاستراتيجية، حيث يقدم المشورة حول مسائل التطوير الاستراتيجية.

أيولد مولر

المدير التنفيذي لدائرة الاشراف والتصريح

انضم السيد مولر إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال في أبريل ٢٠١٢ وتولّى منصب مدير أول لإدارة التحليل المالي، قادماً من معهد جنوب إفريقيا للمحاسبين القانونيين (SAICA) حيث شغل منصب مدير تنفيذي رئيسي في قسم المعايير ووظّف خبرته في وضع المعايير الدولية والتشريعات والأنظمة الخاصة بجنوب إفريقيا.

في أكتوبر ٢٠١٥، تم تعيينه في منصب مدير أول للإشراف الاحترازي (الأعمال المصرفية وإدارة الأصول) والتحليل المالي. وفي أغسطس ٢٠١٦، عُيّن في منصب المدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح، وتشمل مسؤولياته الأعمال المصرفية، وإدارة الأصول، والتأمين، ومكافحة غسل الأموال، والتحليل الاحترازي الكلي. ويشارك السيد مولر في عضوية لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر في دولة قطر.

وقبل تولّيه منصبه في معهد جنوب إفريقيا للمحاسبين القانونيين، اضطلع السيد مولر بأدوار رئيسية في الإدارة المالية، والتنظيم، والتحليل المالي وعلاقات المستثمرين، وتحديدًا في قطاع الخدمات المالية. فيشارك السيد مولر في عضوية لجنة كينغ حول الحكمة المؤسسية والمنتدى العالمي لأخلاقيات الأعمال التجارية. وعمل في المجموعة الاستشارية ومجموعة الخبراء العاملة الحكومية لمعايير المحاسبة والإبلاغ الدولية لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (التي ترأسها عام ٢٠١٤)، وكان قد شغل منصب رئيس مجلس إدارة لغة تقارير الأعمال التجارية الموسّعة في جنوب إفريقيا، وعضوية منتدى لجنة التدقيق وشبكة الحكمة المؤسسية لمعهد المدراء في جنوب إفريقيا. وقد تحدّث السيد مولر في العديد من المؤتمرات الدولية التي استضافتها منظمات مختلفة مثل البنك الدولي، والمؤتمر العالمي للمحاسبين، والأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للمحاسبين، وكان مذيّعاً رئيسياً في الإذاعة والتلفزيون.





فاطمة عبد الرحمن المير

رئيس إدارة الشؤون المالية

بدأت السيدة المير مسيرتها المهنية في إدارة الشؤون المالية في يناير ٢٠١٠ كخريجة متدرّبة في هيئة التنظيم. وانضمت لاحقاً إلى هيئة التنظيم في العام نفسه، في منصب مسؤول مالي قبل أن تشغل منصب مدير في إدارة الشؤون المالية في العام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٤، تم تعيين السيدة المير رئيساً لإدارة الشؤون المالية حيث تولّت المهام المرتبطة بالموازنة، والتحليل الإدارية، والمشتريات، والعمل كمرجعية الاتصال الرئيسية بين هيئة التنظيم ووزارة المالية، ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. أما في العام ٢٠٠٦، فقد عيّنت السيدة المير في منصب المدير الأول لإدارة الشؤون المالية. وفي أبريل ٢٠١٨ تفتت ترفيتها إلى منصبها الحالي وهو رئيس إدارة الشؤون المالية.

وقد تخرّجت السيد المير من جامعة ليدز في بريطانيا بعد حصولها على إجازة في المحاسبة والمال، وتشارك في عضوية معهد تشارترد للمحاسبين الإداريين (سيما)، حيث تحمل دبلوماً في المحاسبة الإدارية من سيما، مع التنويه بأنّها قد حصلت على أعلى درجة في امتحانات سيما التطبيقية في دولة قطر في العام ٢٠١٤.

برو موريس

المدير التنفيذي لدائرة السياسات والتنفيذ

انضمت السيدة موريس إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال في أكتوبر ٢٠٠٦ في منصب مدير أول مساعد لإدارة السياسات ثم عُيّنت في منصب مدير أول للإدارة نفسها في العام ٢٠١٠، وانتقلت إلى منصب كبير المديرين لدائرة السياسات والتشريعات وهيكلتها الجديدة في يناير ٢٠١٥. ومنذ العام ٢٠١٦، تشغل منصب المديرية التنفيذية لدائرة السياسات والتنفيذ، حيث تتولى المسؤوليات المرتبطة بالسياسات والتنفيذ والتشريعات.

تملك السيدة برو موريس أكثر من ٢٦ عاماً من الخبرة في السياسات الرقابية الخاصة بالقطاع المالي. وتشارك في عضوية عدد من اللجان الرقابية المشتركة في قطر. كما تنشط في مجال تدريب خريجي التخصصات القانونية من القطريين من خلال برنامج "المسار" للتقطير وبرنامج التدريب القانوني للنساء في جامعة قطر.

وقد قدمت السيدة موريس من هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية، حيث عملت مسؤولة خبيرة في السياسات وتمزست في مختلف نواحي السياسات الاحترازية في قطاعات البنوك والتأمين والتقاعد. وساهمت السيدة موريس في إعداد الإصلاحات على قانون التقاعد الأسترالي وقانون التأمين على الحياة، وتطبيق التوصيات السياسية لتقرير اليبس حول النظام المالي الأسترالي وإصلاحات التأمين العام، استجابة لتوصيات اللجنة الملكية. كما تولت مسؤولية العمل التشريعي والتنسيق مع خزانة الكمنويلث ومكتب المدعي العام حول المسائل الخاصة بالسياسات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦.

وشغلت السيدة موريس عدداً من المناصب التي ساهمت من خلالها في تطوير سياسة الطاقة المتصلة بالفحم في أستراليا، وأبرزها المشاركة في منتديات التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ.



الإشراف والتصريح



الإشراف والتصريح

تشمل دائرة الإشراف والتصريح ست إدارات وهي إدارة التصريح وإدارة الإشراف (التي تضم بدورها الأقسام التالية: الإشراف على البنوك، والإشراف على التأمين، والإشراف على إدارة الاستثمار)، إضافة إلى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة التحليل الاحترازي الكلي.

في عام ٢٠١٩، تمحورت اهتمامات الدائرة حول المراجعات المواضيعية الهادفة إلى تقييم الحوكمة المؤسسية وإدارة حماية البيانات والأمن السيبراني في الشركات المنظمة، ووضع البرامج الإشرافية المشددة للشركات ذات المخاطر العالية وتنفيذ هذه البرامج، وتحديث قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بهيئة التنظيم بالتزامن مع صدور القانون رقم (٢٠) لعام ٢٠١٩ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر، إضافة إلى إنجاز إطار عمل معدل الرفع المالي، وإلقاء الضوء داخلياً على أبرز عوامل الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي من خلال إصدار تقارير التحليل الاحترازي الكلي للاقتصاد القطري وقطاعي الطاقة والمال.

الأمن السيبراني

احتلت دولة قطر المرتبة السابعة عشرة في قائمة الدول الأكثر أماناً في العالم لعام ٢٠١٩، وفقاً لمؤشر الأمن السيبراني العالمي الصادر عن الاتحاد العالمي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذتها في مكافحة الهجمات الالكترونية في عام ٢٠١٩. كما احتلت قطر المرتبة الثالثة بين الدول العربية الأكثر أماناً من حيث الأمن الالكتروني وفقاً للمؤشر نفسه. واستمرت هيئة التنظيم، بموازة هذا التصنيف، في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الأمن والسلامة في الشركات المالية المنظمة والعاملة في مركز قطر للمال من خلال تقييم مستويات الأمن السيبراني القائمة فيها.

فأجرت دائرة الإشراف والتصريح هذا التقييم في العام ٢٠١٩ من خلال تنفيذ مجموعة من الاستبيانات والزيارات الميدانية إلى البنوك، وشركات التأمين، وشركات إدارة الاستثمار المنظمة، سعياً إلى التأكد من استعداد الشركات للتصدي للهجمات الالكترونية أو أي خروقات سيبرانية. وتركزت الاستبيانات على آليات الحوكمة الداخلية، وكيفية إدارة المتغيرات، وفهم

المخاطر الناشئة عن الغير. وتتوافق هذه الاستبيانات مع إطار عمل ISO ٢٧٠٠٠ حيث قامت الشركات بتقييم قدراتها الذاتية.

وأظهرت التحاليل لردود الشركات عدداً من العناصر المشتركة، حيث أسفرت عملية التقييم عن نتائج إيجابية بيّنت أن البنوك وشركات التأمين وشركات إدارة الاستثمار العاملة في قطر قد بادرت إلى تخصيص الأموال والموارد الكافية للتصدي للهجمات الإلكترونية.

وفي الاستبيان أكد معظم الشركات أن عملية الحوكمة هي من أهم المجالات الواجب تطويرها وأن إدارة الحوادث تحتل المركز الأول في قائمة اهتماماتها. كما أشار بعض الشركات إلى مواطن الضعف القائمة في إدارة بعض الأطراف الثالثة والحاجة إلى تعزيز إجراءات حماية البيانات.

وأظهرت نتائج الاستبيان أن الشركات المصرفية تطبق إلى حد كبير الأنظمة المناسبة والمرنة الخاصة بالأمن السيبراني بدرجات متفاوتة. إلا أنه ومن جهة أخرى أشار الاستبيان إلى أن درجة استيعاب بعض الشركات للآثار المترتبة عن مخاطر الإنترنت على مستوى الإدارة العليا غير كافي.

أما شركات التأمين وشركات وساطة التأمين المنظمة والبالغ عددها ٢١ شركة فقد أظهرت أن قدراتها القوية تكمن في هيكلتها التنظيمية ومواردها. إلا أن شركات التأمين، وعلى غرار البنوك، أظهرت أن أهم مواطن الضعف لديها تكمن في عملية الحوكمة وإدارة الحوادث الالكترونية.

كما أفاد بعض شركات التأمين عن اكتتاب العملاء في وثائق التأمين ضد المخاطر الالكترونية التي تغطي الهجمات السيبرانية، والمعروفة أيضاً بـ «المخاطر الالكترونية المؤكدة». وتدرج وثائق التأمين ضد المخاطر الالكترونية حالياً ضمن فئتين اثنتين وهما تغطية «مخاطر الطرف الأول» وتغطية «مخاطر الطرف الثالث». تتضمن مخاطر الطرف الأول خسارة في الإيرادات التجارية كنتيجة مباشرة للهجمات الالكترونية، في حين أنّ مخاطر الطرف الثالث تتعلق بالنفقات التجارية والتكاليف القانونية المتكبدة مثلاً عند الفشل في منع تسريب البيانات السرية للعملاء.

كما تعتمد شركات التأمين طرفاً غير مباشرة لتغطية الهجمات الالكترونية بالنسبة إلى حملة وثائق التأمين، وتُعرف أيضاً بتغطية المخاطر السيبرانية «الصامتة»، ما يعني أن السياسات المرتبطة بالمخاطر الالكترونية ليست متضمنة بشكل صريح في وثائق التأمين، إلا أنه يمكن للعملاء المطالبة بتغطية الخسائر الناتجة مباشرة عن هجوم الكتروني، ومنها مثلاً خسارة أجهزة كمبيوتر أو غيرها من الالتزامات العامة.

أطلعت هيئة التنظيم شركات التأمين المنظمة على نتائج هذه المراجعة، وشددت على ضرورة إدارة التأمين ضد المخاطر الالكترونية المذكورة وغير المذكورة مباشرة في وثيقة التأمين بحسب درجة تحمّل شركات التأمين للمخاطر، واستراتيجية التسعير والاكتتاب الخاصة بها، وخبرتها الفنية في التأمين ضد المخاطر السيبرانية.

كما أوصت هيئة التنظيم بضرورة قيام الجهات الإدارية العليا في كل شركة بمسؤولياتها المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، والحوكمة، ومخاطر الإدارة. وشدد المسؤولون عن الإشراف على ضرورة معالجة أوجه القصور المحددة، وعلى وجه الخصوص، على تنفيذ خطط عملها المقترحة لمعالجة الأوجه الناشئة عن عملية التقييم في أقرب وقت ممكن.

الإشراف على البنوك

اهتمت إدارة الإشراف على البنوك بالرقابة المستمرة على ٢٤ شركة مصرفية واستشارية خلال العام ٢٠١٩. وتضمنت الأنشطة مراجعة ومراقبة التقارير الاحترازية بشكل دوري، وعقد الاجتماعات العامة مع الإدارة العليا في الشركات، واجتماعات ثنائية وثلاثية مع السلطات الإدارية والمدققين الخارجيين.

تحليل نماذج الأعمال وعوامل الربحية القائمة في البنوك

يشكل تحليل نماذج الأعمال القائمة في البنوك العاملة في مركز قطر للمال وتقييمها جزءاً لا يتجزأ من الأولويات الرقابية لهيئة التنظيم وعنصراً ضرورياً لفهم العمليات المصرفية والمخاطر المصاحبة لها. فأنجزت إدارة الإشراف على البنوك خلال العام ٢٠١٩ تقييم هذه النماذج واطلعت على مختلف الهياكل التشغيلية للبنوك وتطوّر نماذج معينة من الأعمال نتيجة الخيارات الاستراتيجية التي اتخذتها المؤسسات استجابة لبيئتها التشغيلية. وحُلّصت عمليات المراجعة إلى التزامات رقابية معدّلة مصممة خصيصاً لتقييم مواطن الضعف القائمة في الخطط الاستراتيجية للمؤسسات ومدى فعاليتها واستدامتها.

إطار عمل معدّل الرفع المالي

أنجزت هيئة التنظيم إطار عمل معدّل الرفع المالي بعد إجراء العديد من المشاورات المكثفة، ويأتي معدل الرفع المالي بمثابة أداة احتجاز احترازية لمنع ارتفاع مستوى الاستدانة في القطاع المصرفي، كما من شأنه أن يحمي النظام المالي والاقتصادي عامة من الآثار السلبية للاستدانة.

تتماشى قواعد معدل الرفع المالي مع متطلبات بازل ٣ وهي مدعومة بدراسة التأثير الكمي لتقييم تبعاتها على الشركات العاملة في مركز قطر للمال.

المراجعات المواضيعية حول تطبيق معيار

التقارير المالية الدولي رقم ٩

أنجزت هيئة التنظيم المراجعة المواضيعية حول تطبيق أطر عمل الخسائر الائتمانية المتوقعة وأصدرت إرشادات إضافية إلى الشركات المنظمة حول الممارسات التي تتطلب التحسينات التالية:

- ترحيل عناصر الانكشاف ومعالجة عناصر الانكشاف المعاد هيكلتها مع فرض شروط معينة في خلال فترة ممتدة على مدى ١٢ شهراً من تاريخ إعادة الهيكلة قبل نقل عناصر الانكشاف.
- وجوب تقييم الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان مدعوماً بإجراءات واضحة وتوثيقه بشكل رسمي وتبريره بوضوح.
- استقلالية وظيفة التدقيق الخارجي ومنع تقديم الخدمات الاستشارية إلى المؤسسات المنظمة عن طريق جهات التدقيق الخارجية.
- إعداد التقارير الاحترازية بناء على متطلبات إضافية تقضي بأن يكون مستوى الشروط على درجة عالية ضمن نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة والأنظمة الرقابية التي تحددها هيئة التنظيم.

التعديلات على نموذج تصنيف المخاطر

بادرت هيئة التنظيم إلى مراجعة منهج تصنيف مخاطر الشركات في ما يضمن إجراء التصنيف بحسب المخاطر التي تمثلها هذه الشركات بالنسبة إلى أهداف هيئة التنظيم الرقابية. وأجرت هيئة التنظيم التعديلات على إطار العمل الإشرافي القائم على المخاطر التي من شأنها أن تضفي عليه عنصري الحيوية والاستشراف وتضمن الاستجابة بفعالية إلى التغييرات في الأسواق المالية والاقتصاد عامة.

اعتمدت هيئة التنظيم «المبادئ الأساسية للإشراف الفعال على البنوك» الصادرة عن لجنة بازل حول الإشراف على البنوك كأساس للمعايير الرقابية.

مراجعة جودة الأصول

في عام ٢٠١٩، استمر فريق عمل الإشراف على البنوك في الاهتمام بمراجعات جودة الأصول وأجرى زيارات إلى خمس مؤسسات مصرفية لتقييم معايير الائتتاب الائتماني، ومخاطر تركيزات الائتمان، وتطبيق البنوك لإطار عمل خسائر الائتمان المتوقعة والحفاظ على دقة التقارير الاحترازية.

الرسوم البيانية المصرفية

عقدت إدارة الإشراف على البنوك سلسلة من الاجتماعات مع الإدارات العليا للشركات والسلطات الإدارية، وجهات التدقيق الخارجية بهدف تقييم مخاطر الشركات وطرح الإجراءات الإشرافية المناسبة لمعالجة المخاوف. وقد استخدمت الإدارة الرسوم البيانية الأساسية لتحليل الاتجاهات وتحديد المخاطر الناشئة، وتعزيز المنهج الإشرافي القائم على المخاطر في هيئة التنظيم. يُرجى الرجوع إلى الرسوم البيانية في الصفحة ٣٨ - ٥٥ التي تظهر عدداً من الاتجاهات الأساسية القائمة في القطاع بحسب فئة المخاطر الخاصة بالبنوك المصرح لها من هيئة التنظيم. وتشكّل هذه البيانات الأسس التي تركز إليها هيئة التنظيم في إعداد الشروط الاحترازية ومناقشتها مع مجالس إدارة البنوك وإداراتها العليا.

إدارة الاستثمار

تولّت إدارة الإشراف على شركات إدارة الاستثمار مسؤولية الرقابة المستمرة على ١٠ شركات تختص بإدارة الاستثمار والاستشارات خلال العام ٢٠١٩. وقدم بعض الشركات تقارير شهرية بينما قدم البعض الآخر تقارير ربعية. أما مراجعة التقارير فقد تمت خلال الشهر الذي يلي استلام التقارير، وقد رافقت هذه المراجعة المكتنية اتصالات دورية مع إدارات الشركات العليا تخلّلتها زيارات لتقييم المخاطر. ومنحت هيئة التنظيم تصريحين جديدين إلى شركتين مختصتين بإدارة الاستثمار خلال العام.

صناديق الاستثمار الجماعي

بدأت إدارة الإشراف على أعمال الاستثمار بتطبيق نظام مخصص للإشراف على منتجات الاستثمار التي تم بيعها أو إدارتها من قبل كافة الشركات العاملة في مركز قطر للمال. وكانت صناديق الاستثمار المسجلة في أوروبا أحد المنتجات الأساسية التي تم بيعها من قبل الشركات العاملة في المركز. وقد تم استثمار معظم المنتجات المخصصة في حقوق الملكية، بينما ازدادت نسبة استثمار الأصول في حسابات الدخل الثابت.

التقارير المالية للمنتجات

بعد تعزيز التوصيات الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات سوق المال الخاصة بالصناديق، بادرت إدارة الإشراف في هيئة التنظيم إلى مراجعة المعايير الخاصة بجمع المعلومات وعدلت النموذج الذي سيتم تطبيقه على الأموال الخاضعة للإدارة. وعالجت التعديلات التوصيات الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات سوق المال بشأن الرافعة المالية عام ٢٠١٩. أما الناحية التطبيقية فتتطلب تعديلات فنية تهدف إلى المطابقة بين متطلبات نظام الإيداع القائم والنموذج المستخدم لتقارير الأعمال. وتشمل منتجات مرتبطة بالاستثمار ومخصصة من قبل شركات وساطة التأمين.

زيارات تقييم المخاطر

تعتبر هيئة التنظيم زيارات تقييم المخاطر جزءاً من عملية الإشراف المستمرة على شركات إدارة الاستثمار والشركات الاستشارية العشرة العاملة في مركز قطر للمال. وأعدّ فريق الإشراف المختص خطة تهدف إلى الحدّ من المخاطر القائمة لدى ثلاث شركات على أن يتم تنفيذها بحلول نهاية السنة. وشملت الخطة متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر.

الإشراف على التأمين

في العام ٢٠١٩، تولت إدارة الإشراف على التأمين مسؤولية الإشراف على ٢١ شركة تأمين وشركة وساطة تأمين. وأجرت عدداً من المراجعات المواضيعية إضافة إلى تقييم وتحليل التقارير الاحترازية، وزيارات تقييم المخاطر لعدد من الشركات. ويندرج جميع هذه الأنشطة ضمن المنهج الإشرافي القائم على المخاطر المعتمد في هيئة التنظيم.

المراجعات المواضيعية

الضمانات اللازمة في عملية إعادة التأمين

في العام ٢٠١٩، أجرت هيئة التنظيم مراجعة مواضيعية في سبيل تقييم إدارة التغطية الخاصة بإعادة التأمين لدى الشركات المنظمة، والضمانات التي تقدمها شركات إعادة التأمين. وتركزت المراجعة على تقييم مستوى تطبيق ممارسات إعادة التأمين، والإجراءات، والأنظمة، والضوابط الفعالة التي تشكل جزءاً أساسياً من سياسة إدارة المخاطر العامة الخاصة بشركات التأمين.

فخضعت الشركات المنظمة إلى استبيان لتقييم قدرتها على إدارة المخاطر المرتبطة بإعادة التأمين. وقد نظر هذا الاستبيان في استراتيجية إعادة التأمين والحوكمة المؤسسية، وعملية اختيار شركات إعادة التأمين التي يتم التعامل معها، وتقييم الضمانات التي تقدمها، ومراقبة انكشاف الشركات على المخاطر الضمنية غير الاعتيادية ومنها عمليات إعادة التأمين المحدودة.

عقدت هيئة التنظيم نتائج المراجعة على الشركات المنظمة وأبلغتها بضرورة التزام إدارتها العليا بمسؤولياتها حيال حوكمة المخاطر المرتبطة بإعادة التأمين، وإدارة هذه المخاطر، وإعطاء الأولوية لمعالجة أوجه القصور المحددة كجزء من المراجعة. وحث فريق الإشراف المختص الشركات على تطبيق خطة عملها المقترحة بشكل كامل لمعالجة أوجه القصور المحددة كجزء من عملية المراجعة.

إدارة المطالبات

بادرت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٩ إلى إجراء مراجعة مواضيعية لآلية إدارة المطالبات من قبل شركات التأمين العاملة في مركز قطر للمال. وتضمنت المراجعة تقييم الممارسات، والسياسات، والإجراءات، والأنظمة، والضوابط المطبقة من قبل الشركات في ما يتعلق بإدارة المطالبات التأمين.

وقد أظهرت النتائج الأولية عجز عدد قليل من الشركات عن تطبيق السياسات والإجراءات اللازمة في إدارة المطالبات، الأمر الذي قد يفرض مخاطر ملحوظة في ما يتعلق بالمحاسبة، ومنع عمليات الاحتيايل وغيرها من أوجه إدارة المخاطر.

أما أوجه القصور المحددة كجزء من عملية المراجعة، فقد شكّلت جزءاً من برامج الحد من المخاطر التي عملت الشركات لاحقاً على تطبيقها.

أموال العملاء

أجرت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٦ مراجعة مواضيعية لأموال العملاء، أدت نتائجها إلى تعزيز السياسات، والإجراءات، والأنظمة، والضوابط الخاصة بأموال العملاء. أما في العام ٢٠١٩، فأجرت هيئة التنظيم مراجعة ثانية اشتملت على وسطاء التأمين الذين يزاولون نشاط حفظ أموال العملاء. إن الغرض من هذه المراجعة هو التأكد من حماية أموال العملاء وفضلها عن أموال الشركة بالتوافق مع قواعد هيئة التنظيم ومتطلباتها.

لم تظهر تحاليل هذه المراجعة أي تكرار للنتائج والمسائل الناشئة عن المراجعة السابقة. وقد لجأ بعض الشركات إلى تعديل عمليات التسوية الخاصة به حيث تم الكشف عن بعض نقاط الضعف في بعض الحسابات، وذلك بغرض الامتثال إلى القواعد والمتطلبات المطبقة.

المعيار (١٧) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (عقود التأمين)

في أكتوبر ٢٠١٩، أجرت هيئة التنظيم استبياناً هدفت من خلاله إلى قياس مستوى استعداد شركات التأمين العاملة في مركز قطر للمال لتطبيق المعيار (١٧) الذي سيحل محل المعيار (٤) ابتداءً من يناير ٢٠٢٢.

تم جمع نتائج الاستبيان وتحليلها في تقرير قَدَم نظرة معمقة عن وضع الشركات الحالي من حيث قدرتها على تنفيذ هذا المعيار. وطلبت هيئة التنظيم من الشركات إجراء تحليل للنغرات القائمة ووضع خطة أولية يتم تحديثها بشكل دوري، لمراقبة تقدّم الشركات من حيث قدرتها على تطبيق المعيار بشكل فعال بحلول الموعد النهائي في يناير ٢٠٢٢.

الاجراءات المعتمدة

بادرت إدارة الإشراف على التأمين في العام ٢٠١٩ إلى مراجعة وتحديث تقرير الإجراءات المعتمدة الخاصة بشركات التأمين ووسطاء التأمين بالتشاور مع جهات التدقيق الخارجية. وتقدّم الاجراءات المعتمدة متطلبات إضافية تقع على عاتق المدقق الخارجي عند معالجة التقارير الاحترازية للبيانات المالية المدققة. كما تُستخدم الإجراءات المعتمدة للسنة المالية المدققة عام ٢٠١٩ وما بعدها.

الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين

تشارك هيئة التنظيم في عضوية الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين، وتساهم في العديد من أعمال الجمعية ومنها إنجاز استبيانات الجهات الرقابية النظرية لمبادئ التأمين الأساسية، والمشاركة في المؤتمر السنوي للجمعية واجتماعات اللجان الفرعية في العام ٢٠١٩. وقد أتت هذه المشاركة كجزء من جهود هيئة التنظيم المستمرة في تطبيق أفضل المعايير العالمية ومتابعة أفضل الممارسات الإشرافية العالمية والمخاطر الناشئة.

زيارات تقييم المخاطر

تركز عمل إدارة الإشراف على التأمين في العام ٢٠١٩ بشكل خاص على دراسة عدد من المسائل المتصلة بالمخاطر القائمة في قطاع التأمين، وقامت الفرق الإشرافية بزيارات مخصصة لتقييم المخاطر وعقدت اجتماعات استباقية رقابية مع الشركات المصريح لها، إضافة إلى الاجتماع بالمدققين الخارجيين والخبراء الاكتواريين.

ومن شأن التركيز على المراجعات المواضيعية إلى جانب الاجتماعات الرقابية، والتحليل المكتبية للتقارير المرفوعة من الشركات، وزيارات تقييم المخاطر أن يتيح لهيئة التنظيم الاستخدام الفعال والأفضل للموارد المتاحة لها بهدف معالجة المخاطر الرئيسية التي قد تشكل عائقاً في تحقيق أهدافها الرقابية وإنجاز النتائج المنشودة.

الرسوم البيانية الخاصة بقطاع التأمين

يرجى الرجوع إلى الرسوم البيانية صفحة ٥٦ - ٦٣ التي تبين أهم الاتجاهات والأرقام المرتبطة بشركات التأمين المصرح لها من هيئة التنظيم، والمجمعة من المراجعات الربع السنوية للتقارير الاحترازية المقدمة من قبل شركات التأمين عن طريق نظام الإفصاح الالكتروني للبيانات والقوائم المالية.

التصريح

تتولى إدارة التصريح مسؤولية تقييم الطلبات المقدمة من الشركات والأفراد الراغبين في الحصول على تصريح من هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمزاولة الأنشطة المنظمة في المركز أو منه والموافقة على هذه الطلبات. وتعمل الإدارة كصلة وصل بين أصحاب الطلبات ومكتب تسجيل الشركات التابع لهيئة مركز قطر للمال في ما يتعلق بعمليات التسجيل أو التأسيس في المركز.

وخلال العام ٢٠١٩، اجتمعت إدارة التصريح بالعديد من الجهات الراغبة في تقديم الطلبات لمناقشة مقترحاتها ومراجعة مخططات العمل الرقابية التي تقدمت بها. وتلي الاجتماعات عادةً دراسة معمقة لخطط الأعمال تقرّر إدارة التصريح على أثرها قابلية الخطط للتنفيذ. وبعد الموافقة على المخطط، يبادر فريق الإشراف المختص إلى إجراء التقييم اللازم في ما يضمن أن الشركة على دراية كافية وواقية بكافة المسائل الأساسية عند حصولها على التصريح وخضوعها لاحقاً لعملية الإشراف.

خلال العام ٢٠١٩، منحت هيئة التنظيم التصاريح بمزاولة الأعمال المنظمة في مركز قطر للمال أو منه إلى بنك واحد وشركتين متخصصتين في إدارة الاستثمار. ترد التفاصيل عن الشركات المصرح لها في الملحق رقم (١).

كما منحت هيئة التنظيم عدداً من التصاريح اللازمة للأفراد المعتمدين والموكليين بالقيام بمهام محددة في الشركات المصرح لها وقد بلغ عددهم ٣٤٩ شخصاً. يرجى العودة إلى الملحق رقم (٢) لمزيد من التفاصيل.

التحليل الاحترازي الكلي

تعمل إدارة التحليل الاحترازي الكلي في هيئة التنظيم بناء على المنهج الإشرافي القائم على المخاطر، واشتملت هذه المقاربة في العام ٢٠١٩ على تحليل المعلومات الخاصة بالاقتصاديات الكلية والاستقرار المالي وعرض التقارير على مجلس إدارة هيئة التنظيم، والإدارة التنفيذية والموظفين.

وتتوافق هذه المقاربة مع منهجية الإشراف الاحترازي الجزئي (على الصعيد الفردي)، لمساعدة المشرفين في جهودهم المستمرة والهادفة إلى ضبط الآثار السلبية الناشئة عن المخاطر الأساسية التي يتم تحديدها باستمرار أو التخفيف من هذه الآثار.

ويسعى فريق عمل إدارة التحليل الاحترازي الكلي في هيئة التنظيم إلى توفير الأدوات الداعمة لعمل المشرفين على الشركات العاملة في مركز قطر للمال من خلال الأنشطة التالية:

- تحديد وتقييم التغييرات المهمة في القطاعات المالية المعنية (القطاع المصرفي، وقطاعي التأمين وإدارة الأصول) إضافة إلى العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على هذه الأسواق.
- توفير المعلومات ذات القيمة المضافة لتسهيل المراقبة مستقبلاً.
- تحديد المسائل المتصلة بالظروف المالية الكلية الدولية والإقليمية والمحلية التي قد تنعكس على الشركات الخاضعة لرقابة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

المراقبة وإعداد التقارير

تقوم إدارة التحليل الاحترازي الكلي بإعداد المراجعات الاحترازية الكلية الربع السنوية. وتراعى في ذلك المخاطر المرتبطة بالاقتصاديات الكلية والاستقرار المالي، حيث يقوم المحللون بتقييم سوق الطاقة العالمي وتأثيره على الاقتصاد القطري، وخلص التقييم إلى تحديد المخاطر القائمة والناشئة والعوامل الاقتصادية الكلية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي المحلي، ومنها المخاطر المحتملة الناتجة عن مركز قطر في سوق الطاقة.

وعملت الإدارة على تطوير هذه التقارير وأضافاً أقساماً جديدة تنطوي على عدد من العناصر المتعلقة بالإشراف الاحترازي الكلي والسياسة الاحترازية الكلية في دولة قطر، إضافة إلى التطورات والتوجهات الجديدة في القطاع المالي عامة.

إحصائيات القطاع والبيانات المالية

أعدت إدارة التحليل الاحترازي الكلي التقارير البيانية الفصلية وعممتها داخلياً وقدمت من خلالها رؤية كلية حول الشركات المصرح لها من قبل هيئة التنظيم، بالاستناد إلى البيانات المجمعة والقياسية التي تظهر مختلف الاتجاهات والتطورات عن طريق الجداول والرسوم البيانية.

تضمنت تلك التقارير مختلف التحليل والاتجاهات حول حجم القطاع وهيكلته، وتصنيف الأنشطة التجارية بحسب نوع الترخيص الممنوح للشركة، وموقعها الجغرافي، وهيكلتها التنظيمي. واشتملت أيضاً على تحاليل واتجاهات بنود الميزانية العمومية، والعناصر خارج الميزانية العمومية الرئيسية، والربحية، ونشاط العملات الأجنبية، والأداء، ومعدلات المخاطر الرئيسية (مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق).

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تلتزم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمكافحة أي نشاط يمكن أن يشكل جريمة مالية أو أن يسهل وقوع الجرائم المالية ضمن الشركات العاملة في مركز قطر للمال.

وتعمل هيئة التنظيم بموجب أهدافها الرقابية على رصد المخاطر الناشئة عن الجرائم المالية، وتضع الأجندة المخصصة للإشراف المشدد على الشركات الهادفة إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تحدّد مدى التزام الشركات بتطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد المكافحة.

وتخصّص هيئة التنظيم ضمن هيكلها التنظيمي إدارة متخصصة تعمل على ضبط المخاطر الناشئة عن الجريمة المالية، ووضع الأجندة اللازمة لتعزيز الإشراف على الشركات وتطبيق قانون وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠١٩، أنجزت الإدارة مهام الإشراف على ٥٥ مؤسسة مالية مصرحاً لها و٢٤ شركة من الأعمال والمهّن غير المالية المحددة.

إطار العمل الرقابي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يرتكز إطار العمل الرقابي في مركز قطر للمال إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي ألغى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ ودخل حيز التنفيذ بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٩. وصدرت بموجب هذا القانون اللائحة التنفيذية التكميلية، إضافة إلى قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٩ الخاصة بالمؤسسات المالية والأعمال والمهّن غير المالية المحددة، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٩ الخاصة بشركات التأمين العام. ويشار إلى جميع هذه القواعد بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهي تفضّل بوضوح الشروط والمتطلبات الواجبة على الشركات الخاضعة لهيئة التنظيم بحسب أنشطتها. وتتوافق هذه القواعد مع التوصيات والمعايير العالمية لمجموعة العمل المالي (فاتف).

المنهج الإشرافي والنموذج الخاص

بتصنيف مخاطر الشركات

تعتمد هيئة التنظيم المنهج القائم على المخاطر في الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فهي تحدد نطاق المعلومات اللازمة، ووثيرة الإشراف والتواصل مع الشركة بناء على طبيعة أنشطة الشركة وحجمها وتعقيدها.

وفي العام ٢٠١٩، تمّ تطوير هذا المنهج ليتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، حيث بات يتضمّن العناصر الكميّة المطلوبة لتقييم التهديدات الناشئة عن مخاطر الشركات البنوية ومخاطر الأعمال لناحية غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ما يسمح لفريق العمل بتقييم نوعية إطار الضوابط المعتمدة في الشركات. ويخلص تحليل العناصر الكميّة والنوعية مجتمعة إلى تحديد نتائج التصنيف الخاص بكلّ من الشركات.

ووضعت هيئة التنظيم النماذج المفضلة القائمة على المخاطر لكلّ من القطاعات الخاضعة لإشرافها وهي البنوك، وشركات التأمين، ووسطاء التأمين، وشركات إدارة الاستثمار، والشركات الاستشارية، والأعمال والمهّن غير المالية المحددة. أما التحديثات على المنهج القائم على المخاطر في الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتصنيفات المخاطر لكافة الشركات فسنتجّر بعد انتهاء عملية تقييم المخاطر الوطنية لدولة قطر وتقييم المخاطر القطاعية لهيئة التنظيم.

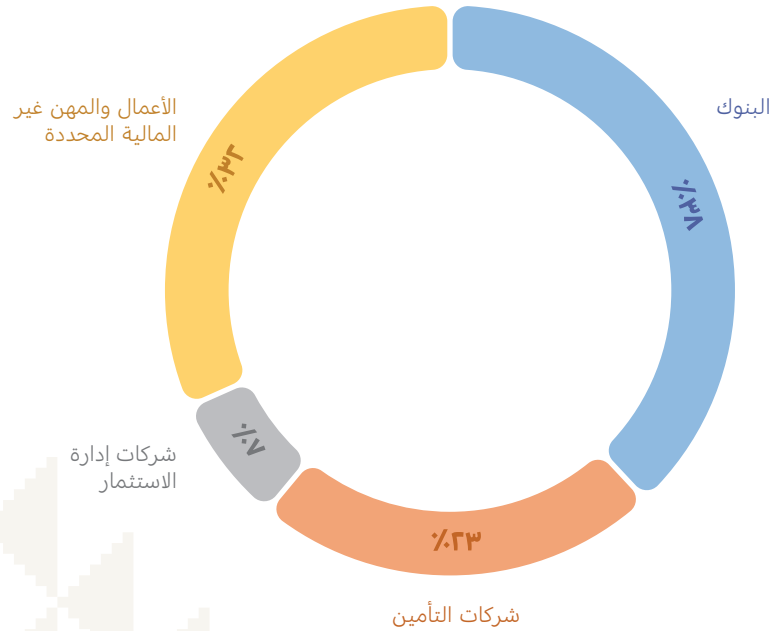


إنجازات العام ٢٠١٩

إضافة إلى المنهج القائم على المخاطر في الإشراف المستمر على الشركات، ركزت هيئة التنظيم من خلال أنشطتها الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على ما يلي:

- تنفيذ خطة العمل المقررة تمهيداً لعملية التقييم المشترك الخاصة بمجموعة العمل المالي (الفاتف) في العام ٢٠٢٠.
- إنجاز أدوات تحليل البيانات والقدرات اللازمة.
- وضع وتطبيق برنامج رقابي محدث للشركات ذات المخاطر العالية.
- مراجعة إرشادات القطاع لعام ٢٠١٨ حول العناية الواجبة تجاه العميل، والمقاربة المستندة إلى المخاطر، والمستفيد القانوني من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، والأعمال المصرفية بالمراسلة.
- الاستمرار في التعاون مع الجهات الإشرافية الأخرى في الدولة، وبالأخص مع وزارة التجارة والصناعة، ووزارة العدل حرصاً على اعتماد منهج إشرافي متناغم في قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.
- التعاون مع وحدة المعلومات المالية حول نتائج المراجعة المواضيعية لعام ٢٠١٨ حول مراقبة المعاملات وعمليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وإعداد النماذج القطاعية عن حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استكمال أعمال مجموعة التنسيق الإشرافي التي تضم أيضاً مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية لإرساء التوافق بين المناهج الرقابية والممارسات التطبيقية.
- المساهمة في عدد من مجموعات العمل الفنية بما فيها المجموعة التابعة للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المراجعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للشركات العاملة في مركز قطر للمال على نطاق القطاع لعام ٢٠١٨ و ٢٠١٩



المراجعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للشركات العاملة في مركز قطر للمال

في العام ٢٠١٩، نقّذ فريق عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هيئة التنظيم عدداً من الأنشطة الإشرافية التي شملت عمليات التقييم الميداني الشاملة والمركزة للمخاطر، والمراجعات المكتبية التي غطت التقارير السنوية بشأن عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (النموذج Q20)، والتقارير السنوية لمسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال المقدمة إلى الإدارة العليا، والتقارير المستقلة حول مراجعات حالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة كل سنتين، وعمليات تقييم مخاطر الأعمال السنوية. كما قام الفريق بتقييم المخاطر الميدانية في الشركات ذات المخاطر «العالية» و «المتوسطة»، بناء على جدول إشرافي محدد مسبقاً.

المراجعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للشركات العاملة في مركز قطر للمال – ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

القطاع	المراجعات الميدانية الشاملة	المراجعات الاستشارية	المراجعات المواضيعية	المراجعات المكتبية	المجموع
بنوك	٠٩	٢٣	٠	٦٧	٩٩
شركات التأمين	٠٢	٢٧	٠	٣٢	٦١
شركات إدارة الاستثمار	٠	٠٥	٠	١٤	١٩
الأعمال والمهن غير المالية المحددة	٠٧	٣٨	٠	٣٨	٨٣
المجموع	١٨	٩٣	٠	١٥١	٢٦٢

الالتزام بالتعاون الرقابي

المنظمة الدولية لهيئات سوق المال

تتولى إدارة الإشراف على شركات إدارة الاستثمار تمثيل هيئة تنظيم مركز قطر للمال في اللجنة المختصة بإدارة الاستثمار التابعة للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال. وتم تعيين ممثل هيئة التنظيم رئيساً مساعداً لمجموعة العمل المختصة بدعم استكمال توصيات المنظمة بشأن الرافعة المالية في العام ٢٠١٩ ورئيساً للمجلس المختص بتحليل الاستثمار في الأصول المشفرة التي تمت مناقشتها في المؤتمر المنظم حول الاستثمار في العملات المشفرة في عام ٢٠١٩.

في تاريخ ٥ فبراير ٢٠١٩، استقبلت هيئة التنظيم الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال، السيد بول أندروز، في مقرها.

قطاع التأمين في مصرف قطر المركزي

في أبريل ومايو ٢٠١٩، أنجز اثنان من موظفي هيئة التنظيم من ذوي الاختصاص في الإشراف والتصريح فترة الانتداب المحددة للعمل مع قطاع الإشراف على التأمين في مصرف قطر المركزي بهدف تقديم الدعم الفني اللازم لتطبيق النظام الرقابي المقتر على شركات التأمين العاملة في دولة قطر.

وزارة التجارة والصناعة

في فبراير ٢٠١٩، قام سعادة وزير التجارة والصناعة، السيد علي بن أحمد الكواري، بزيارة رسمية إلى مركز قطر للمال، ناقش خلالها آخر تطورات المركز مع الرئيس التنفيذي لهيئة التنظيم، السيد مايكل راين، وغيره من رؤساء الجهات التابعة لمركز قطر للمال.

وحدة المعلومات المالية القطرية

في تاريخ ١٤ مارس ٢٠١٩، تم التوقيع بين هيئة تنظيم مركز قطر للمال ووحدة المعلومات المالية القطرية، ومصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية على مذكرة تفاهم مشترك تهدف إلى تأطير آليات التنسيق بين الجهات الرقابية الثلاث ووحدة المعلومات المالية، ودعم جهود الوحدة في مكافحة عمليات غسل الأموال، والجرائم الأصلية، وتمويل الإرهاب في دولة قطر.

اتفق الأطراف بموجب هذه المذكرة على تبادل المعلومات اللازمة ونشأت عنها مجموعة عمل مشتركة تضم ممثلين عن كل جهة وتهتم خاصة بشؤون الامتثال إلى معايير وقواعد مكافحة. تجتمع المجموعة كل ثلاثة أشهر وتصدر تقارير نصف سنوية بشأن سير الأعمال والتنسيق الاستراتيجي بين الأعضاء.



تم التوقيع على مذكرة تفاهم مشترك بين جهات الرقابة المالية في الدولة ووحدة المعلومات المالية القطرية، ويظهر في الصورة من اليمين إلى اليسار: السيد محمد عبدالله المفتاح، نائب رئيس وحدة المعلومات المالية القطرية، والسيد علي السليطي، رئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصرف قطر المركزي، والسيد هشام صالح المناعي، المدير التنفيذي لقطاع الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية في مصرف قطر المركزي، والشهيد أحمد بن عبد آل ثاني، رئيس وحدة المعلومات المالية القطرية، والسيد ناصر أحمد الشيبيني، الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، والسيد مايكل راين، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال.



سعادة وزير التجارة والصناعة، السيد علي بن أحمد الكواري، في اجتماعه مع الرؤساء التنفيذيين للجهات التابعة لمركز قطر للمال وعدد من المسؤولين.



السيد مايكل ج. راين، الرئيس التنفيذي، مستقبلاً السيد بول أندروز، الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال (إلى اليسار).



اجتماع الطاولة المستديرة الاقتصادية

الطاولة المستديرة الاقتصادية: إنتاجية القطاع المالي في قطر

استضافت هيئة مركز قطر للمال الطاولة المستديرة الاقتصادية لمناقشة حوافر الانتاجية العالية والمتزايدة للقطاع المالي في دولة قطر وسبل توسيعها. وقد تعاون فريق عمل إدارة الإشراف مع خبراء اقتصاديين من مختلف الوزارات والمؤسسات الخاصة في قطر، واستمعوا إلى متحدثين من وزارة المالية في قطر، ومركز بروكجنز الدوحة، وبورصة قطر.

التعاون في مجال التحليل الاحترازي الكلي

تساعد البحوث والتحليلات الصادرة عن إدارة التحليل الاحترازي الكلي في تعزيز موقع هيئة التنظيم في ما يضمن تنفيذ المهام بفعالية والمساهمة بشكل بئاء في عمل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر في قطر، بالتعاون الوثيق مع كبار المسؤولين في مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. وخلال العام، عقدت الإدارة اجتماعات مع العديد من الجهات الخارجية لتحديد ومناقشة المخاطر الرئيسية على الاستقرار المالي المحلي وأعدت تقارير نصف سنوية حول مؤشرات الاستقرار المالي لعناية لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر.

وقدمت إدارة التحليل الاحترازي الكلي المساعدة والمعلومات إلى عدد من المؤسسات الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي، كما ساهمت في صياغة الأجزاء الخاصة بهيئة التنظيم في تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف قطر المركزي.

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تم تعيين الرئيس التنفيذي للعمليات في هيئة تنظيم مركز قطر للمال لترؤس فريق عمل المشروع التابع للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم انتداب موظفين اثنين للعمل بدوام كامل مع فريق العمل المشكل بهدف تحقيق مبادرات الدولة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب خطة العمل الوطنية. ويعمل فريق عمل المشروع بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والأعضاء والهيئات الممثلة فيه.

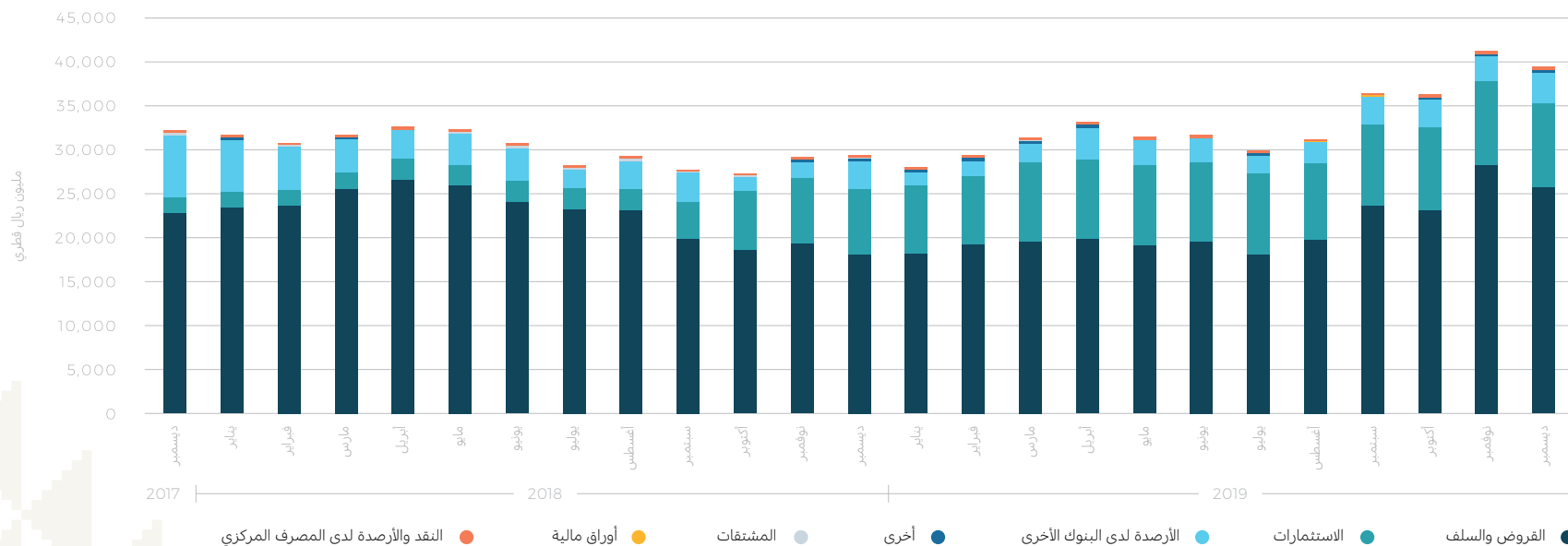
أما الإنجازات المحققة على مدار السنة فتشمل ما يلي:

- مراجعة واعتماد قانون وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ما يضمن تلبية معايير مجموعة العمل المالي (فاتف). وصدر القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرفقاً باللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار (٤١) لعام ٢٠١٩، إضافة إلى القواعد المحدثة الصادرة عن الجهات الرقابية.
- إضافة إلى مراجعة التشريعات المذكورة أعلاه، قامت اللجنة الوطنية بمراجعة وتحديث عددٍ من القوانين والأنظمة الأخرى حرصاً على ضمان الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي (فاتف). وصدر القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون مكافحة الإرهاب بهدف تعزيز إطار العمل القانوني في الدولة لمكافحة الإرهاب.
- أنهت اللجنة الوطنية عملية تقييم المخاطر الوطنية التي قامت من خلالها بتحليل وتقييم مواطن الضعف الخاصة بغسل الأموال، والتهديدات والمخاطر المحيطة بها التي قد تؤثر على دولة قطر، وتقييم عناصر تمويل الانتشار، والفساد، والرشوة، والعقوبات.
- بدأت مجموعة العمل المالي عملية التقييم المشترك الخاصة بدولة قطر والهادفة إلى تقييم مستوى الالتزام الفني للدولة بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي وفعالية هذا الالتزام لناحية النتائج المباشرة وعددها إحدى عشرة ودعماً لهذه الجهود، أجرت مجموعة العمل المالي ورشة عمل في دولة قطر في أكتوبر ٢٠١٩. أما التقييم الميداني فسيبدأ في يوليو ٢٠٢٠ وذلك بهدف تقييم فعالية الدولة والتزامها بمعايير مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من أشكال التمويل غير المشروع.

الرسوم البيانية: البنوك وشركات الاستثمار

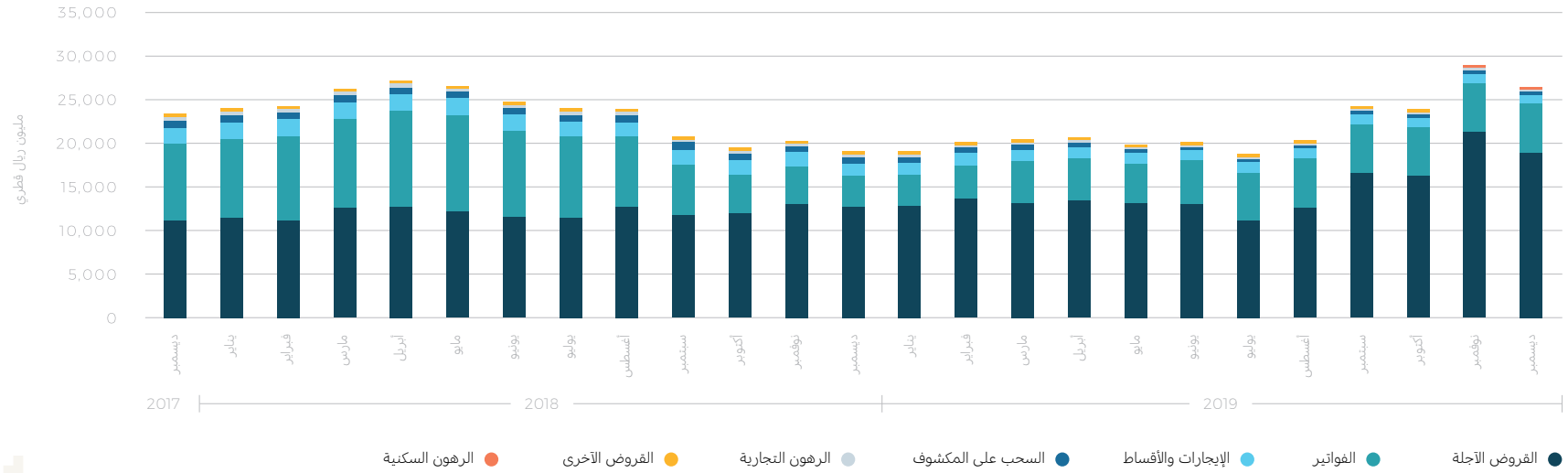
تبيّن القوائم التالية عدداً من فئات البيانات المجمعة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال، في إطار مسؤولياتها الرقابية.

أ) بنوك الشركات ١. مكوّنات إجمالي الأصول



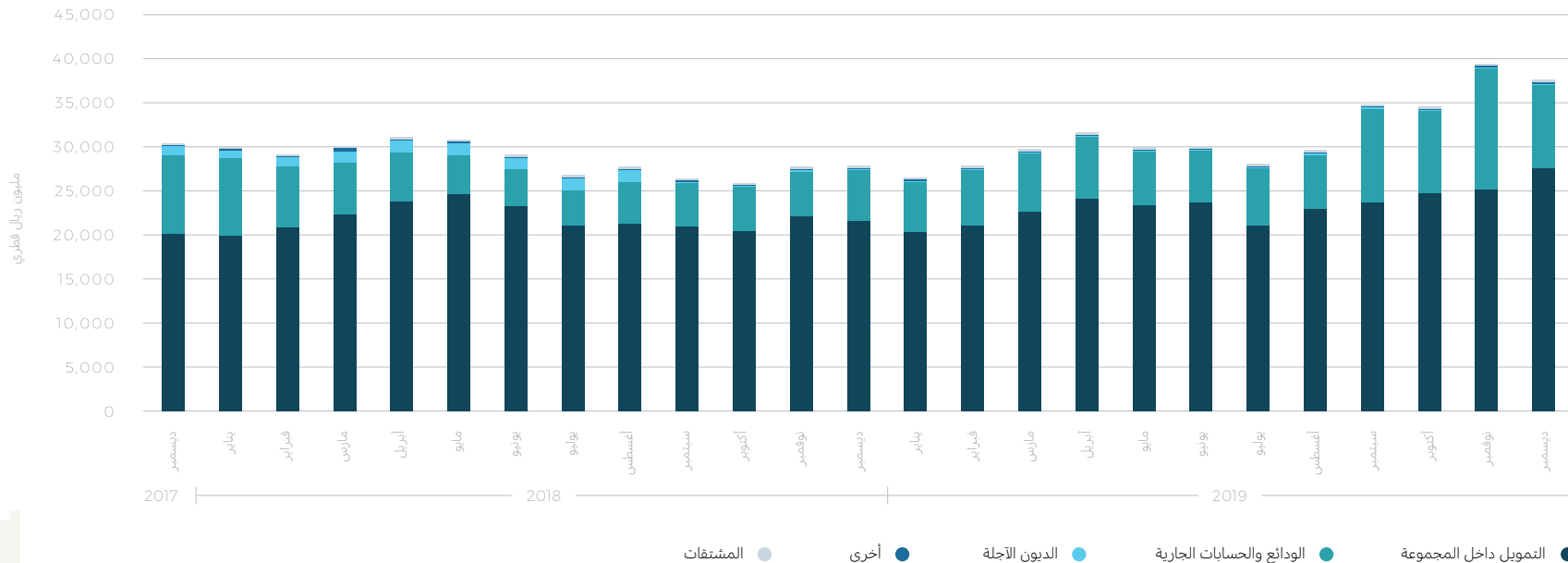
سجل إجمالي أصول بنوك الشركات التابعة لمركز قطر للمال زيادة ملحوظة بنسبة ٣٤,٤٪ في الفترة الممتدة من ديسمبر ٢٠١٨ إلى ديسمبر ٢٠١٩، وهو تطور ملحوظ مقارنة بالانخفاض الذي سجل العام الماضي بنسبة ٨,٧٪. حافظت القروض والسلف على سيطرتها حيث بلغت نسبة ٧٣,٩٪ من إجمالي الأصول وحقق نمو ملحوظاً مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية العام ٢٠١٨ حيث بلغ نسبة ٦٢,٦٪. أما الاستثمارات فشكّلت أيضاً ثاني أكبر مكون من إجمالي الأصول حيث بلغت نسبة ٢٣,٩٪ كما في ديسمبر ٢٠١٩ وعكست انخفاضاً بسيطاً مقارنة بنهاية العام الماضي.

٢. مكونات إجمالي القروض والسلف



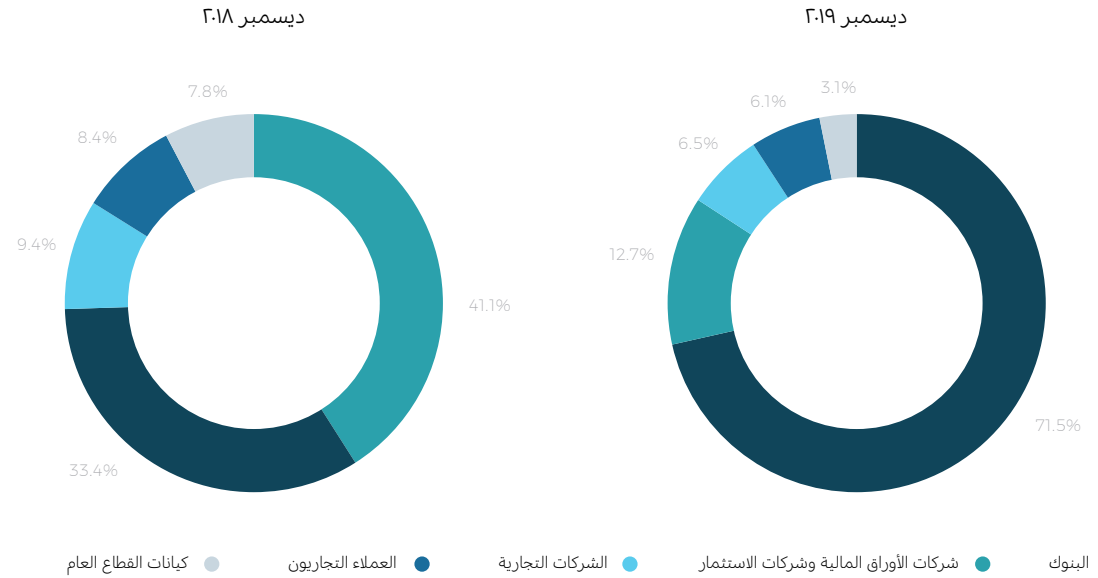
تتألف القروض والسلف بشكل أساسي من ثلاثة أنواع من المنتجات هي القروض الآجلة، والفواتير التجارية، والإيجارات والأقساط. وقد سجلت القروض والسلف زيادة سنوية ملحوظة بنسبة ٤,٠٤٪، كما في ديسمبر ٢٠١٩ (مقارنة بالانخفاض الذي سجلته بنسبة ١٩٪ في العام ٢٠١٨)، ويعود ذلك خاصة إلى الزيادة في القروض الآجلة بنسبة ٤٩,٨٪.

٣. مكونات إجمالي الخصوم



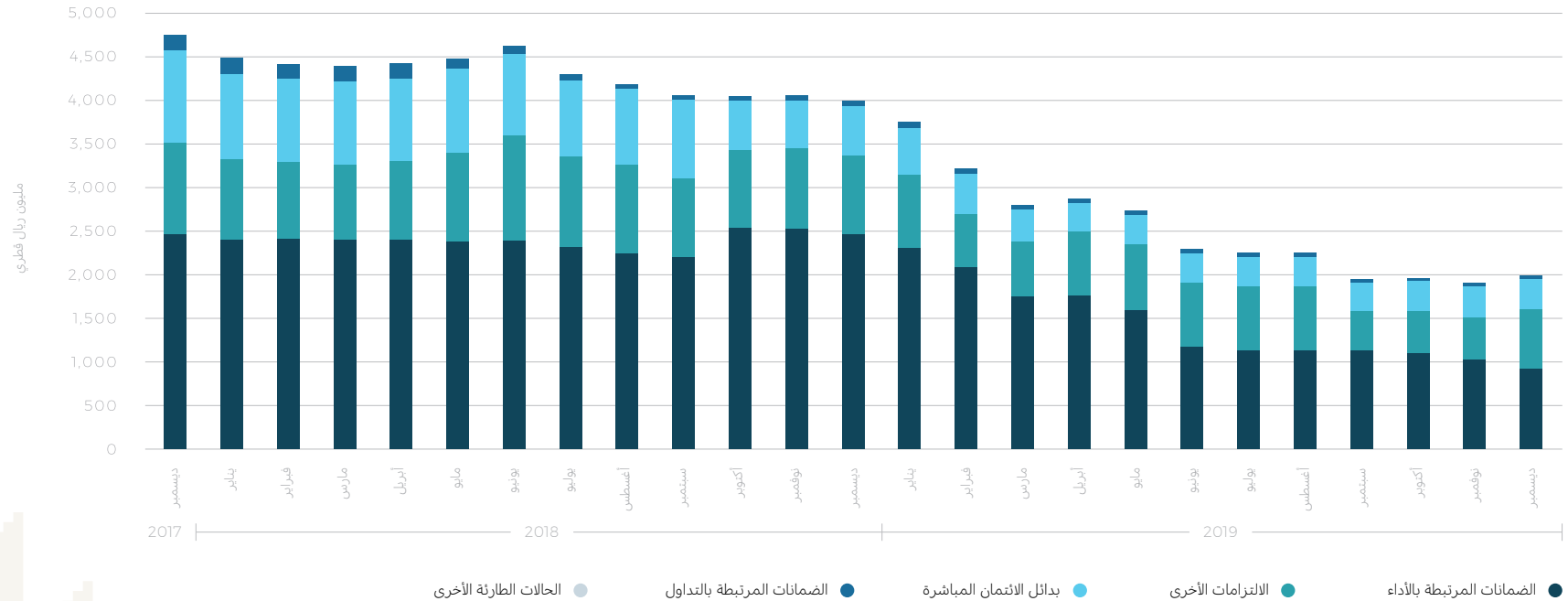
سجل إجمالي الخصوم زيادة بنسبة ٣٥,٧٪ نتيجة الزيادة في التمويل داخل المجموعة والودائع. حافظ التمويل داخل المجموعة على موقعه كمصدر التمويل الأساسي حيث تمثل نسبة ٧٣,٥٪ من إجمالي الخصوم كما في ديسمبر ٢٠١٩، وقد حقق تراجعاً بسيطاً مقارنة بالعام الماضي حيث سجل نسبة ٧٨,١٪. وسجلت الودائع والحسابات الجارية المكونة من الودائع الثابتة والودائع بإخطار مسبق، نسبة ٢٥,١٪ من إجمالي الخصوم مقارنة بنهاية العام الماضي حيث بلغت نسبة ٢٠,٨٪. استمر التمويل بالقروض الآجلة في الحفاظ على نسبة منخفضة حتى ديسمبر ٢٠١٩.

٤. مصادر الودائع والحسابات الجارية (باستثناء داخل المجموعة)



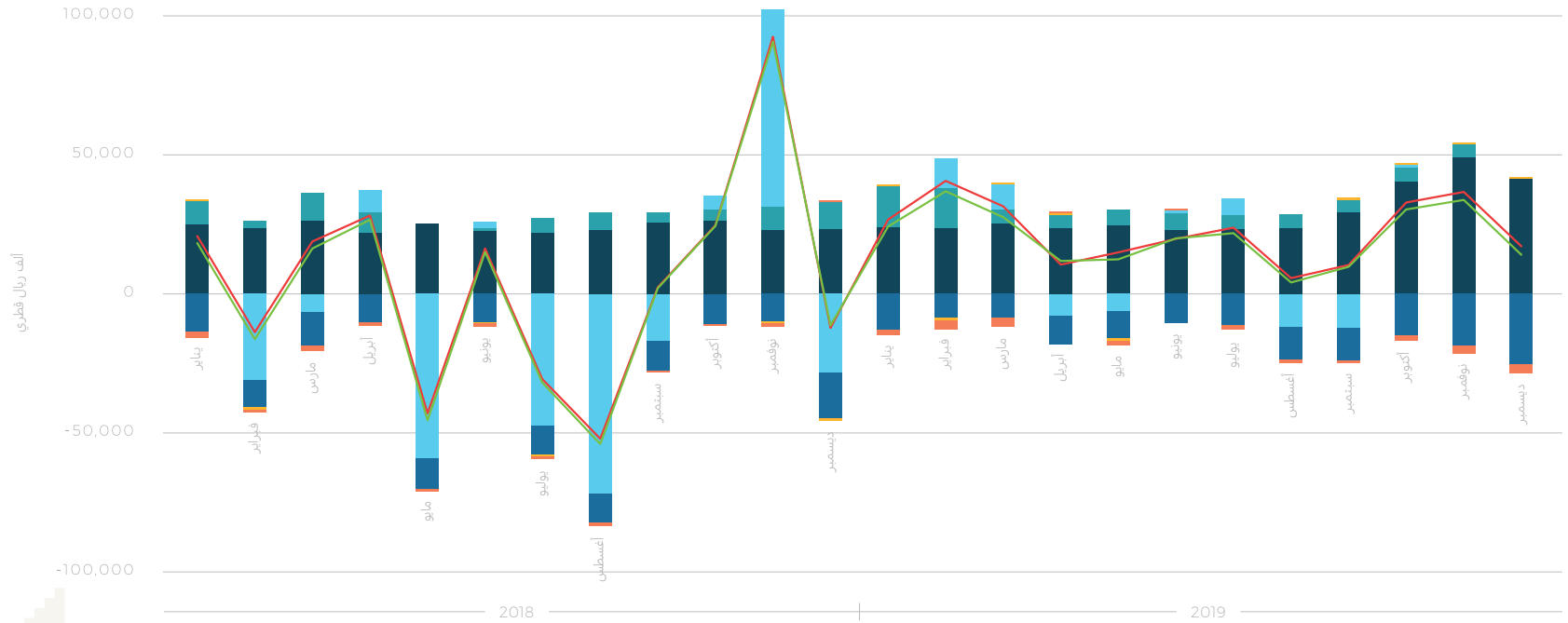
ازداد اعتماد بنوك الشركات على التمويل من البنوك في العام ٢٠١٩ مقارنة بالعام الماضي، حيث سجل الاعتماد على التمويل من المؤسسات المالية غير المصرفية نسبة أقل من إجمالي التمويل في العام ٢٠١٩. من جهة أخرى، انخفض التمويل من بنوك الشركات، والأفراد الممولين، ومؤسسات القطاع العام بشكل بسيط في العام ٢٠١٩.

٥. مكونات الأنشطة خارج الميزانية العمومية



انخفضت أنشطة البنوك خارج ميزانياتها العمومية بشكل ملحوظ بنسبة ٥,١٪ في العام ٢٠١٩ مقارنة بالعام الماضي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض في الضمانات المرتبطة بالأداء بقيمة ١,٥٣٦ مليون ريال قطري. كما سجل عدد من البنود الأخرى في الميزانية العمومية انخفاضاً في العام ٢٠١٩ ومنها حجم بدائل الائتمان المباشر، والضمانات المرتبطة بالتداول، والتزامات الائتمان غير المسحوبة.

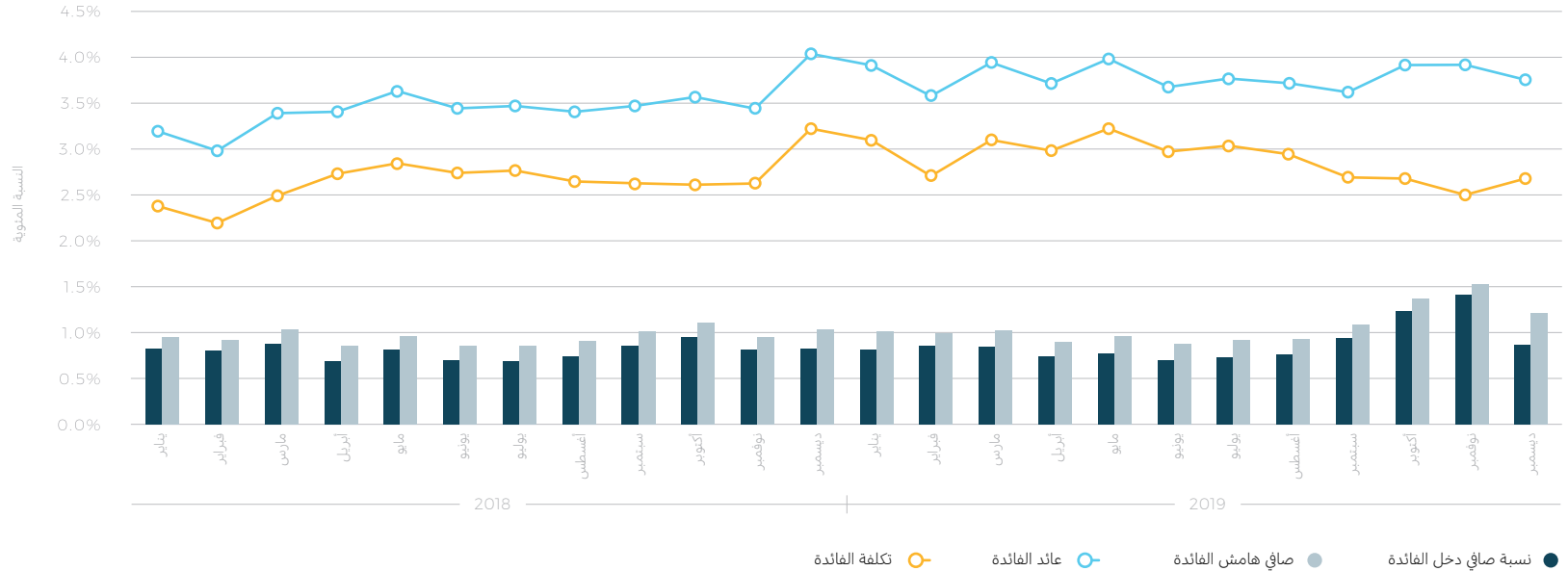
٦. مكونات بيانات الدخل



سجلت الربحية عامة انخفاضاً في التقلبات مقارنة بالعام الماضي وحققت نمواً بسيطاً في العام ٢٠١٩. ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض طفيف في خسائر الائتمان ونمو خفيف في صافي الدخل من الفوائد. ويعود الارتفاع في خسائر الائتمان في العام الماضي إلى البدء في تطبيق المعيارين (٩) و(٣٠) من المعايير المحاسبية العالمية ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨، إضافة إلى تدني نوعية الأصول. أما صافي الإيرادات من الفوائد فحققت نمواً في الربع الأخير من العام ٢٠١٩، في حين سجل انخفاضاً في العام الماضي بسبب كلفة التمويل العالية. كما عكست النفقات التشغيلية زيادة بسيطة منذ الربع الأخير من العام ٢٠١٩.

- صافي الإيرادات من الفوائد
- الإيرادات من غير الفوائد
- المصاريف التشغيلية
- الضرائب
- خسائر الائتمان
- البنود غير التجارية وبنود رأس المال
- الربح/ (الخسارة)
- الشركات والمشاريع المشتركة

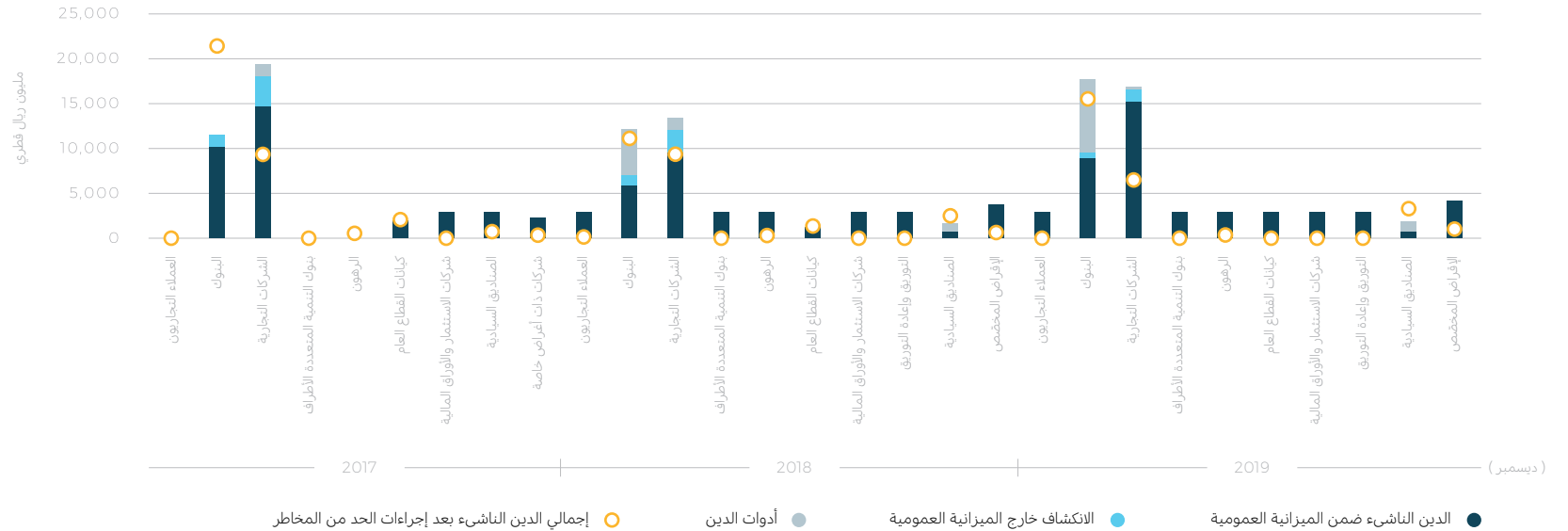
٧. صافي هامش الفائدة



ظل صافي هامش الفائدة تحت الضغط خلال مجمل عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ وسجل فروق أسعار ضيقة في ظل بيئة أعمال تنافسية، إلا أن صافي هامش الفائدة حقق نمواً في الربع الأخير من العام ٢٠١٩، ويعزى ذلك بشكل جزئي إلى مستوى أعلى من الإيرادات تجاه نهاية عام ٢٠١٩، وقد ارتفعت تكلفة التمويل بشكل بسيط إلى جانب إيرادات الفوائد مع نهاية العام ٢٠١٩.

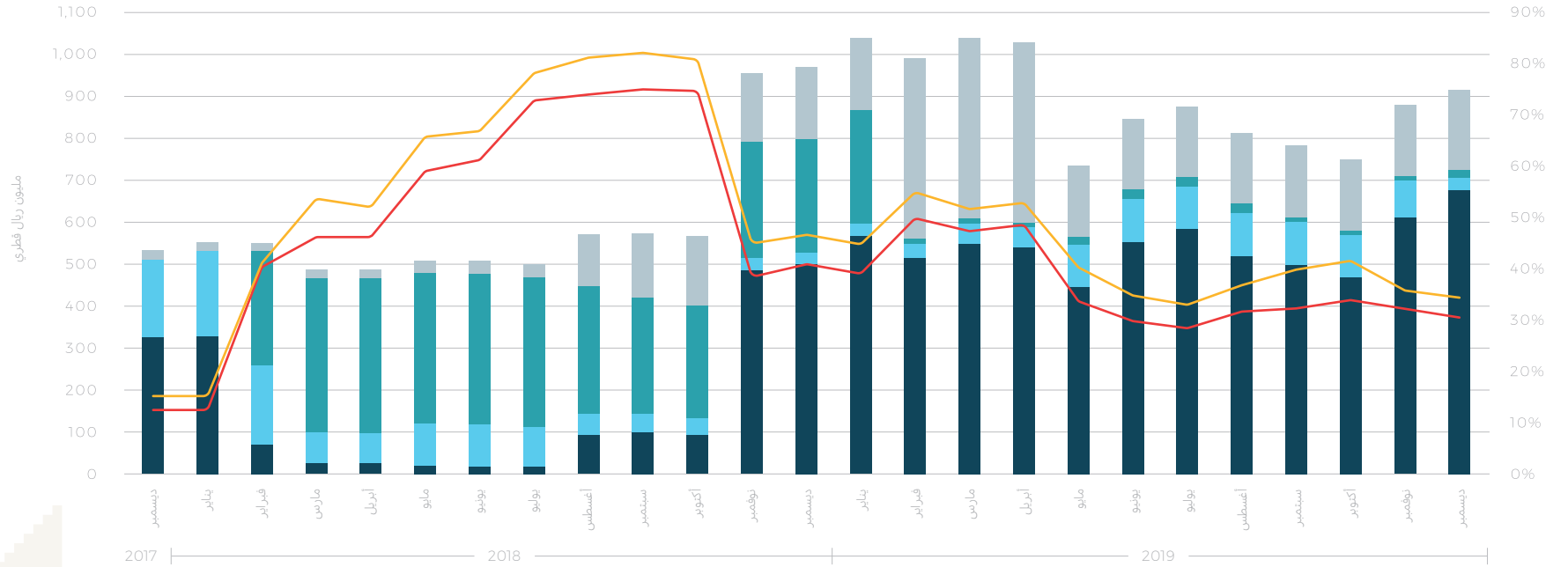
٨. مخاطر الائتمان للطرف المقابل

صافي انكشافات الائتمان لاجراءات الحد من المخاطر على أساس فئة الأصول



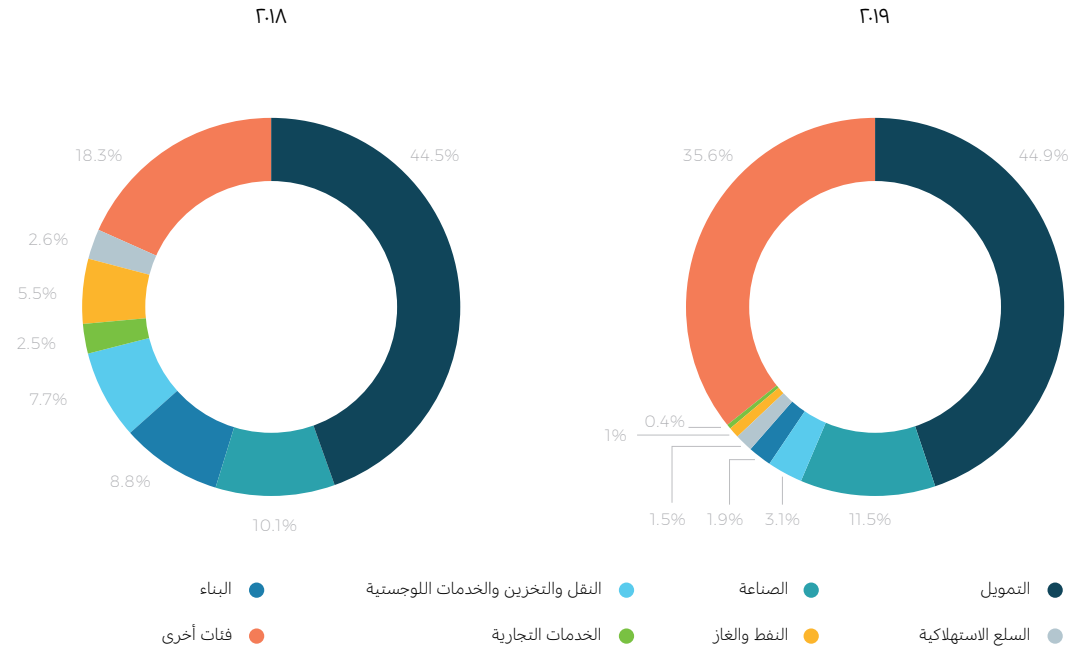
استمرت الشركات والبنوك في كونها الأكثر انكشافاً على مخاطر الائتمان وعكست زيادات ملحوظة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. وقد لوحظ انخفاضاً كبيراً في الانكشافات خارج الميزانية العمومية للشركات، في حين ارتفعت الانكشافات لأدوات الدين الخاصة بالبنوك في العام ٢٠١٩. وانخفض مقدار إجمالي انكشافات الائتمان بعد عملية إعادة التصنيف الناشئة عن إجراءات التخفيف من مخاطر الائتمان في العام ٢٠١٩ مقارنة بالعام الماضي.

٩. الائتمان المصنّف



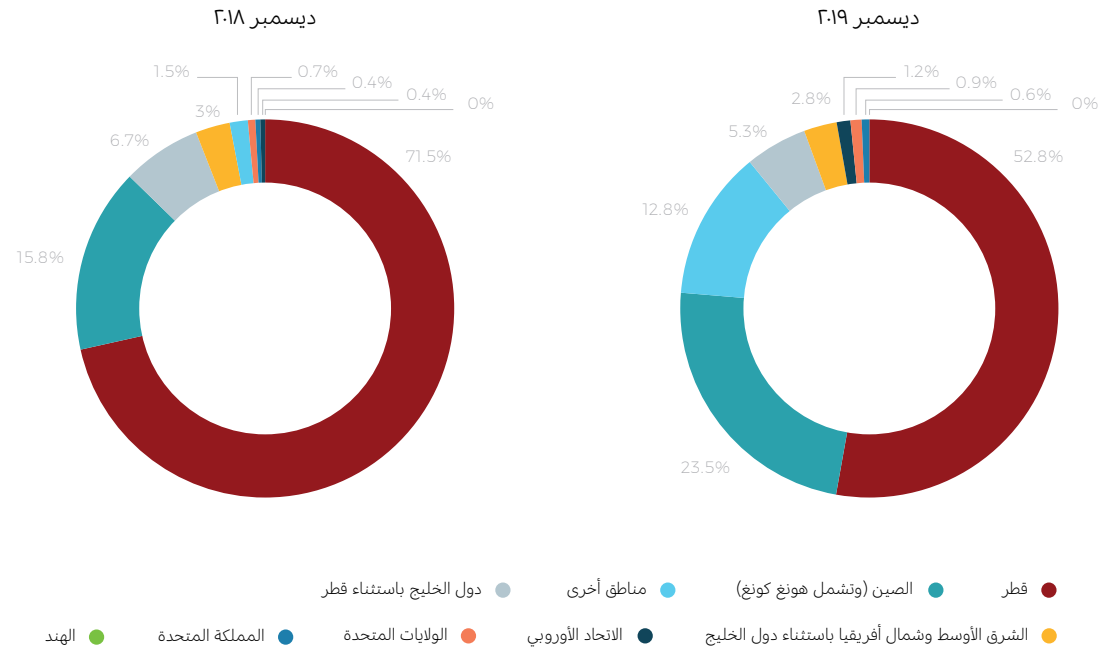
ارتفع حجم الائتمان المصنّف بشكل ملحوظ مع نهاية العام ٢٠١٨ وحافظ على مستواه خلال العام ٢٠١٩. وعلى الرغم من تسجيل حجم الائتمان المصنّف انخفاضاً طفيفاً في ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨، إلا أن مخصصات معدلات التغطية انخفضت بشكل ملحوظ. وقد بلغ معدل التغطية نسبة ٣٧٪ للمخصصات الخاصة و٣٤,٤٪ للمخصصات العامة. واستمرت الفئة الخاصة التي تتطلب مخصصات أقل، في السيطرة على انكشافات الائتمان المصنّف، في حين انخفض حجم الائتمانات المصنّفة ضمن خانة الائتمانات المشكوك فيها أو ضمن الخسائر، بشكل تدريجي في العام ٢٠١٩، ويُعزى ذلك بشكل جزئي إلى عمليات بيع القروض إلى مؤسسات مالية أخرى خارج مركز قطر للمال وإعادة هيكلتها.

١٠. التوزيع القطاعي للمخاطر الإجمالية



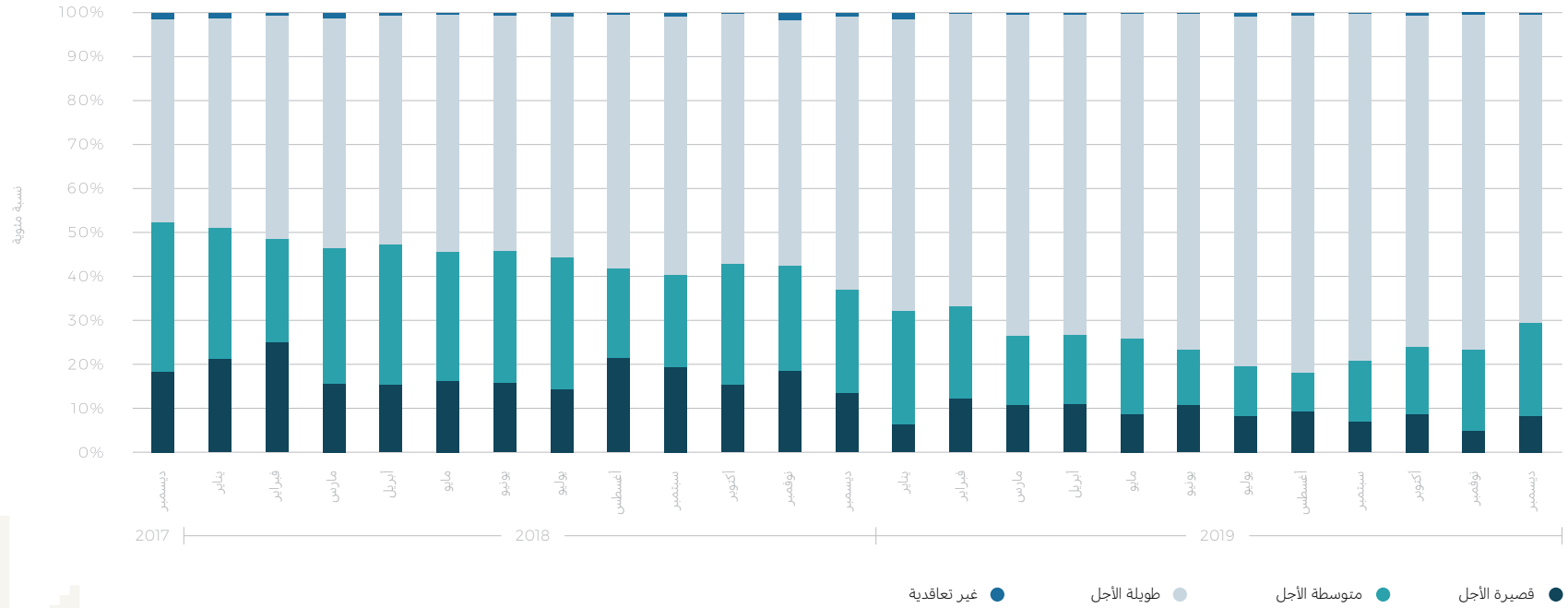
يُظهر هذا الرسم إجمالي الانكشافات (ومنها حقوق الملكية وأدوات الدين). استمر قطاعا التمويل والصناعات في السيطرة على التوزيع القطاعي للمخاطر الإجمالية، وهما القطاعان الوحيدان اللذان تجاوزا نسبة ١٠٪ مع نهاية العام ٢٠١٩. وقد ارتفع الانكشاف على الفئات الأخرى (بما في ذلك «العقارات»)، في حين شكّل الانكشاف على قطاعي الانشاءات والنقل جزءاً بسيطاً من التوزيع القطاعي ككل.

١١. التوزيع الجغرافي للمخاطر الإجمالية



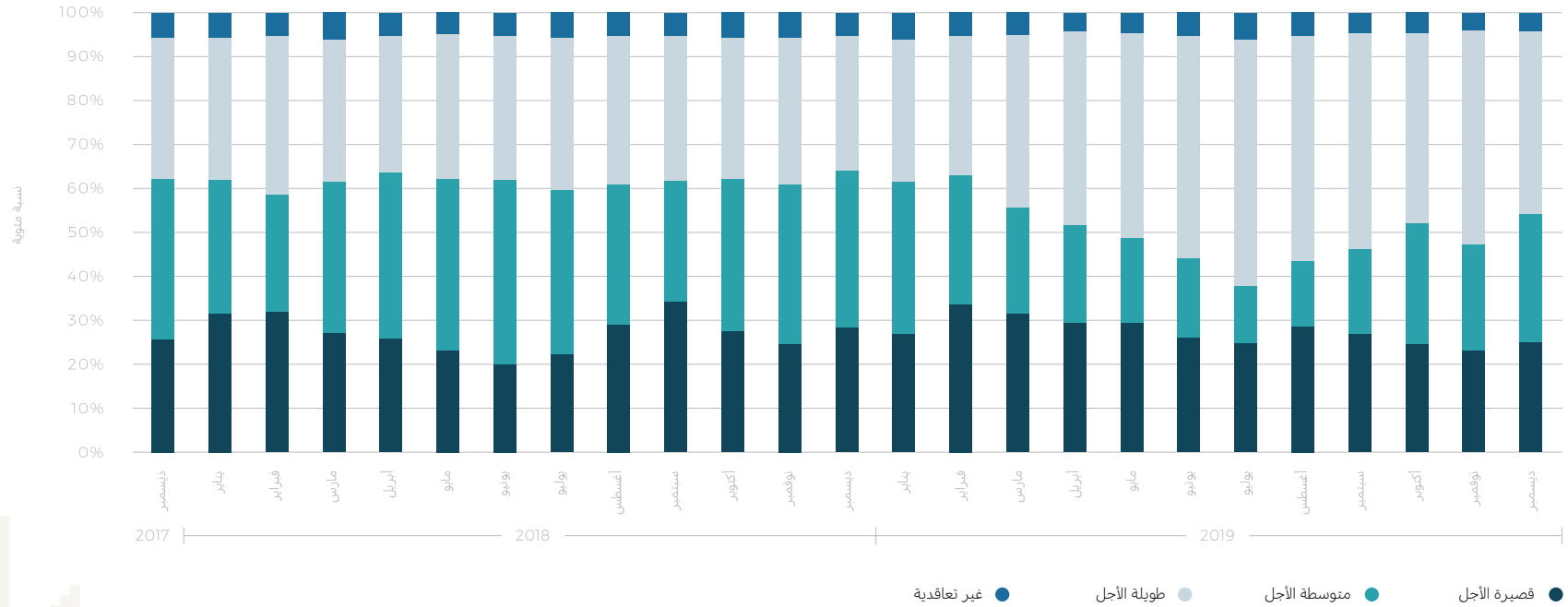
يعكس هذا التوزيع مستوى الانكشاف الإجمالي (بما في ذلك حقوق الملكية وأدوات الدين). وسجل إجمالي التوزيع الجغرافي للمخاطر نسبة أقل من الانكشاف ضمن قطر، التي استمرت في تسجيل النسبة الأعلى ضمن التوزيع الجغرافي. وازداد الانكشاف على الصين وكازاخستان (ضمن «فئات أخرى») كجزء من إجمالي الانتشار الجغرافي. بينما سجلت الانكشافات على دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر، انخفاضاً بسيطاً، والانكشافات على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء دول الخليج ارتفاعاً بسيطاً. أما الانكشافات على الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، فقد سجلت ارتفاعاً بسيطاً في ديسمبر ٢٠١٩، إلا أن حجم الانكشاف خفيف.

١٣. الاستحقاق التعاقدى للأصول



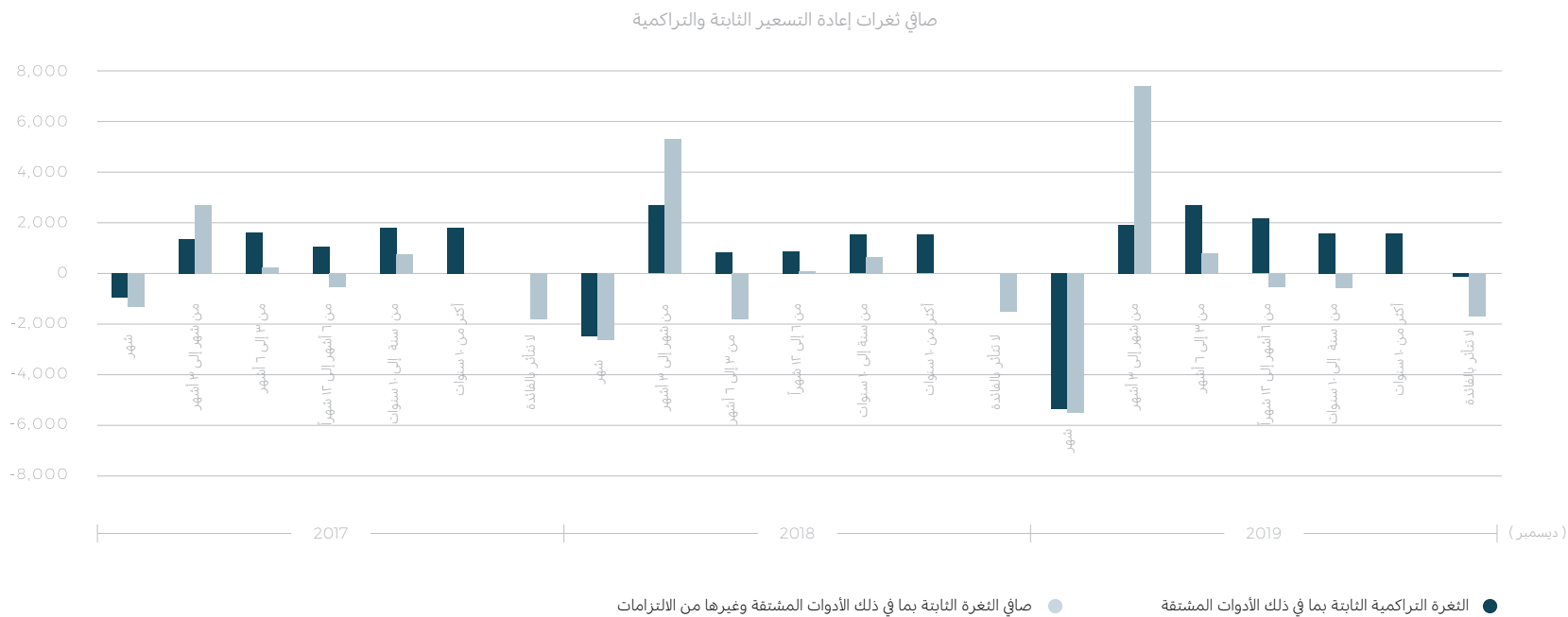
انخفضت نسبة الاستحقاقات التعاقدية القصيرة والمتوسطة الأجل المجمعة إلى ٢٩,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٩ مقارنة مع المستوى المسجل بنسبة ٣٧,١٪؛
 وبنهاية العام ٢٠١٩. واستمرت الاستحقاقات الطويلة الأجل في احتلال الجزء الأكبر من استحقاقات الأصول وبالأخص تلك المؤلفة من القروض والسلف.

١٣. الاستحقاق التعاقدى للخصوم وحقوق الملكية

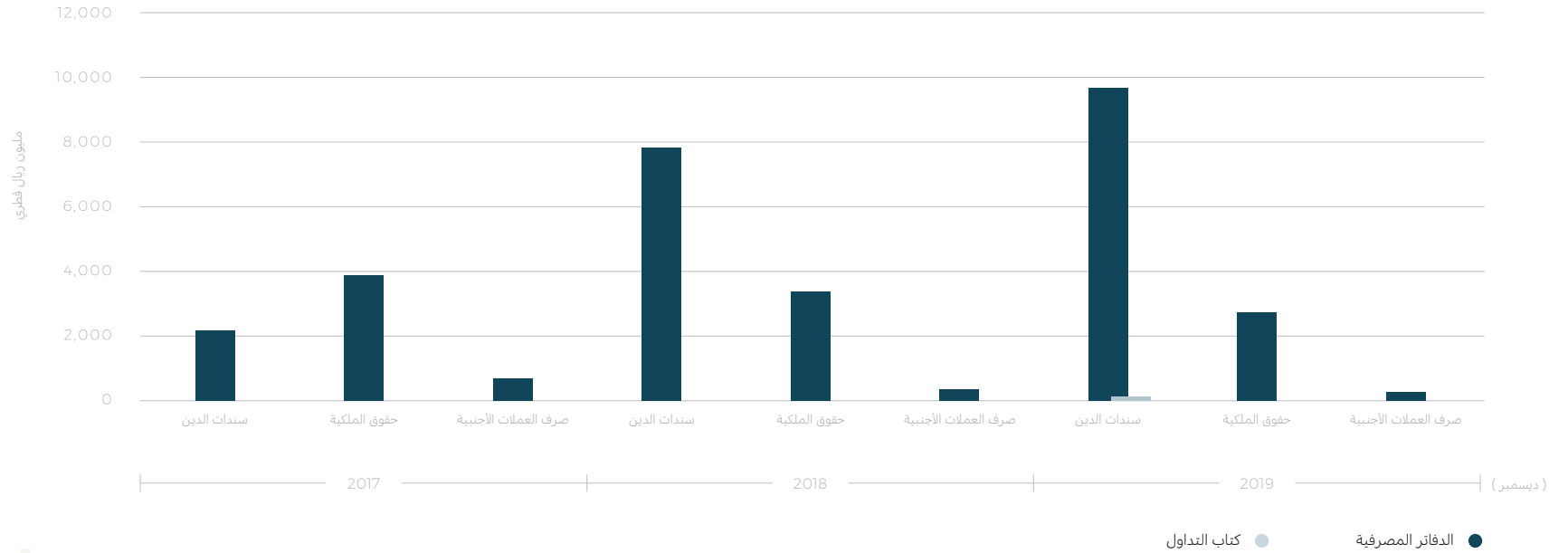


بلغت الاستحقاقات التعاقدية القصيرة والمتوسطة الأجل المجمعة ما يقارب نسبة ٥٤,٢٪ من مجموع الخصوم وحقوق الملكية، وتكوّنت الشريحة غير التعاقدية خاصة من حقوق الملكية.

١٤. مخاطر معدّلات سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية

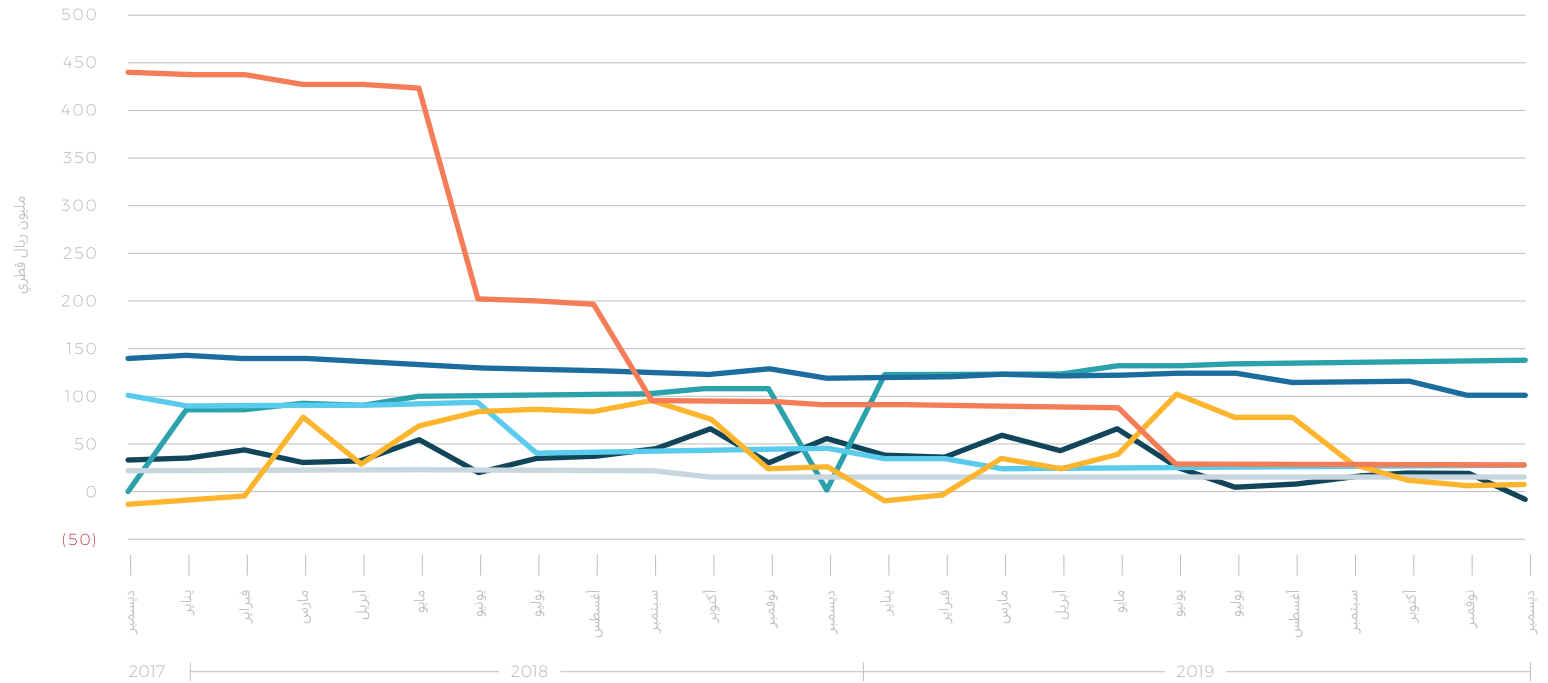


باستثناء هامش إعادة التسعير للشهر الواحد، احتلت البنوك مركزاً يسمح لها برفع أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن احتمالية ازدياد أسعار الفائدة يتضاءل على المدى القصير نظراً إلى الغموض العالمي لناحية الاقتصاديات الكلية الذي يؤثر على السياسة النقدية المحلية.

(ب) جميع البنوك وشركات الاستثمار**١. مخاطر السوق بحسب فئة الأصول**

تركزت مخاطر السوق في صنادق الدين وتلتها حقوق الملكية في ديسمبر ٢٠١٩. وعكس الانكشاف على صنادق الدين ارتفاعاً ملحوظاً في العام ٢٠١٩. أما دفاتر الدين فلم تسجل أي عنصر ملحوظ. كما أن صافي الصفقات المعقودة بالعملات الأجنبية، باستثناء العملات المربوطة بالدولار الأمريكي وعملات مجلس التعاون الخليجي، فكان محدوداً أيضاً، وتضائل مع نهاية العام ٢٠١٩ مقارنة بالعام الماضي.

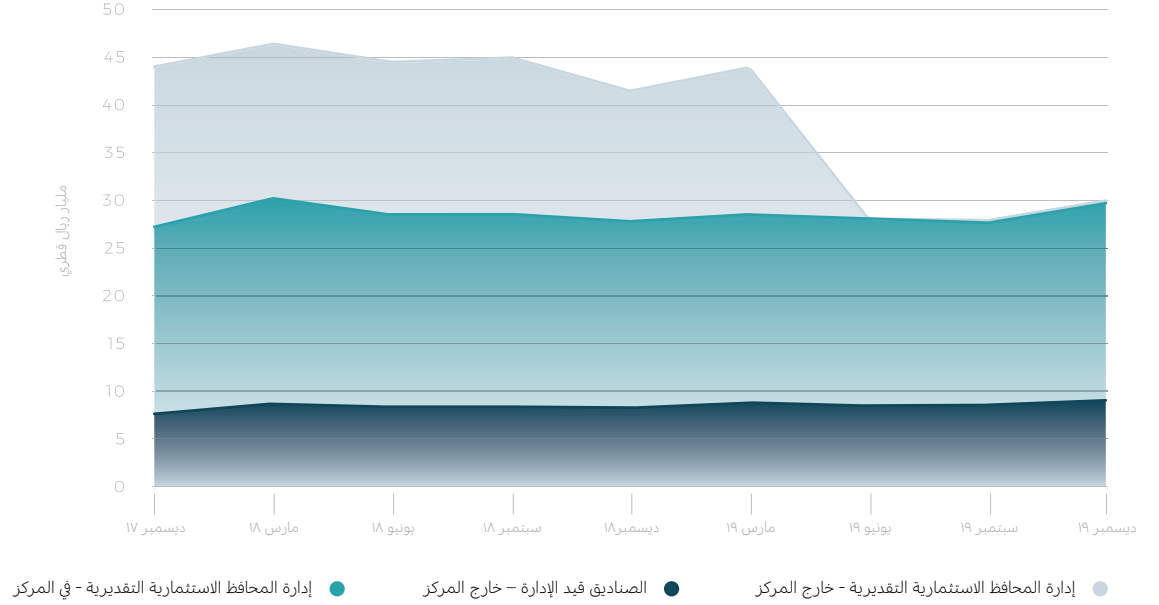
٢. مخاطر صرف العملات الأجنبية (مركز الانكشاف العام)



كان مركز الانكشاف العام بالعملات الأجنبية متوازماً في نهاية العام ٢٠١٩. وقد سجلت العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي سيطرة ملحوظة تليها الروبية الهندية. أما تاريخياً، فقد سيطرت الليرة التركية، المتضمنة في خانة «عملات أخرى» على الصفقات المعقودة بالعملات الأجنبية الناتجة عن الاستثمارات في تركيا. ومع ذلك، فقد انخفض الانكشاف للعملة التركية مع نهاية العام ٢٠١٩ مقارنة بالأعوام السابقة.

الروبية الهندية — الرنمينبي — العملة المربوطة بالدولار الأمريكي
 عملات أخرى — جنيه استرليني — الين الياباني — يورو

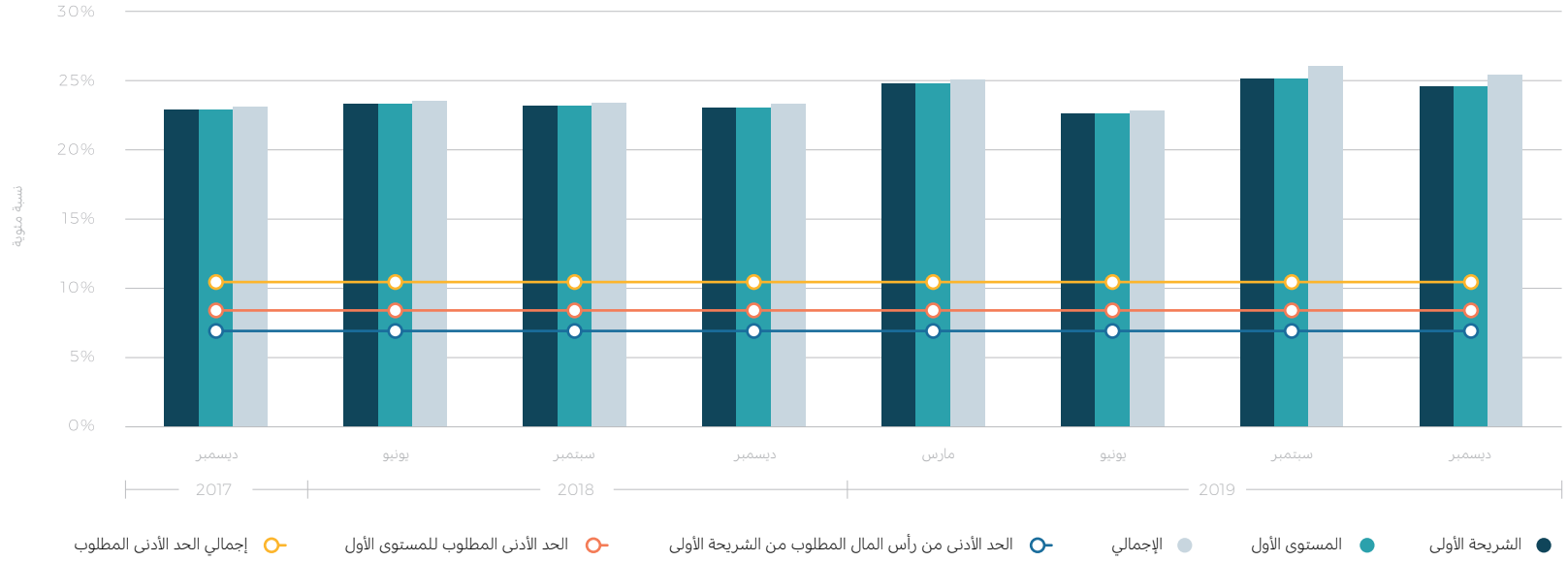
٣. الأصول قيد الإدارة



بلغت الأصول قيد الإدارة ٢٩,٩ مليار ريال قطري في نهاية العام ٢٠١٩، فسجلت انخفاضاً ملحوظاً عن مستوى العام السابق الذي بلغ ٤١,٥ مليار ريال قطري. وسيطرت المحافظ الاستثمارية التقديرية التي تتم إدارتها في مركز قطر للمال على مجمل الأنشطة، في حين تضاءلت تلك المُدارة خارج المركز خلال العام ٢٠١٩. وقد حافظ حجم إدارة الصناديق إلى حد كبير على استقراره خلال العام ٢٠١٩.

ج) كافة البنوك (ذات المسؤولية المحدودة فقط)

١. كفاية رأس المال

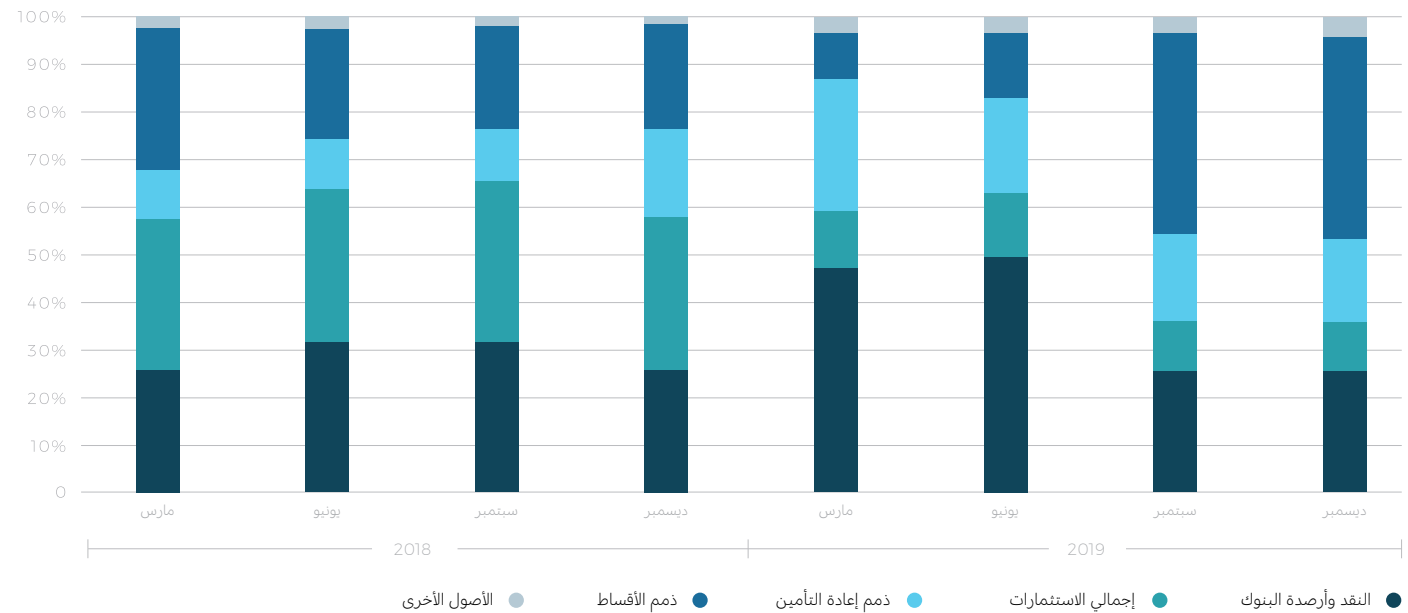


حافظت الشركات ذات المسؤولية المحدودة على رأس مال جيد يتكون بشكل أساسي من الشريحة الأولى. سجلت معدلات كفاية رأس المال تحسناً طفيفاً مع نهاية العام الحالي بفضل تدتي الانكشاف على الأصول التي تمثل مخاطر عالية.

شركات التأمين

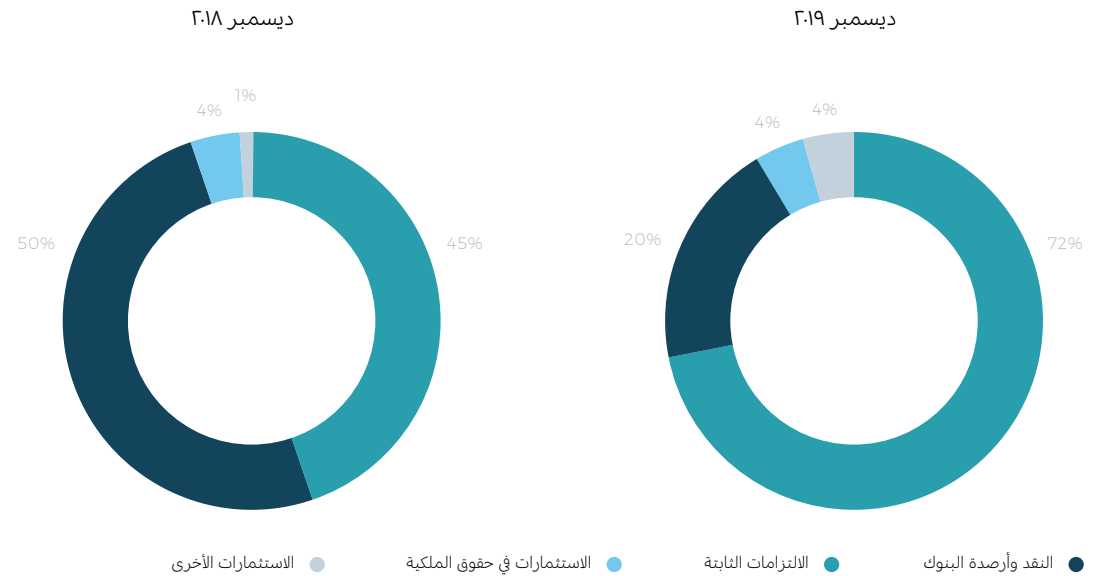
تتألف الرسوم البيانية التالية من نتائج كافة شركات التأمين المنظمة والمصرح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

١. مكونات إجمالي الأصول



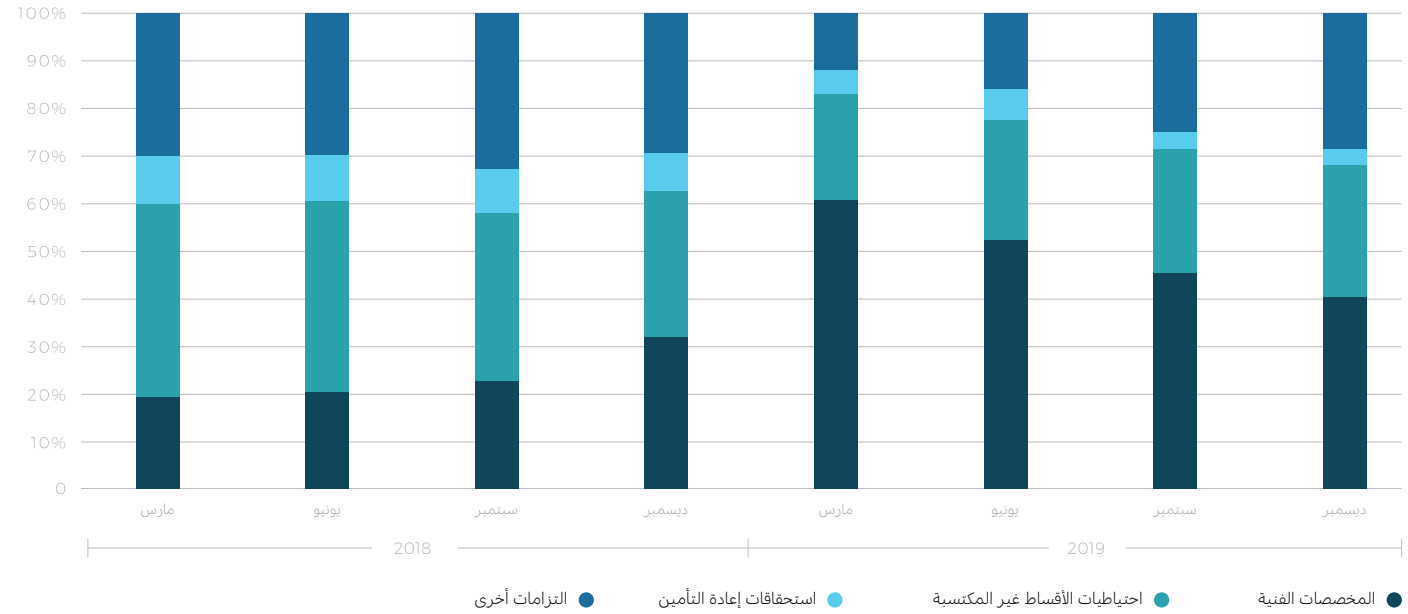
سيطرت على مكونات إجمالي الأصول لقطاع التأمين الاستثمارات المتضمنة النقد وأرصدة البنوك وغيرها من الاستثمارات، والذمم المدينة لإعادة التأمين، التي مثلت مجتمعة نسبة ٥٣٪ من إجمالي الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢. مكونات الاستثمار



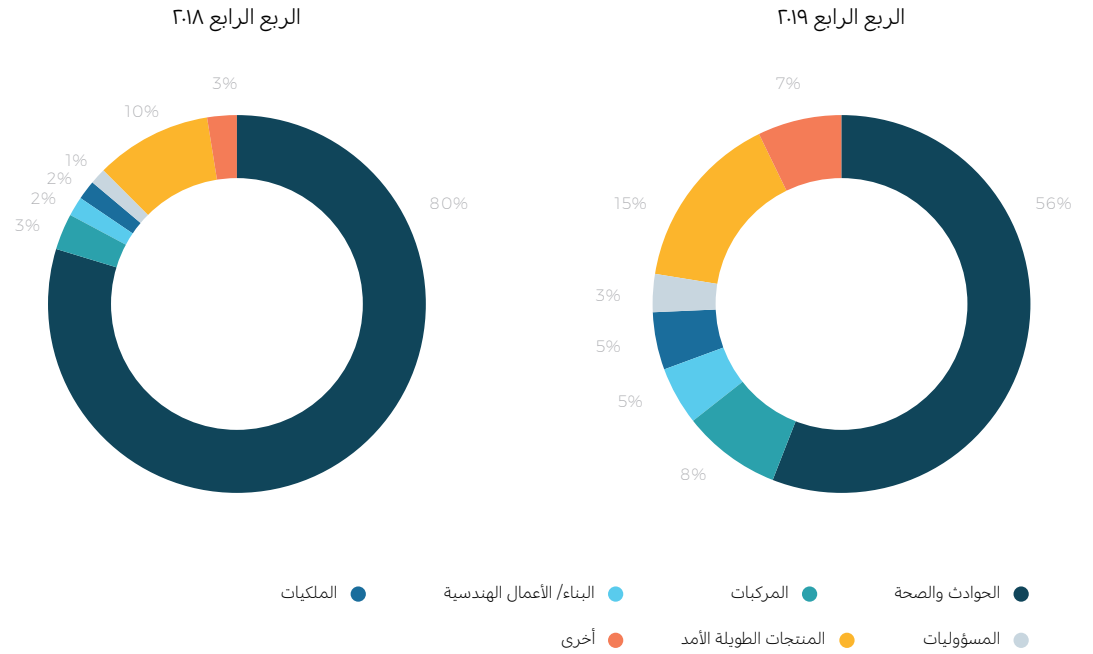
سيطرت الأصول النقدية وأرصدة البنوك والأوراق المالية ذات الفوائد الثابتة على إجمالي الاستثمارات، مع غياب الاستثمار في القطاع العقاري. وسجلت نسبة الأصول النقدية وأرصدة البنوك والأوراق المالية ذات الفوائد الثابتة انخفاضاً بسيطاً من ٩٥٪ إلى ٩٣٪ من إجمالي الاستثمارات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ومن المتوقع أن تحافظ شركات التأمين التابعة لمركز قطر للمال على نسبة عالية من استثماراتها في الأصول السائلة نظراً إلى الطبيعة القصيرة الأجل لخصوم التأمين بالشركات التي ترتبط خاصة بالتأمين على المركبات والتأمين الصحي.

٣. مكونات إجمالي الخصوم



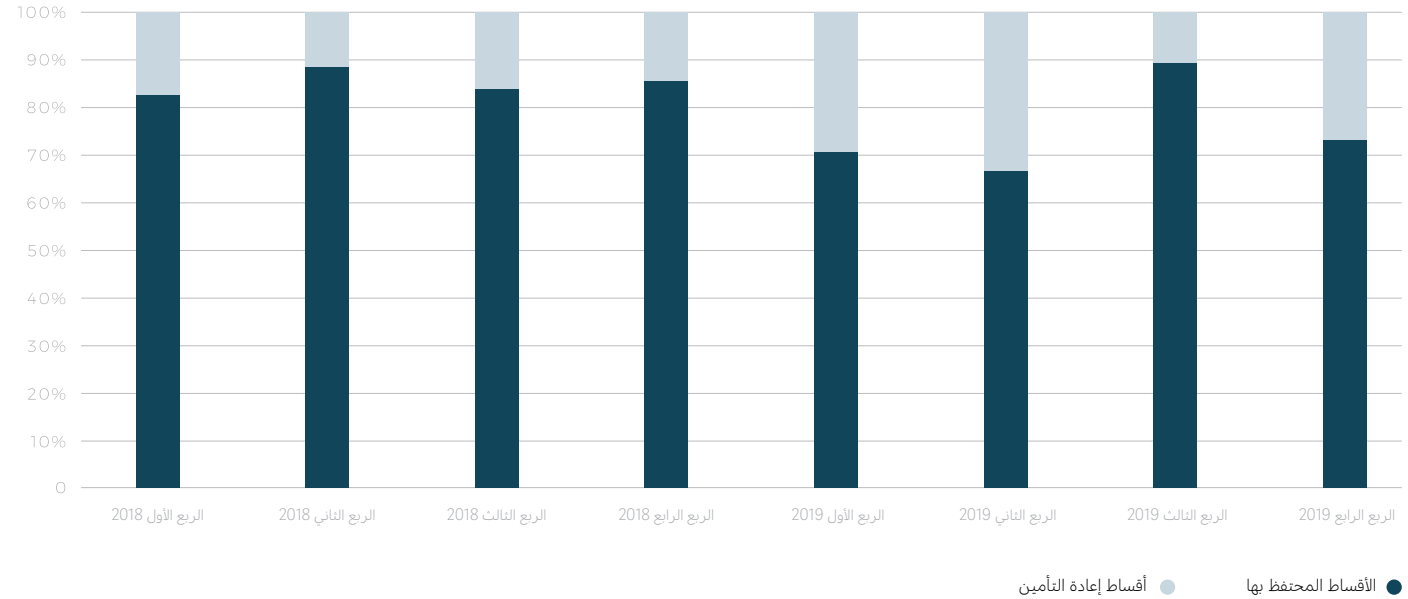
حافظت مكونات إجمالي الخصوم لقطاع التأمين على نسب متناغمة، مع سيطرة تلك المتعلقة بالمخصصات الفنية واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة على إجمالي الخصوم. وقد سجلت الفئتان المذكورتان مجتمعين نسبة ٦٨٪ من مجموع الخصوم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٤. أقساط التأمين حسب فئة الأعمال



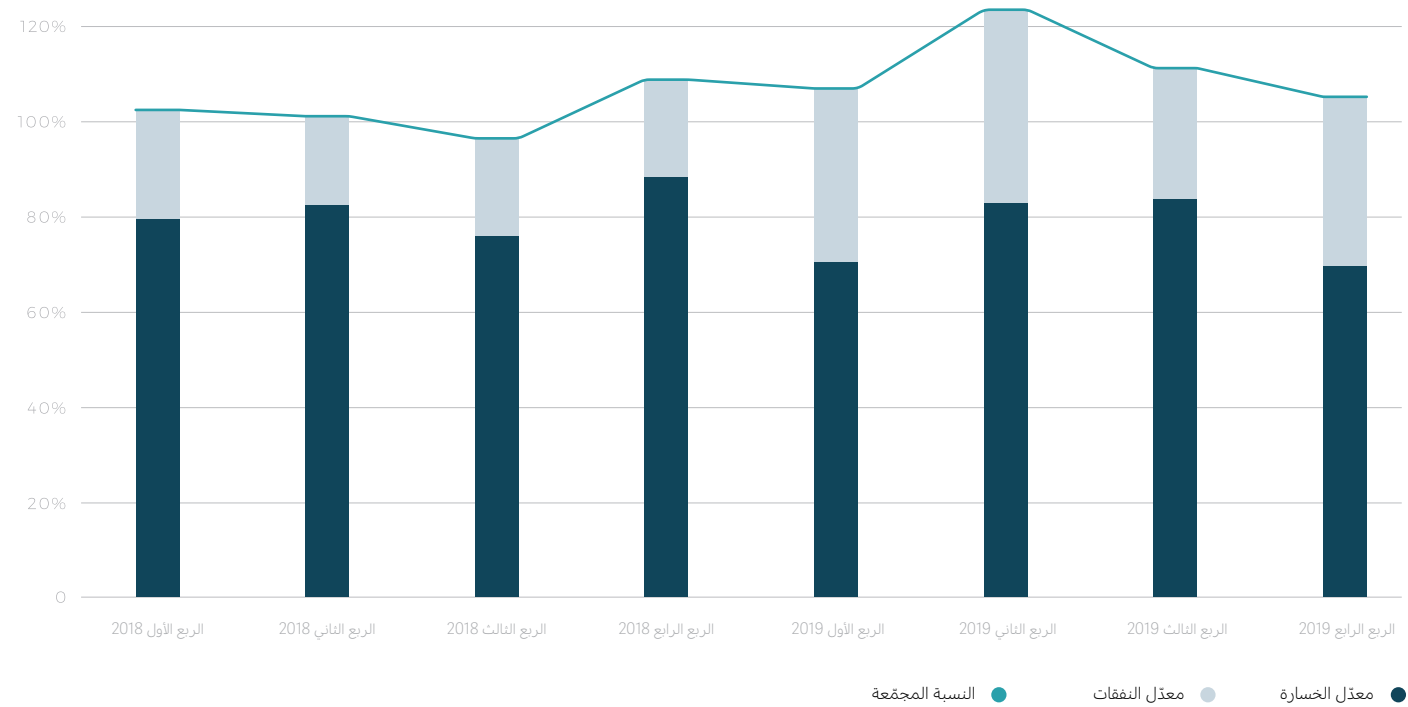
سيطر التأمين الصحي والتأمين على المركبات على أعمال التأمين غير التأمين على الحياة وسجل مجموعاً بلغ ٦٤٪ من إجمالي حجم الأعمال كما في الفصل الرابع من العام ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٨٣٪ المسجلة في الفصل الرابع من العام ٢٠١٨. وقد مثلت أعمال التأمين الطويلة الأمد نسبة ١٥٪ من إجمالي حجم الأعمال كما في الفصل الرابع من العام ٢٠١٩ مقابل نسبة ١٠٪ المسجلة في الفصل الرابع من العام ٢٠١٨.

٥. الأقساط المحتفظ بها والأقساط الموزعة



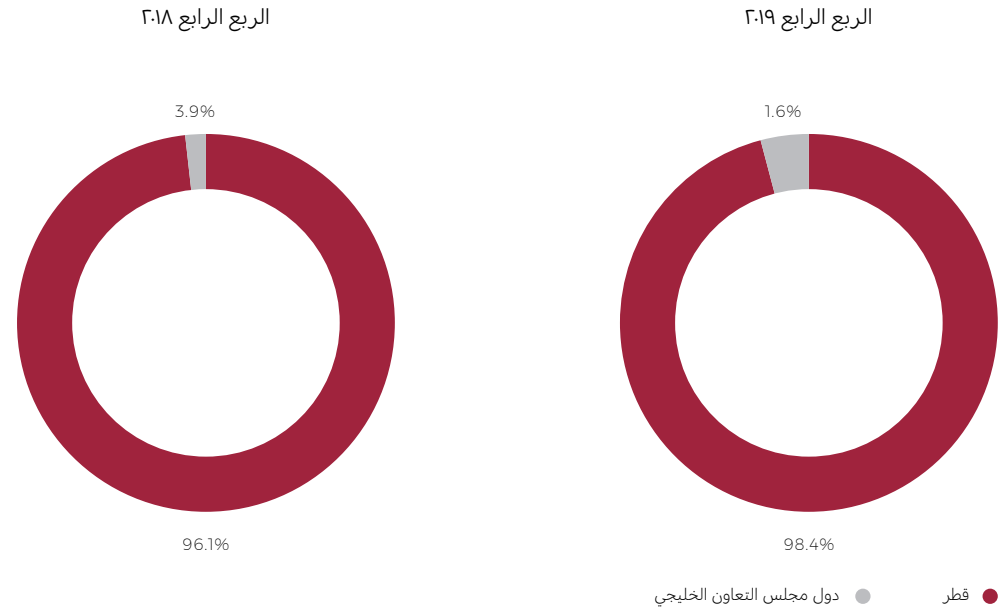
انخفضت أقساط التأمين المحتفظ بها من ٨٣٪ إلى ٧٣٪ خلال الفترة الممتدة على ٢٤ شهراً والمنتوية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فيما شهدت أقساط إعادة التأمين ارتفاعاً نتيجة ارتفاع نسبة الاعتماد على إعادة التأمين من قبل شركات التأمين العاملة في مركز قطر للمال.

٦. تحليل النسبة المجمعّة



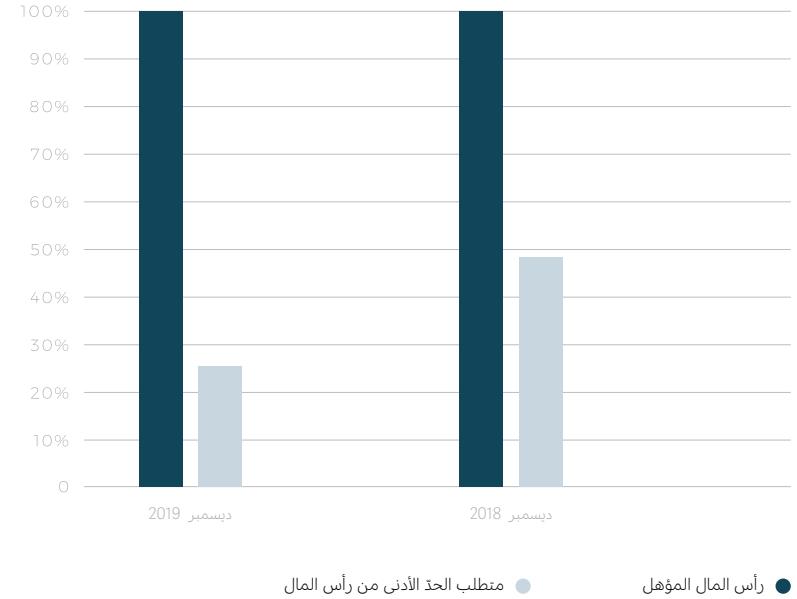
نظمت النسبة المجمعّة معدّل 100٪ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، في ما يعكس نتائج الاكتتاب الناشئة عن المطالبات الكبيرة التي تكبّدها بعض شركات التأمين العاملة في مركز قطر للمال، ويعكس المستوى العام للربحية التنافسية العالية في سوق التأمين في قطر، ما أثار على معدّلات الأقساط والنماذج التشغيلية وهوامش الأرباح.

٧. توزيع الأعمال حسب المناطق الجغرافية



تمت معظم الأعمال المكتتبة في قطر، وتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

٨. كفاية رأس المال لشركات التأمين المحدودة المسؤولية



حافظت شركات التأمين المحدودة المسؤولية على رأسمال جيد يتكون فقط من رأسمال مؤهل يفوق بشكل ملحوظ متطلب الحد الأدنى من رأس المال الرقابي.



السياسات والتنفيذ

السياسات والتشريعات

مبادرات السياسات الرقابية

شهد العام ٢٠١٩ عدداً من المبادرات المهمة التي أطلقتها إدارة السياسات والتشريعات والتي شملت تحديداً إنجاز مجموعتين من القواعد الهادفة إلى تعزيز إطار عمل حماية العملاء والمستثمرين المتعاملين مع الشركات المصرح لها في مركز قطر للمال.

وأُنجزت دائرة السياسات والتنفيذ القواعد الخاصة بمعدل الرافعة المالية الاحترازية للبنوك العاملة في مركز قطر للمال، وتحديث قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إثر صدور القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسلسلة من التعديلات المختلفة على مجموعة من القواعد.

كما بادرت إدارة التشريعات إلى طرح عدد من الأوراق الاستشارية التي تمحورت حول المقترح الخاص بإطار عمل الحوكمة المؤسسية المطبق على كافة الشركات المصرح لها بالعمل في مركز قطر للمال ومقترح العمل الخاص بنظام جديد للمخاطر التشغيلية الاحترازية للبنوك العاملة في مركز قطر للمال.

حماية العميل والمستثمر

تعتبر هيئة التنظيم أنّ حماية العميل والمستثمر من أهمّ الركائز التي يستند إليها عملها الرقابي منذ إنشاء مركز قطر للمال في عام ٢٠٠٥.

وتحرص هيئة التنظيم على الاستمرار في إرساء التوافق بين إطار العمل الرقابي لمركز قطر للمال وأفضل الممارسات والمعايير الدولية، فبادرت إلى طرح قواعد جديدة لتحديث وتعزيز إطار العمل الخاص بحماية العملاء والمستثمرين في الشركات المصرح لها من قبل مركز قطر للمال، إضافة إلى تحديث قواعد برنامج تسوية منازعات العملاء.

القواعد الجديدة الخاصة بحماية العملاء والمستثمرين

أصدرت هيئة التنظيم قواعد جديدة لحماية العملاء والمستثمرين لعام ٢٠١٨، وطرحت مجموعة من المبادئ الرامية إلى تعزيز مبدأ إنصاف العملاء الذي يشكّل محوراً أساسياً في هذه القواعد، مدعوماً بإطار العمل القائم على المبادئ الذي يلزم الشركات بوضع السياسات والإجراءات التي تضمن إنصاف العملاء.

وتنصّ هذه القواعد على تقديم مستوى موحد من الحماية إلى العملاء بغض النظر عن نوع الشركة المصرح لها التي يختارون التعامل معها في مركز قطر للمال. وتغطي القواعد المقترحة كافة نواحي التعامل بين الشركة والعملاء. فعند انطلاق علاقة العمل يتعيّن على الشركة التعرّف إلى العميل بأفضل صورة ممكنة لتقدّم له المنتج أو الخدمة الأفضل والأقرب إلى متطلّباته.

القواعد المحدثة الخاصة ببرنامج تسوية منازعات العملاء

يتوجّب على الشركات المصرح لها بالعمل في مركز قطر للمال بموجب القواعد المطبّقة إنشاء إطار عمل ينظّم التعامل مع الشكاوى التي تردّها من العملاء. إلاّ أنّه إذا لم يقنع العميل بالحلول التي قدّمتها الشركة من خلال إطار عملها الداخلي، يحقّ له التظلم من الأضرار التي لحقت به من خلال برنامج التحكيم الخارجي المستقلّ القائم منذ العام ٢٠١٤.

ودعماً لهدف هيئة التنظيم الرامي إلى تحديث إطار عمل حماية العميل والمستثمر، أصدرت إدارة السياسات قواعد جديدة ومنفصلة لتحقيق هذه الغاية تحت عنوان قواعد برنامج تسوية منازعات العملاء لعام ٢٠١٨.

إطار العمل الاحترازي للأعمال المصرفية

في السنوات الأخيرة، جهدت هيئة التنظيم في وضع السياسات الهادفة إلى تطبيق إطار عمل بازل ٣ على النحو المبين في المعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. ويشمل إطار عمل بازل مجموعة من الإصلاحات المصرفية الاحترازية التي تهدف إلى تعزيز متطلبات رأس مال البنوك من خلال زيادة سيولة البنوك وخفض معدل الرفع المالي.

إطار عمل معدل الرفع المالي

في يونيو ٢٠١٩، طرحت هيئة التنظيم القواعد الخاصة بمعدّل الرفع المالي بعد انقضاء فترة من المراجعات والمشاورات المكثّفة مع الجهات المعنية. وقد حدّدت معدل الرفع المالي ليشتكّل آلية بسيطة وشفافة تضاف إلى الإجراءات الاحترازية المرتبطة بمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقيات بازل. وقد طرحت هيئة التنظيم هذه القواعد الجديدة ضمن القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية المحدثة لعام ٢٠١٤ والقواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية المحدثة لعام ٢٠١٥.

تحديث قواعد مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٩

أصدرت هيئة التنظيم قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٩ في ديسمبر ٢٠١٩، وذلك بعد انقضاء الفترة الاستشارية حول هذه القواعد. وقد طرحت هيئة التنظيم القواعد المحدثة ضمن مجموعتين وهما قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٩ وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التأمين العام) لعام ٢٠١٩، وذلك على إثر إعلان دولة قطر في سبتمبر ٢٠١٩ عن ضرورة تعزيز إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إقرار القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يعدّل القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ ويحلّ محلّه.

التعديلات على القواعد

- صناديق الاستثمار العقاري

طرحت هيئة التنظيم في يونيو ٢٠١٩ مجموعة من التعديلات المختلفة على عدد من القواعد، ومن ضمنها، تغييرات على قواعد صناديق الاستثمار الجماعي لعام ٢٠١٠. وقد أتت هذه التغييرات لتتماشى القواعد من الناحية الرقابية مع قواعد الإدراج الخاصة بصناديق الاستثمار العقاري والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية. تقدّم القواعد معايير مفضلة حول مكونات أصول الصناديق (على سبيل المثال، منع استخدام الأرض الفضاء كأصل، والسماح بالاستفادة من مجموعة أوسع من المداخل المنتظمة من العقارات، وتعزيز شروط الأداء السابق للأصول، وطلب دعم الصندوق بضمن بنكي في السنوات الأولى من تأسيس صناديق الاستثمار الجماعي).

التعاون والالتزام الدولي والمحلي

أبرمت هيئة التنظيم، منذ تأسيسها، اتفاقيتين متعددتي الأطراف، و٤٠ مذكرة تفاهم ثنائية الأطراف، و٢٣ مذكرة تفاهم حول التوجيه الخاص بمدراء صناديق الاستثمار البديلة مع مجموعة واسعة من دوائر الاختصاص الدولية.



مذكرات التفاهم الثنائية لعام ٢٠١٩

نوع الاتفاقية	الجهة الرقابية	البلد	التاريخ
مذكرة تفاهم	غرفة تجارة وصناعة قطر	قطر	٢٠١٩/٢/٠٧
مذكرة تفاهم	مركز قطر لبحوث الحوسبة	قطر	٢٠١٩/٢/١٩
مذكرة تفاهم	البنك المركزي العماني	عمان	٢٠١٩/٠٣/٠٧
مذكرة تفاهم	هيئة قطر للأسواق المالية مصرف قطر المركزي وحدة المعلومات المالية القطرية	قطر	٢٠١٩/٣/١٤
مذكرة تفاهم	وزارة العدل	قطر	٢٠١٩/١٢/٠٥
مذكرة تفاهم	وزارة التجارة والصناعة	قطر	٢٠١٩/١٢/١٠

مذكرات التفاهم حول التوجيه الخاص بمدراء صناديق الاستثمار البديلة

تم التوقيع على مذكرة التفاهم المحدثة حول التوجيه الخاص بمدراء صناديق الاستثمار البديلة مع المملكة المتحدة وستدخل حيز التنفيذ عندما تخرج المملكة المتحدة بشكل رسمي من الاتحاد الأوروبي.

مذكرة التفاهم المحدثة حول التوجيه الخاص بمدراء صناديق الاستثمار البديلة	مذكرة التفاهم المحدثة حول التوجيه الخاص بمدراء صناديق الاستثمار البديلة مع المملكة المتحدة	هيئة الرقابة المالية	بريطانيا	٢٠١٩/٠٣/٢٩
---	---	----------------------	----------	------------

التوجيه الخاص بمدراء صناديق الاستثمار البديلة

أنجزت هيئة التنظيم ٢٣ مذكرة تفاهم مع عدد من الجهات الرقابية للأوراق المالية القائمة في الاتحاد الأوروبي. وبادرت هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية إلى تنسيق هذا التعاون بعد قيامها بمراجعة إطار العمل التشريعي والرقابي الخاص بمركز قطر للمال وموافقتها على هيئة التنظيم كمنظير موقع على مذكرات التفاهم.

فتم التوقيع على مذكرات التفاهم بين هيئة التنظيم وجهات الرقابة المالية في كل من النمسا، وبلغاريا، وقبرص، والدنمارك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، واليونان، وإيسلندا، وإيرلندا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، ولوكسمبورج، ومالطا، وهولندا، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وجمهورية سلوفاكيا، والسويد والمملكة المتحدة.

التعاون مع الجهات الرقابية النظرية في قطر

واصلت هيئة التنظيم عملها عن قرب مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية برعاية لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر التي يرأسها سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم.

كما تقدّم إدارة التشريعات خدمات الصياغة التشريعية إلى هيئة المركز بموجب الاتفاقية القائمة بين الجهتين. وفي العام ٢٠١٩، ساهمت إدارة التشريعات في صياغة مسودة أنظمة الصناديق الاستثمارية، وأنظمة العمل، وأنظمة وقواعد الخصوصية، وقواعد المستفيد النهائي، وغيرها من التشريعات الصادرة عن مركز قطر للمال. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت إدارة التشريعات المساعدة في صياغة مسودة التعديلات المقترحة على قانون مركز قطر للمال باللغة الإنجليزية والتعديلات الملحقة بأنظمة الخدمات المالية. كما شاركت الإدارة بشكل فعال في المساعدة في صياغة قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بمصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، ووزارة العدل، ووزارة التجارة والصناعة.

واستمرت هيئة التنظيم في التشاور مع هيئة مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية حول المسائل المتعلقة بتعديل الأنظمة والقواعد القائمة أو وضع أنظمة وقواعد جديدة. وقدّمت هيئة التنظيم ملاحظاتها في هذا الشأن للتأكد من أنّ إطار العمل القانوني والتنظيمي لكل من مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية يتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة عالمياً.

المشاركة في مبادرات تكنولوجيا المال

تسمح تكنولوجيا المال بتوفير الفرص لتحسين الأنظمة والخدمات المالية في العالم مثل المدفوعات المباشرة والرقمية، والحوالات، وإدارة الأموال، والإقراض وغيرها من الخدمات.

في عام ٢٠١٩، استمرت دولة قطر في بذل الجهود في هذا الإطار من خلال مجموعة العمل الوطنية المعنية بتكنولوجيا المال، بقيادة مصرف قطر المركزي وبنك قطر للتنمية. وتضمّ هذه المجموعة الجهات الرقابية المالية الثلاث والجهات المعنية بتكنولوجيا المال والمشاركين في سوق المال.

وأعلن مصرف قطر المركزي عن خطط عمل تهدف إلى إطلاق منصّة خدمات مصرفية لدعم تكنولوجيا المال وتعزيزها. وتعتبر هذه المبادرة جزءاً من أهداف دولة قطر الساعية إلى تحويل قطر إلى مجتمع مبنّي على المعرفة وتمكين الدولة من تعزيز موقعها كمركز إقليمي للتكنولوجيا والخدمات المبتكرة.

من ناحية أخرى، تعمل جامعة قطر على تطوير عدّة مشاريع بحثية ترتبط بتكنولوجيا المال. وعام ٢٠١٧، دعت جامعة قطر هيئة التنظيم إلى دعم مشروعين، يتمحور أولهما حول «بناء إطار عمل رقابي وقانوني مرن وشمولي وتنافسي للتمويل في قطر في القرن الواحد والعشرين»، وثانيهما حول «إطار عمل قانوني وتكنولوجي واقتصادي يقدم الحّل القائم على نظام بلوكتشين الآمن والكامل للتمويل التجاري». وحاز كلا المشروعين على منح مالية من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي في إطار الدورة الحادية عشرة من برنامج خبرة الأبحاث للطلبة الجامعيين، وهو جزء من برنامج الأولويات الوطنية للبحث العلمي.

وتقدّم هذه المبادرات المشتركة فرصة كبيرة لهيئة التنظيم في ما يساعدها على توسيع معرفتها في مجال تكنولوجيا المال.

في عام ٢٠١٩، استمرت هيئة التنظيم في المشاركة في الاجتماع الخاص بشبكة تكنولوجيا المال. وتجمع الشبكة أعضاء من المنظمة الدولية لهيئات سوق المال العاملين في مختلف مجالات تكنولوجيا المال لتشجيع التعاون عبر الحدود. كما تستمرّ هيئة التنظيم في المشاركة في أعمال التكنولوجيا الرقابية والإشرافية الخاصة بالمنظمة.

تثقيف المستثمر

أسبوع المستثمر العالمي

شاركت هيئة التنظيم في أسبوع المستثمر العالمي للمرة الثانية على التوالي في الفترة الممتدة بين ٢٩ سبتمبر و٣ أكتوبر ٢٠١٩. وتندرج هذه المشاركة في إطار الهدف الرابع للخطة الاستراتيجية الثانية (٢٠١٧-٢٠٢٢) الكامن في تشجيع الشمول المالي والثقافة المالية.

يشكل أسبوع المستثمر العالمي حملة عالمية أطلقتها المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO) بدعم من جهات رقابية في أكثر من ستين بلداً ومنظمة رائدة حول العالم مثل مجموعة الدول العشرين (G٢٠) والبنك الدولي، وهي تمتد على مدى أسبوع كامل. يهدف «أسبوع المستثمر العالمي» إلى التشديد على أهمية تثقيف المستثمر وحمايته وتعزيز الفرص التعليمية، لا سيما في ظلّ المتغيرات السريعة التي تفرضها ابتكارات وتكنولوجيا الشبكة العنكبوتية.

ودعماً لأهداف الحملة، بادرت هيئة التنظيم إلى زيارة جامعة نورثوسترن في قطر، وخلال الزيارة حرص موظفو هيئة التنظيم على تعريف الطلاب والطالبات على مفهوم «المستثمر الذكي» وتطبيق هذه المفاهيم على الابتكار المالي.

وقد علّق السيد مايكل رايان، الرئيس التنفيذي لهيئة التنظيم، على هذا الحدث قائلاً: «نفتخر بمشاركة هيئة التنظيم في أسبوع المستثمر العالمي للمرة الثانية. ونهدف، من خلال هذه المشاركة، إلى التشديد على أهمية تثقيف المستثمر وحمايته. فنظراً إلى سرعة تطوّر الابتكار المالي، من المهمّ تثقيف جيل الشباب وتحسينهم بالمعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات المالية المبنية على معلومات صحيحة».

– مايكل ج. راين، الرئيس التنفيذي



الاجتماعات والمؤتمرات

اللجنة الاقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال

الكويت، يناير ٢٠١٩
تنظيم: هيئة الكويت لأسواق رأس المال
الموضوع: التحديات والفرص القائمة لبناء أسواق رأس المال المستدامة والمخاطر والفرص الناشئة في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط.

المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال

سيدني، مايو ٢٠١٩
تنظيم: هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
الموضوع: أولويات الهيئات الرقابية والإشرافية في أسواق الأوراق المالية

لجنة الأسواق الواعدة والناشئة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال

سانت بطرسبرغ، أكتوبر ٢٠١٩
تنظيم: بنك روسيا المركزي
الموضوع: تكنولوجيا المال، والتمويل المستدام في الأسواق الناشئة إضافة إلى تطورات السوق والتحديات الرقابية من أعضاء لجنة الأسواق الواعدة والناشئة.

أسبوع المال العالمي

يتم تنظيم أسبوع المال العالمي في شهر مارس من كل سنة في أكثر من ١٥٠ دولة حول العالم، وشاركت دولة قطر في هذه الفعالية على مدار السنوات الثلاث الماضية. ويكمن الهدف من أسبوع المال العالمي في تثقيف الأطفال والشباب حول قيمة المال، وكيفية إنفاق المال بحكمة، وآخاره للمستقبل.

وقد أطلقت جلالة الملكة ماكسيما ملكة هولندا أسبوع المال العالمي في عام ٢٠١٠، ومنذ ذلك الحين، أخذت هذه المبادرة في التطور وأصبحت حدثاً سنوياً عالمياً يهدف إلى دعم الثقافة المالية لملايين الشباب. وتتخلل هذا الأسبوع أنشطة توعية للأطفال، والتحدث في المدارس، وزيارات للبنوك ومتاحف المال وأسواق الأوراق المالية، وألعاب تعليمية، والعديد من المسابقات.

في هذا الإطار، ناقش خمسة من موظفي هيئة التنظيم قيمة المال مع مجموعة من التلاميذ في ثلاث مدارس ابتدائية قاموا بزيارتها في الفترة الممتدة بين ٢٤ و٢٨ مارس ٢٠١٩. وتدرج هذه المبادرة ضمن جهود هيئة التنظيم في تعزيز ثقافة المستثمر وحماية المستهلك، في إطار الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي خاصة ومبادرات المسؤولية المجتمعية القائمة في هيئة التنظيم عموماً.

«تلتزم هيئة التنظيم، في إطار برنامجها الخاص بالمسؤولية المجتمعية، «مبادرة»، بتعزيز الثقافة المالية للشباب في قطر وتوعيتهم حول العديد من الخيارات الوظيفية المتاحة في القطاع المالي. ويشكل أسبوع المال العالمي فرصة ممتازة سمحت لموظفي هيئة التنظيم في التطوع لتثقيف وتدريب الطلاب حول أهمية الادخار والاستثمار».

– مايكل ج. راين، الرئيس التنفيذي



التنفيذ

تشكل إدارة التنفيذ عنصراً أساسياً في أي نظام رقابي فعال وهي تمكن هيئة تنظيم مركز قطر للمال من اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة في حال حدوث أي مخالفات للقواعد والأنظمة المطبقة. يندر وقوع هذه المخالفات، إلا أنها للأسف تحدث في بعض الأحيان، وفي هذه الحالات تتخذ هيئة التنظيم كافة التدابير بشكل فوري وحاسم وبالتوافق مع السياسات والإجراءات المطبقة لتحقيق نتائج فعالة.

موجز الاجراءات التنفيذية لعام ٢٠١٩

- اتخاذ اجراءات تنفيذية ضد ست أفراد وشركات تابعة لمركز قطر للمال، وشملت هذه الاجراءات أربع تسويات، وتأييبين علنيين، وأمرى حظر، وأربع عقوبات مالية، وإجراءين تنفيذيين آخرين.
- مباشرة عمليتي تحقيق بشأن أفراد.
- مباشرة ثلاث عمليات تحقيق حول شركات عاملة في مركز قطر للمال.
- المجموع: باشرت هيئة التنظيم هذا العام خمس عمليات تحقيق.



الإجراءات التنفيذية

بنك أبوظبي الأول ش.م.ع.

في أغسطس ٢٠١٩، فرضت هيئة تنظيم مركز قطر للمال غرامة مالية بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ ريال قطري (٥٤,٩٤٥,٠٥٥ دولار أمريكي) على بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع لقيامه بعرقلة مجرى التحقيق الذي اتخذته هيئة التنظيم بشأن الاشتباه بقيام البنك بالتلاعب بالريال القطري، والأوراق المالية الحكومية القطرية وغيرها من الأدوات المالية. وتعكس الغرامة المالية فداحة وخطورة المخالفات المرتكبة من قبل البنك بحق المتطلبات الرقابية من عن عمد وتصميم، بهدف عرقلة التحقيقات التي تجريها هيئة التنظيم.

في تاريخي ١٤ مارس ٢٠١٩ و ٩ يونيو ٢٠١٩، أصدرت هيئة التنظيم إلى بنك أبو ظبي الأول، فرع مركز قطر للمال، إخطارين رقابيين بتقييد أنشطة البنك. وقد اتخذت هيئة التنظيم هذه الإجراءات نظراً لسلوكيات البنك وعدم التزامه بالأوامر الصادرة عن المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال.

الأحكام الصادرة عن محكمة مركز قطر للمال

كانت هيئة التنظيم طرفاً في عدد من الإجراءات القضائية القائمة لدى محكمة قطر المدنية والتجارية لمركز قطر للمال في عام ٢٠١٩ ومنها:

- هيئة تنظيم مركز قطر للمال ضدّ بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع. في القضية رقم CTFIC ٢٠١٨/١٠٠٩ (١٧ سبتمبر ٢٠١٩).
- هيئة تنظيم مركز قطر للمال ضدّ بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع. في القضية رقم (٢) لعام ٢٠١٩ (١٣ مايو ٢٠١٩).
- السيدة إينا مرسيديس دي لاكوست أغوديلو وشركة هورايزون كريست وبلث ذ.م.م وغيرها، والسيدة انيلوز جوانا جونزاليس أبونتي ضدّ شركة هورايزون كريست وبلث ذ.م.م وغيرها – في القضيتين رقم (٦) و(٧) لعام ٢٠١٨ (٢ أكتوبر ٢٠١٩).

وفي كافة هذه القضايا، حكمت المحكمة لصالح هيئة التنظيم.

التسوية مع شركة نكست كير لبنان سي أي إل،

فرع مركز قطر للمال

توصلت هيئة التنظيم إلى تسوية مع شركة نكس كير لبنان سي أي إل، فرع مركز قطر للمال. وقد خلص التحقيق إلى أنه في الفترة الممتدة بين أبريل ٢٠١٧ وأغسطس ٢٠١٨، أوحث شركة نكست كير في بعض الإعلانات الترويجية أنها تقدّم خدمات وساطة التأمين في مركز قطر للمال أو منه، رغم عدم التصريح لها بمزاولة خدمات الوساطة. وقضت التسوية بقيام الشركة المذكورة بدفع مبلغ وقدره ٥٤,٦٠٠ ريال قطري (١٥,٠٠٠ دولار أمريكي) للتعويض عن تكاليف ومصاريف التحقيق.

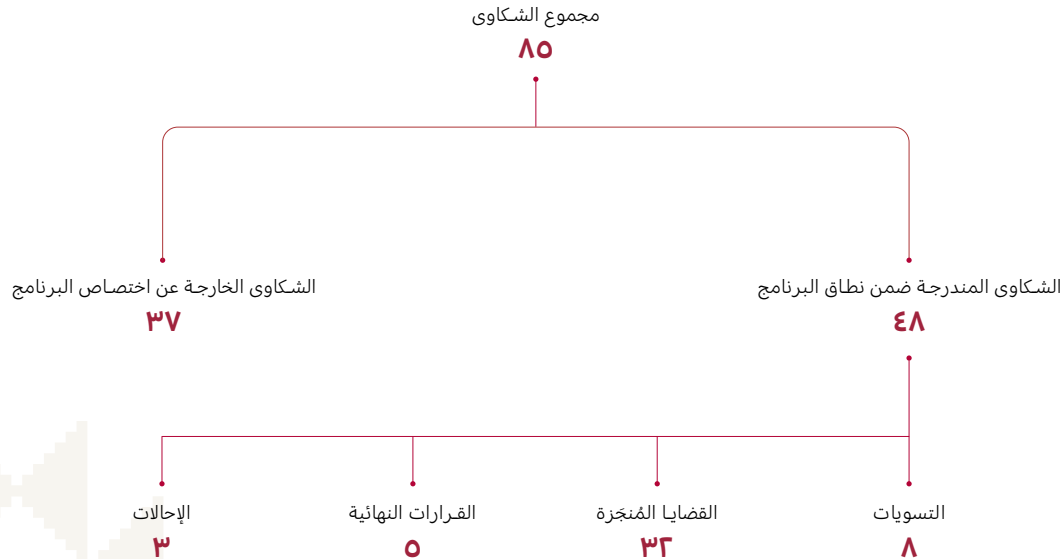
الإجراءات التأديبية بحق ثلاثة مدراء من شركة غارديان وبلث مانجمنت قطر، ذ.م.م. (قيد التصفية)

في يوليو ٢٠١٩، اتخذت هيئة التنظيم إجراءات تأديبية بحق ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة شركة غارديان وبلث مانجمنت قطر ذ.م.م. (قيد التصفية)، عقب الكشف عن مسؤولية هؤلاء عن عدم وضع إطار العمل المناسب للحكومة المؤسسية في ما أدى بالشركة إلى ارتكاب مخالفات نتج عنها فرض غرامة مالية عليها في أبريل ٢٠١٨.

توصلت هيئة التنظيم إلى تسوية مع كل من السيدين جون هاسبييري ودافيد هول، وهما عضوين في مجلس إدارة الشركة المذكورة، قضت بفرض غرامة مالية بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ومنعهما عن العمل في مركز قطر للمال لمدة ثلاث سنوات. كما أصدرت هيئة التنظيم تأديباً بحق السيد فنسينت جونز، وهو رئيس مجلس الإدارة والمدير المستقل للشركة، وذلك نتيجة عدم امتثاله لمبادئ السلوك للأفراد المعتمدين. وقد تقدّم السيد جونز بأدلة على وجود ظروف خارجة عن سيطرته ساهمت في تخفيف القرار المتخذ من قبل هيئة التنظيم، التي كانت ستلجأ أساساً إلى فرض غرامة مالية بقيمة ٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي وإصدار قرار بالمنع عن العمل في مركز قطر للمال لمدة سنتين.

الملحق (ب) – السياسات والتنفيذ

برنامج تسوية منازعات العملاء بالأرقام من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩



التسوية مع شركة الخدمات المالية الدولية (قطر) ذ.م.م

أُتِّفقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال على تسوية مع شركة الخدمات المالية الدولية (قطر) ذ.م.م قضت بفرض غرامة مالية بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ودفع التكاليف المترتبة عن التحقيق الذي قاده هيئة التنظيم والذي خلص إلى أن شركة الخدمات المالية الدولية (قطر)، فشلت خلال الفترة الممتدة من مايو ٢٠١٦ إلى يناير ٢٠١٨، في تطبيق السياسات، والاجراءات، والأنظمة، والضوابط المطلوبة بموجب قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مناسب.

برنامج تسوية منازعات العملاء

أُتمر برنامج تسوية منازعات العملاء عن عدد من النتائج الإيجابية لصالح العملاء.

وسعيًا إلى تحديث نظام حماية العميل والمستثمر في مركز قطر للمال، أطلقت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٨ حملة الاستشارات العامة حول مسودة القواعد المحدثة لبرنامج تسوية منازعات العملاء لعام ٢٠١٨. وجاءت التعديلات المطروحة بسيطة نسبياً حيث سعت هيئة التنظيم من خلالها إلى تحسين آلية الوصول إلى البرنامج وتوضيح مجرى العمليات والأوقات التي تتطلبها. أما فترة الاستشارات العامة فقد انتهت في يناير ٢٠١٩ وتمت معالجة مثيرات الأفراد والشركات التي وردت بشأن المسودة المقترحة. وأصدرت هيئة التنظيم القواعد النهائية في العام ٢٠١٩ ودخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٠.

برنامج تسوية منازعات العملاء:

ملخص الشكاوى من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

*٨٥	مجموع الشكاوى المسجلة (والمندرجة داخل وخارج اختصاص البرنامج)
٣٧	القضايا المُحالَة إلى الجهات الخارجية المعنية
*٤٨	القضايا المسجلة في البرنامج التي تم تقييمها أو ما زالت قيد التقييم
٦	القضايا المُحالَة إلى المحكم
٥	القضايا المُنجزة من المحكم

* وتشمل أربع قضايا قائمة منذ العام ٢٠١٨



المحكّمون المستقلون في برنامج تسوية منازعات العملاء

البروفسور روبن كالدردر سميث

عيّنت هيئة تنظيم مركز قطر للمال البروفسور روبن كالدردر سميث محكّماً مستقلاً معتمداً في برنامج تسوية منازعات العملاء في سبتمبر ٢٠١٣. ويعمل البروفسور سميث محكّماً مستقلاً، ووسيطاً، ومحكّماً متخصصاً في قطاعات الطاقة، والمال، والتأمين، والتكنولوجيا، والإعلام، والاتصالات، كما يشترك في عضوية معهد المحكّمين المعتمدين ويشغل منصب نائب رئيس لجنة القرارات الرقابية التابعة لهيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة. وسبق للبروفسور سميث أن انتخب لعضوية مجلس نقابة المحامين في المملكة المتحدة ولجنة جرايز إن لمحامى المرافعة.

الدكتور محمد عبدالعزيز الخليفي

عيّنت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الدكتور محمد بن عبدالعزيز الخليفي محكّماً مستقلاً معتمداً في برنامج تسوية منازعات العملاء في ديسمبر ٢٠١٧. والدكتور الخليفي هو عميد كلية القانون في جامعة قطر وأستاذ محاضر في القانون التجاري فيها منذ عام ٢٠١١. ونشر عدة مقالات علمية في مجال القانون التجاري حول عدد من المواضيع مثل الإفلاس واستحواد الشركات التجارية.

والدكتور الخليفي أستاذ زائر في جامعة كارنيغي ميلون في قطر، حيث يشارك في عدة لجان أكاديمية ومتخصصة، ومنها اللجنة الدائمة لشؤون الشريعة التابعة لمجلس الوزراء القطري.



نظام الإبلاغ عن المخالفات

في عام ٢٠١٨، أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال إطار العمل المشدّد لحماية الإبلاغ عن المخالفات في مركز قطر للمال. ويحدّد هذا النظام الآليات المناسبة لرفع التقارير السرية عند الاشتباه بوقوع مخالفات ارتكبتها الشركات المصرح لها بالعمل في مركز قطر للمال أو الأشخاص المرتبطون بهذه الشركات.

وتساهم آليات الإبلاغ المغفلة في الحفاظ على السرية، وإغفال هوية مقدّمي التقارير وحمايتهم، كما تساعد في إنشاء مناخ يشجّع الموظفين على الإبلاغ أو طلب التوجيهات حول حالات الاشتباه بوقوع مخالفات أو حدوث هذه المخالفات فعلاً، من دون التحوّف من أيّ عمليات انتقامية قد تصدر عن صاحب العمل نتيجة هذه التقارير، كلجونه إلى الفصل الفوري أو المضايقات في مكان العمل. وسجّل العام ٢٠١٩ أوّل تطبيق فعلي لآليات الإبلاغ المغفلة.

تقارير الإبلاغ عن المخالفات بالأرقام لعام ٢٠١٩:

الفترة الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

*٧	مجموع الاستفسارات المسجّلة (والمندرجة داخل وخارج اختصاص هيئة التنظيم)
صفر	القضايا غير المندرجة ضمن نطاق البرنامج
*٢	القضايا المسجّلة والقائمة قيد التقييم
٥	القضايا المنجزة

* وتشمل مسألة واحدة قائمة منذ العام ٢٠١٨



الخدمات المؤسسية

استراتيجية جديدة

تشارك الجهات الرقابية الثلاث في قطر وهي مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال في استراتيجية موحدة وضعت لبناء قطاع مالي سليم ومتناسك لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتتوافق الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي ٢٠١٧-٢٠٢٢ مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

في عام ٢٠١٩، بادرت دائرة الخدمات المؤسسية بكافة إداراتها أي الشؤون الإدارية (الاتصالات المؤسسية والترجمة والعمليات)، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، ومكتب المستشار القانوني العام، والاستراتيجية والتطوير المهني، إلى وضع استراتيجية جديدة للخدمات المؤسسية بالاستناد إلى الاستراتيجية المشتركة للجهات الرقابية الثلاث.

وتتمثل مهمة دائرة الخدمات المؤسسية في تطوير رأس المال البشري الذي يعتبر الهدف الأساسي للدائرة، عن طريق اعتماد أفضل الممارسات وتقديم الخدمات المبتكرة.

بناء رأس المال البشري

تعتمد هيئة التنظيم منهجاً متماسكاً ومتعدد المسارات في تطوير موظفيها وتعزيز النوعية حول القطاع المالي في قطر.

جهود التقطير

أطلقت هيئة التنظيم عام ٢٠١٥ برنامج المسار، وهو برنامج حاصل على جائزة ومخصص لتعليم وتطوير الخريجين والموظفين القطريين في ما يساهم في تلبية حاجات هيئة التنظيم وتطوير الخبراء والقادة المتخصصين في القطاع المالي وإنشاء قاعدة راسخة للرقابة المالية في الدولة.

يقدم برنامج المسار للخريجين والموظفين القطريين مجموعة كاملة من الخدمات الخاصة بالموارد البشرية، التي تشمل التوظيف، والتوجيه والتعليم والتطوير وتحديد المسار الوظيفي، والتقييم المستمر والفرص المخصصة لتوسيع قدرة الموظف على تعزيز نطاق المسؤوليات.

وتستهدف عملية التوظيف الأفراد المهتمين بالوظائف القائمة في القطاعات الرئيسية وهي الإشراف والتصريح، والسياسات والتنفيذ. ويقود هذا البرنامج الموظفون القطريون في تطوّرهم الوظيفي بحسب النمط الذي يناسبهم على خمس مراحل، يتركز العمل خلالها على تحديد الكفاءات اللازمة، وتوفير التدريب المهني، وحضور المنتديات، وتقديم التوجيه والإرشاد من قبل كبار الموظفين.

ويتبع الموظف خطط تطوير فردية يتناوب خلالها على عدد من الوظائف الرئيسية، ويكتف بمهام ترتبط مباشرة بأعمال هيئة التنظيم. كما يؤهله برنامج المسار الحصول على شهادات مهنية والقيام بمهام دولية وانتدابات محلية، إضافة إلى فرصة الدراسة للحصول على شهادة الماجستير أو شهادة عليا تتصل بمجال عمل هيئة التنظيم، والاستعداد لدور قيادي.

شهادة الماجستير في الرقابة والقيادة المالية

بادرت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٦ بالاشتراك مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية إلى إنشاء برنامج ماجستير متخصص بالرقابة المالية يهدف إلى إعداد قادة المستقبل في هذا المجال وتطوير الموظفين في الجهات الرقابية الثلاث.

انطلق البرنامج في أواخر العام ٢٠١٧، تحت مسمى الماجستير في إدارة وحدة الأعمال الاستراتيجية (SBUM) المتخصص في الرقابة المالية من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris في قطر. وقد تخرّج ثلاثة موظفين قطريين من العاملين في القطاعات الرئيسية لدى هيئة التنظيم في العام ٢٠١٩.



احتفلت هيئة التنظيم في يوليو ٢٠١٩ بالحائزين على شهادة الماجستير، إلى جانب خمسة موظفين آخرين نالوا شهادات الدراسات العليا في العام ٢٠١٩.

التواصل مع المدارس والجامعات القطرية

ترويج الوظائف المتخصصة في الرقابة المالية

تعمل هيئة التنظيم ضمن استراتيجية المسار على التواصل مع طلاب المدارس الثانوية والجامعات في قطر لتعريفهم بفرص العمل المتاحة في القطاع المالي في الدولة.

التواصل مع المدارس الثانوية

يُعتبر إنشاء مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة للبنين ومدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة للبنات مبادرة مشتركة بين مصرف قطر المركزي ووزارة التعليم والتعليم العالي. وتقدم المدرستان التعليم المتخصص الهادف إلى تهيئة ١٢٤ طالباً في المرحلة الثانوية (الصفوف ١٠-١٢) للعمل في القطاع المالي والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات الخدمات المالية، والبورصة، والتنظيم المالي.

وفي العام ٢٠١٩، بادر موظفون قطريون من ذوي المؤهلات العالية والعالميين في القطاعات الرئيسية في هيئة التنظيم إلى زيارة المدرستين سعياً إلى بناء الأسس المعرفية حول الرقابة المالية في قطر في صفوف الطلاب.

كما زارت هيئة التنظيم أكاديمية قطر في مشيرب، ومدرسة كومباس الدولية، ومدرسة الدوحة الناطقة بالإنجليزية - DESS، ومدرسة معاذ بن جبل الابتدائية المستقلة للبنين، في إطار برنامج المسؤولية المجتمعية المثبتة بالتوافق مع الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي.

التواصل مع الجامعات القطرية

أحرزت هيئة التنظيم تقدماً كبيراً في تحقيق هدفها القائم بإنشاء إرث من الرقابة المالية في قطر وتعزيز القطاع المالي كأحد الخيارات المهنية الرئيسية في العام ٢٠١٩.

الفرص التدريبية

تقدم هيئة التنظيم نموذجاً محدداً من الفرص التدريبية أصبح من الممارسات الراسخة فيها. وفي العام ٢٠١٩ استقبلت ٢١ متدرباً في عددٍ من الفرص التي تمحورت حول التعليم والتطوير، والخبرة المهنية، ومشاركة المعلومات.

وواصلت القطاعات الرئيسية في هيئة التنظيم البناء على العلاقة القديمة التي تربطها بكلية القانون في جامعة قطر، من خلال برنامج التدريب المخصص للخريجين القطريين.

وقدمت هيئة التنظيم فرصاً تدريبية لثلاثة عشر خريجاً قوطياً اطلعوا خلالها على أنشطة القطاعات الرئيسية التي تباينت بين الإشراف على البنوك، مروراً بالتحليل الاحترافي الكلي، وصولاً إلى صياغة التشريعات وأسس الشؤون المالية.

ويدعم برنامج المسار هذه التدريبات، التي تهدف إلى تقديم الفرص إلى طلاب وخريجي الجامعات من أصحاب الأداء المتميز بالعمل في بيئة مهنية احترافية في الوقت الذي يتابعون فيه دراساتهم.

الشراكات الجامعية

تفخر هيئة التنظيم بالحفاظ على العلاقة القديمة التي تربطها بكلية القانون في جامعة قطر، والاستمرار باستقبال طلاب الكلية لفترات تدريبية في مكاتبها على مدى السنوات الأخيرة. وفي العام ٢٠١٩ أطلقت هيئة التنظيم عدداً من المبادرات الجديدة في هذا الإطار ومنها التواصل مع جامعتي كارنيغي ميلون وجورج تاون في قطر، حيث يعمل طلاب علوم الكمبيوتر في هاتين الجامعتين على تجديد السجلات العامة للموقع الالكتروني الخاص بهيئة التنظيم بناء على توجيهات أسبوعية من قبل الفريق المختص في إدارة تكنولوجيا المعلومات. وقد تم إطلاق المشروع في بداية الفصل الدراسي الثاني في يناير ٢٠٢٠.



التزام الموظفين

مكان مثالي للعمل

في ١ مايو ٢٠١٩ حازت هيئة تنظيم مركز قطر للمال على شهادة «مكان مثالي للعمل في قطر» إلى جانب عدد من المؤسسات القطرية، وذلك في حفل أحيته شركة Great Place to Work®، مع الإشارة إلى أنّ هيئة التنظيم هي أولى مؤسسات القطاع العام التي تحصل على هذه الشهادة.

في عام ٢٠١٩، حازت هيئة تنظيم مركز قطر للمال على شهادة «مكان مثالي للعمل في قطر» من شركة Great Place to Work® وهي أولى مؤسسات القطاع العام التي تحصل على هذه الشهادة.

وسعيًا من هيئة التنظيم إلى تعزيز موقعها كإحدى أهم الجهات المفضلة للتوظيف في قطر، عملت دائرة الخدمات المؤسسية في الهيئة في العام ٢٠١٨ مع شركة Great Place to Work® على إجراء استبيان شامل حول آراء الموظفين وموقفهم ورؤيتهم بالنسبة إلى هيئة التنظيم، مع الإشارة إلى أنّ شركة Great Place to Work® هي شركة أبحاث عالمية متخصصة في بناء الثقة المؤسسية والتزام الموظفين، وخلصت نتائج الاستبيان إلى أنّ نسبة ٧٠٪ من الموظفين ترى أنّ هيئة التنظيم توفر لهم مكاناً مثالياً للعمل.

وفي العام ٢٠١٩، سعت هيئة التنظيم إلى تعزيز ثقافتها المؤسسية، ووضعت خطة عمل سنوية مبنية على نتائج الاستبيان. ونتج عن هذه الخطة تحسين نظام إدارة الأداء المعتمد وتنظيم أربع اجتماعات لموظفي كلّ القطاعات العاملة في هيئة التنظيم خارج مقرّ العمل للوقوف حول مختلف آرائهم. وفي شهر نوفمبر ٢٠١٩ بادرت الهيئة إلى تنظيم اجتماع ضمّ كافة الموظفين امتدّ على يوم كامل خارج مكاتبها وعرضت فيه أهدافها ومبادئها وقيمتها، وتمّ خلال الحفل تسليم شهادات تقديرية إلى الموظفين العاملين في هيئة التنظيم منذ عشر سنوات أو أكثر.

وأدخلت إدارة الاستراتيجية والتطوير المهني من ناحيتها مجموعة من التحديتات على المؤهلات الفنية التي توضح المسارات المهنية المتعددة المتيعة لدى هيئة التنظيم، فتبادر هيئة التنظيم بانتظام إلى تقييم هيكل التعويضات والمزايا لديها وتتبع المعايير الناشئة عن أفضل الممارسات العالمية. وسمحت هذه المراجعة بتوسيع الهيكل الوظيفي لهيئة التنظيم بالتالي إلى تعزيز عدد المسارات المهنية المفضلة وفرص ترقية الموظفين وتقديرهم ومكافأتهم. وأنجزت إدارة الاستراتيجية والتطوير المهني عملية تحديث منظومة القيم الرقابية سعيًا إلى تعزيز ثقافة القيم المشتركة والسلوك المرتبط بهذه القيم.



المعارض المهنية

شاركت هيئة التنظيم في خمسة معارض مهنية في العام ٢٠١٩، سعيًا منها إلى استقطاب الطلاب الجامعيين نحو المهن المتاحة في قطاع الرقابة المالية وتوظيف الخريجين المؤهلين للعمل في هيئة التنظيم وقد حضر موظفون من القطاعات الرئيسية وإدارة الموارد البشرية وتفاعلوا مع الحاضرين ضمن المساحة المخصصة لهيئة التنظيم في المعرضين اللذين أقيما في جامعة حمد بن خليفة وجامعة قطر في فبراير ٢٠١٩. وفي سبتمبر ٢٠١٩، شاركت هيئة التنظيم لأول مرة في المعرض المهني الذي نظّمته كلية المجتمع في قطر، تلاه معرضان مهنيان في نوفمبر في جامعة حمد بن خليفة ومدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة.

تثقيف الموظفين حول قطاعات الأعمال الرئيسية

بالتوافق مع أهداف برنامج المسار التثقيفية، نظّمت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٧ سلسلة من الجلسات التدريبية الهادفة إلى تثقيف الموظفين حول المواضيع المتعلقة بقطاعات الأعمال الرئيسية. وتناولت هذه الجلسات تحت عنوان RAfresh & RAfuel عدداً من المواضيع تراوحت بين غسل الأموال وإدارة مخاطر التأمين. وازداد عدد الجلسات التثقيفية لهذا العام ليصل إلى ١٦ جلسة.

أفضل الممارسات

في العام ٢٠١٩، أجرت إدارة الموارد البشرية مراجعة لكافة السياسات والاجراءات الخاصة بالموارد البشرية لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والقطاعية وتلك السائدة في السوق المحلية. وقد راعت في هذه المراجعة آراء الموظفين الناشئة عن الاستبيان الداخلي لعام ٢٠١٨ بهذا الشأن. واعتمدت هيئة التنظيم في هذا الإطار ثلاث سياسات جديدة تتعلق بإجازة الأبوة، ونقل الكفالة، وإجازة المحرم.

مبادرات الابتكار والتطوير

خدمة – التطبيق الخاص بالهواتف المحمولة

في أكتوبر ٢٠١٨، بدأت هيئة التنظيم بالعمل على تطوير التطبيق الجوال الأول الخاص بها تحت اسم «خدمة». تنوي هيئة التنظيم إطلاق هذا التطبيق في أوائل العام ٢٠٢٠. ويعمل تطبيق «خدمة» بالتوازي مع منصة الخدمات المركزية عن طريق نظامي «أي أو أس» و «أندرويد». ويهدف إلى توفير منصة تتميز بالمرونة في إدارة بيانات الموظفين والطلبات التشغيلية، وتعزيز الفعالية، وآلية المعالجة. ومن خلال التطبيق سيتمكن الموظفون من التقدم بطلبات الإجازة وبالمعاملات المالية والموافق عليها عن بعد عن طريق الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية من أي مكان من العالم.

الموقع الإلكتروني الجديد وتيسير دخول المواقع الشبكية

تعمل هيئة تنظيم مركز قطر للمال على إطلاق موقعها الإلكتروني بحلته الجديدة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٠. وقد تم تطوير هذه المبادرة خلال العام ٢٠١٩، وهي تشكل ثمرة تعاون بين إدارتي الاتصالات المؤسسية وتكنولوجيا المعلومات. ويشمل الموقع الجديد تغييرات في الشكل والمحتوى والصور والنماذج الإلكترونية ويهدف إلى تحسين تجربة الزائرين، لا سيّما من حيث المرايا المخصصة لتعزيز عملية تصفّح الموقع من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة.

التحوّل الرقمي في الجهات الحكومية

باشرت هيئة التنظيم عملية ترحيل منصة الاختبار والتطوير المخصصة لكافة تطبيقات الأعمال إلى خدمة أزور السحابية في العام ٢٠١٨. وفي العام ٢٠١٩ اتّخذت خطوات حاسمة لاعتماد الخدمات السحابية الكاملة بنهاية العام ٢٠٢٠. فأُنجزت هيئة التنظيم خطط ترحيل البنى التحتية والتطبيقات والأنظمة هذا العام، بدعم من وزارة المواصلات والاتصالات وبناء على خطط إعدادية وتطبيقية وتصاميم مبنية على الضوابط الكفيلة بضمان السرية والنزاهة وإمكانية الوصول إلى البيانات، إضافة إلى الالتزام بسياسة تأمين المعلومات الحكومية في قطر.

تقييم الأمن السيبراني لدولة قطر ٢٠٢٢

بادرت اللجنة العليا للمشاريع والإرث إلى تقييم مستوى الأمن السيبراني من حيث القدرة والنوعية، وقارنت النتائج بالمعايير الواردة في إطار العمل الخاص بمعالجة متطلبات الأمن السيبراني لكأس العالم ٢٠٢٢. وحلّصت اللجنة إلى تصنيف مستوى الأمن السيبراني والممارسات المعتمدة في هيئة التنظيم بين المراكز العشرة الأولى في قطر.



برنامج المسار بالأرقام

بدأ التنفيذ الفعلي لبرنامج المسار منذ خمس سنوات، وهو بات يشمل وفقاً لأرقام العام ٢٠١٩، ثلاثين موظفاً قَطرياً في هيئة التنظيم. وتبين الرسوم البيانية أدناه بعض الأرقام التي ساهمت في إنجاح هذه المبادرة وفي حصولها على أفضل مبادرة للتعليم والتطوير.

الترقيات

٨

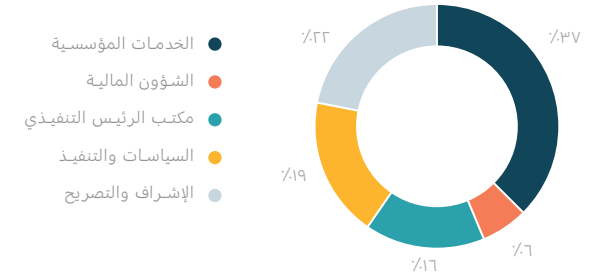
شهادات الماجستير

٨

الجلسات التثقيفية

١٦

توزيع الموظفين القطريين بحسب القطاعات



الفعاليات القطاعية الداخلية

٥

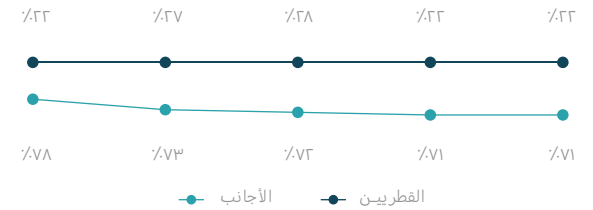
جلسات التوعية

٥

المعارض المهنية

٥

معدلات الموظفين القطريين وغير القطريين



برنامج المسار بالأرقام

تدريبات خارجية

١١

التدريب الداخلي

٤

البرنامج التدريبي

٢١
متدرّباً

عدد المتدربين



مجموعة الكفاءات الفنية

٤٦

توزيع المتدربين في القطاعات

- ٢٥٪ - السياسات والتنفيذ
- ٥٠٪ - الإشراف والتصريح
- ٢٠٪ - الخدمات المؤسسية
- ٥٪ - الشؤون المالية
- ٥٪ - مكتب الرئيس التنفيذي

نسب المتدربين بحسب الجامعات

- ١٥٪ - جامعة كارنيجي ميلون قطر
- ٣٪ - جامعة جورجتاون قطر
- ٥٪ - جامعة نورثوسترن قطر
- ٣٥٪ - جامعة قطر
- ٢٠٪ - جامعات أخرى

نسب المتدربين القطريين والأجانب





مبادرة ٢٠١٩

«إنشاء بيئة تنظيمية للخدمات المالية تتمتع بمستوى عالمي وتساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لدولة قطر وشعبها».

– رسالة برنامج المسؤولية المجتمعية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال

في مارس ٢٠١٨، حازت هيئة التنظيم على جائزة القيادة المسؤولة في المعرض الثاني للمسؤولية المجتمعية الذي استضافته جامعة قطر، تقديراً للخطط والشراكات الاستراتيجية التي يقدمها برنامج «مبادرة».

وفي العام ٢٠١٩، اتسع نطاق البرنامج من حيث مشاركة المزيد من الموظفين في الأنشطة المخصصة للمسؤولية المجتمعية وتعزيز مستوى التواصل مع عشرات المؤسسات والجهات المعنية بالقضايا المجتمعية في الدولة.

وتوافق أهداف «مبادرة» مع ركيزة «تطوير رأس المال البشري» الواردة في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي ٢٠١٧-٢٠٢٢. ويضم البرنامج ثلاثة عناصر هي تطوير التواصل الاجتماعي الفعال، والشراكة الفعالة مع المجتمع القطري، والمساهمة في التنمية المستدامة.

وتواصل هيئة التنظيم توسيع نطاق البرنامج من خلال تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع المؤسسات الكبيرة والصغيرة الحجم، من بينها مركز قطر للمال والجهات الرقابية النظيرة، ومؤسسة حمد الطبية، والجامعات والكليات القائمة في قطر، والمدارس الثانوية مثل مدرستي قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال، وأكاديمية قطر- مشيرب.

وفي مارس ٢٠١٩، نالت هيئة التنظيم من جامعة قطر جائزة القيادة المسؤولة عن برنامج «مبادرة»، تقديراً لجهودها في مجال المسؤولية المجتمعية، في ما يعتبر خيراً دليلاً على تطور البرنامج.

أنشطة العام ٢٠١٩

ماراتون الدوحة من تنظيم Ooredoo

شارك الموظفون العاملون في هيئة التنظيم في ماراتون الدوحة الذي نظّمته شركة Ooredoo في ١١ يناير ٢٠١٩. وشارك حوالي ٤٠٠٠ عداء في هذا الماراتون الذي قام بالتبرع بأموال التسجيل إلى عددٍ من الجمعيات الخيرية.

الاحتفال بالقرنقوه في مشيرب بالاشتراك مع مركز قطر للمال

في ٢٠ مايو ٢٠١٩، شاركت هيئة التنظيم بالاحتفال الكبير للقرنقوه الذي أُقيم في أكبر ساحات الدوحة في قلب مشيرب الدوحة. وهدف هذا الاحتفال الكبير إلى إسعاد الصغار والكبار، وقد وُجّهت للمشاركة فيه دعوات خاصة إلى عددٍ من الجمعيات ومنها مركز دريمة لرعاية الأيتام ومركز الشفّاح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومركز تمكين ورعاية كبار السن «إحسان» ومؤسسة «بست باديز قطر». وأقيمت هذه الفعالية برعاية عدد من الجهات العاملة في مركز قطر للمال ومنها هيئة تنظيم مركز قطر للمال، إضافة إلى شركة مشيرب العقارية، وإكسون موبيل.

«الكشف المبكر لحياة صحية»

استضافت هيئة التنظيم في ٧ مارس ٢٠١٩ متحدثين من مؤسسة الرعاية الصحية الأولية التي تقوم بتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية في الدولة، لمناقشة أهمية الفحص السنوي للكشف عن سرطان الأمعاء لدى الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و٧٤ سنة.

حملة توزيع الصناديق الخيرية في شهر رمضان

خلال شهر رمضان المبارك، اجتمع موظفو هيئة التنظيم لإعداد الصناديق الترميمية في إطار الفعالية الخيرية لشهر رمضان المبارك التي تنظمها هيئة التنظيم منذ ثلاث سنوات بهدف المشاركة في مساعدة ١٠٠ عامل أجنبي في قطر خلال أشهر الصيف الحارّة، وحملت فعالية العام ٢٠١٩ عنوان «حملة التعلّب على الحز»، وتضمّنت الصناديق قوارير المياه القابلة لإعادة الاستخدام، وحقائب قماشية، ونظارات شمسية، وفتعات، ومراوح يدوية قابلة للشحن، وبطاقات هاتفية (هلا وفودافون) لتوزيعها على العمال الأجانب في مواقع البناء في كافة أنحاء قطر.

زيارة جامع الإمام محمد بن عبد الوهاب

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، نظّمت هيئة التنظيم زيارة مخصصة للموظفين إلى مسجد الدولة، جامع الإمام محمد بن عبد الوهاب بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٩ قبل أسبوع على حلول شهر رمضان المبارك. وتخلّل الزيارة شرح لمعالم المسجد وكافة زواياه برفقة دليل سياحي من مركز الفناار الإسلامي الثقافي وتعزف الموظفون الأجانب أيضاً على أهمية خطبة الجمعة، والصلاة والوضوء عند المسلمين.

مكتبتنا

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩، اجتمع موظفو هيئة التنظيم في فعالية مخصصة لمناقشة الكتب وتناول الغذاء وتبادل الأحاديث. «مكتبتنا» هي مبادرة أنشأتها هيئة التنظيم لتبادل الكتب بين الموظفين، إلى جانب التشديد على تدوير المواد المطبوعة في إطار جهود التنمية المستدامة. كما تشجّع هيئة التنظيم جميع موظفيها على التسجيل للحصول على بطاقة العضوية في مكتبة قطر الوطنية.

أسبوع قطر للاستدامة

تدعم هيئة التنظيم أسبوع قطر للاستدامة الهادف إلى إشراك المجتمع في مجموعة واسعة من الأنشطة الرامية إلى نشر التوعية حول أهداف التنمية المستدامة في قطر. وتلتزم هيئة التنظيم بخطط الحدّ من الاستخدام الورقي وهي تحقّق تقدماً سنوياً ملحوظاً في هذا الإطار.

أنشطة العام ٢٠١٩

التوعية حول سرطان الثدي

في شهر أكتوبر من كل عام، ينتشر اللون الزهري في العالم احتفالاً بشهر التوعية بسرطان الثدي. ودعماً لهذه القضية، بادرت هيئة التنظيم عام ٢٠١٩ بالتعاون مع مؤسسة الرعاية الصحية الأولية من خلال برنامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي والأمعاء إلى نشر التوعية بين الموظفين والزوار حول هذا المرض. وخلال هذا الشهر تم توزيع كتيبات مؤسسة الرعاية الصحية حول علامات سرطان الثدي والفحوصات اللازمة إلى جانب الشارات والأساور الزهرية اللون، عند مكتب الاستقبال في هيئة التنظيم.



اليوم العالمي للصحة النفسية

بالتزامن مع اليوم العالمي للصحة النفسية، ودعماً للمبادرة التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية، دعت هيئة التنظيم في ١٦ أكتوبر ٢٠١٩ خبيراً مختصاً من مركز يوجاشا للتدريب والاستشارات النفسية في الدوحة لنشر التوعية بين الموظفين حول ممارسات الصحة النفسية السليمة.



التثقيف المالي في المدارس الثانوية

في أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٩، بادر عدد من موظفي هيئة التنظيم إلى زيارة مدرستي قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلتين للبنين والبنات وأكاديمية قطر في مشيرب. وتسعى هيئة التنظيم من خلال هذه الزيارات إلى تثقيف الطلاب حول التمويل المستدام والدور المهم للتمويل والرقابة المالية في الاقتصاد القطري.



المؤتمرات والحملات لعام ٢٠١٩

معرض جامعة قطر حول المسؤولية المجتمعية

شاركت هيئة التنظيم في مارس ٢٠١٩ في معرض المسؤولية المجتمعية الذي تنظمه جامعة قطر ممثلةً بعددٍ من موظفيها العاملين في القطاعات الرئيسية، وخضص العدد السابع من تقرير المسؤولية المجتمعية الصادر في إطار المعرض مقالاً عن برنامج «مبادرة» الذي حصد أيضاً على جائزة القيادة المسؤولة.



الدكتور حسن راشد الدرهم، رئيس جامعة قطر يقدم جائزة القيادة المسؤولة إلى الزميلة فائن الهتمي من هيئة تنظيم مركز قطر للمال مشيداً بالمبادرات العديدة لهيئة التنظيم في إطار المسؤولية المجتمعية.

أسبوع المستثمر العالمي

في إطار أسبوع المستثمر العالمي لعام ٢٠١٩ شاركت هيئة التنظيم في الحملة العالمية التي نظمتها المنظمة الدولية لهيئات سوق المال والتي تهدف إلى تثقيف الطلاب حول ممارسات الاستثمار السليمة.



أسبوع المال العالمي

تنظم فعالية أسبوع المال العالمي كل شهر مارس في أكثر من ١٥٠ بلداً حول العالم، وتهدف هذه المبادرة السنوية إلى تعزيز الثقافة المالية لدى ملايين الشباب حول العالم، وفي عام ٢٠١٩، ناقش الموظفون قيمة المال مع مجموعات من الأطفال في ثلاثة مدارس إعدادية في إطار جهود هيئة التنظيم الرامية إلى تعزيز ثقافة المستثمر وحماية المستهلك بموجب الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي ٢٠١٧-٢٠٢٢.



الملحق (١): الشركات المصرّح لها بمزاولة الأنشطة المنظمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بنوك الشركات

الوضع القانوني	تاريخ التصريح	اسم الشركة المصرّح لها	رقم التصريح في مركز قطر للمال
فرع	٢٠١١/٠٧/٣١	Abu Dhabi Islamic Bank - QFC Branch	١٤٣
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٥/١٢/٠٥	Arab Jordan Investment Bank (Qatar)	٠٣
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١٢/٢١	Bank Audi LLC	٢٧
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٤/٠٧	BLOM Bank Qatar LLC	٧٩
فرع	٢٠٠٧/٠٣/٣١	Citibank, N.A	٤٣
شركة محدودة المسؤولية	٢٠١٩/٠٧/١٦	CQUR Bank LLC	٦٦٢
فرع	٢٠٠٨/٠١/٣١	Industrial and Commercial Bank of China Limited	٦٦
فرع	٢٠٠٨/٠٥/٢٥	Samba Financial Group	٨١
فرع	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	Union National Bank	٧٥
فرع	٢٠٠٨/١١/٢٤	First Abu Dhabi Bank - QFC Branch	٩٨
فرع	٢٠١٧/٠٨/٠٧	Bank of China Limited - QFC Branch	٤٠٨

البنوك الاستثمارية

رقم التصريح في مركز قطر للمال	اسم الشركة المصرّح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
٩١	Qatar First Bank LLC	٢٠٠٨/٠٩/٠٤	شركة محدودة المسؤولية
٤٨	QINVEST LLC	٢٠٠٧/٠٤/٣٠	شركة محدودة المسؤولية

شركات إدارة الاستثمار

رقم التصريح في مركز قطر للمال	اسم الشركة المصرّح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
٤٥	Al Rayan Investment LLC	٢٠٠٧/٠٤/٣٠	شركة محدودة المسؤولية
١٤٥	Amwal LLC	٢٠١١/٠٩/١٤	شركة محدودة المسؤولية
١٧٣	Aventicum Capital Management (Qatar) LLC	٢٠١٣/٠٦/٢٣	شركة محدودة المسؤولية
٠٨	AXA Investment Managers LLC	٢٠٠٦/٠٤/٢٣	شركة محدودة المسؤولية
٠٥	Credit Suisse (Qatar) LLC	٢٠٠٦/٠٣/٠١	شركة محدودة المسؤولية
٦٧٦	Epicure Investment Management LLC	٢٠١٩/٠٥/٠١	شركة محدودة المسؤولية
٢١٩	Investcorp Investments LLC	٢٠١٥/٠٦/١٧	شركة محدودة المسؤولية
٩٦	QNB Capital LLC	٢٠٠٨/٠٩/٢٨	شركة محدودة المسؤولية
٧٤٤	Sanguine Investment Managers LLC	٢٠١٩/٠٩/٢٦	شركة محدودة المسؤولية

الشركات الاستشارية

رقم التصريح في مركز قطر للمال	اسم الشركة المصرّح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
٢٨	Alpen Capital Investment Bank (Qatar) LLC	٢٠٦/١٢/٢١	شركة محدودة المسؤولية
٢١٢	Bank J. Safra Sarasin (QFC) LLC	٢٠١٥/٠٢/٠٩	شركة محدودة المسؤولية
١٨	Barclays Bank PLC	٢٠٠٦/٠٩/١٠	فرع
٣٢	Deutsche Bank AG Doha (QFC) Branch	٢٠٠٦/١٢/٢٨	فرع
٥٣	Goldman Sachs International	٢٠٠٧/٠٧/٠٩	فرع
١٢٨	JPMorgan Chase Bank, N.A. - QFC Branch	٢٠١١/٠١/٠٥	فرع
٣١	Intesa Sanpaolo S.p.A - QFC Branch	٢٠١٦/٠٤/٢٥	فرع
٢٥٨	Merrill Lynch International - QFC Branch	٢٠١٥/٠٩/١٣	فرع
١٩	Morgan Stanley & Co International plc	٢٠٠٦/٠٩/١٢	فرع
١٠٦	Nomura International plc - QFC Branch	٢٠٠٩/٠٥/٢٨	فرع
١١٦	Rothschild Co Doha LLC	٢٠٠٩/١١/١٨	شركة محدودة المسؤولية
٧٣	Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	فرع
١٠٣	MUFG Bank, Ltd	٢٠٠٩/٠١/١٥	فرع
٨٧	UBS AG	٢٠٠٨/٠٧/٢٣	فرع غير ناشط

شركات التأمين

رقم التصريح في مركز قطر للمال	اسم الشركة المصرّح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
٣٥	AIG MEA Limited	٢٠٧/٢/١٨	فرع
٣٦	American Life Insurance Company (ALICO)	٢٠٧/٢/٢٦	فرع
١٩٣	AWP Health & Life S.A	٢٠١٤/٦/١٧	فرع
٢٤	AXA Insurance (Gulf) BSC	٢٠٦/١١/١٩	فرع
١٤٢	Daman Health Insurance Qatar LLC	٢٠١٢/٥/٢٧	شركة محدودة المسؤولية
٥٤	Doha Bank Assurance Company LLC	٢٠٧/٧/١٦	شركة محدودة المسؤولية
١١٠	MedGulf Takaful - QFC Branch	٢٠٩/٨/٩	فرع
١٤١	Q Life & Medical Insurance Company LLC	٢٠١١/٦/٣٠	شركة محدودة المسؤولية
١١٤	SEIB Insurance and Reinsurance Company LLC	٢٠٩/١٠/٢١	شركة محدودة المسؤولية
١٣١	Takaful International Company - QFC Branch	٢٠١١/٢/١٥	فرع
١١٢	T'azur Company b.s.c.(c) - QFC Branch	٢٠٩/٩/١٧	فرع
١٦٦	Zurich Insurance Company Ltd. QFC Branch	٢٠١٢/١٠/٠٨	فرع
٦٧	Zurich International Life Limited	٢٠٧/١١/٠٨	فرع

وسطاء التأمين

الوضع القانوني	تاريخ التصريح	اسم الشركة المصرّح لها	رقم التصريح في مركز قطر للمال
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٧/٢٢	Aon Qatar LLC	٨٦
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/١٠/٢١	Chedid and Associates Qatar LLC	١١٥
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/١٠/٢٠	Guardian Wealth Management Qatar LLC (in liquidation)	١١٣
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/٠٧/٢٨	International Financial Services (Qatar) LLC	١٠٩
شركة محدودة المسؤولية	٢٠١٣/٠١/٠٩	Lifecare International (Qatar) LLC	١٦٢
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٦/٣٠	Marsh Qatar LLC	٨٥
شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٨/٠٨	Nasco Qatar LLC	٥٧
فرع	٢٠٠٨/١١/٣٠	Nexus Financial Services WLL	٩٩

الملحق (٢): بيانات نهاية العام ٢٠١٩

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الشركات المرخصة										
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥٧	٥٥	٥٧	٥٨	٥٨	٦٢	٦٥	٦٣	٦٤	٥٩	الشركات المنظمة
٧٢١	٤٣١	٣٢٣	٢٠٨	١٦٧	١٠٤	٨٠	٧٦	٥٩	٤٥	الشركات غير المنظمة
٧٧٨	٤٨٦	٣٨٠	٢٦٦	٢٢٥	١٦٦	١٤٥	١٣٩	١٢٣	١٠٤	المجموع

الأفراد المعتمدون										
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٣٤٩	٣٥٥	٣٥٨	٣٥٥	٣٤٨	٣٦٦	٥٦٤	٥٤٩	٥٦١	٥٠١	المجموع

البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال («هيئة التنظيم») والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وبيان الدخل الشامل وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إنَّ البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية. وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، فإننا كيان مستقل عن هيئة التنظيم، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية وفقاً للمتطلبات المهنية في دولة قطر، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المعايير. في رأينا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفّر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

تأكيد على أمر

تلقت الانتباه إلى الايضاح ١٣ للبيانات المالية، والذي يشير إلى الإجراء الذي اتخذته الإدارة لتحصيل غرامة مالية مستحقة من الشركة الأم لإحدى فروعها المسجلة («الشركة الأم») بمبلغ ٥٤,٨٧٠ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. خلال السنة، فرضت هيئة تنظيم مركز قطر للمال غرامة مالية قدرها ٢٠٠ مليون ريال قطري (٥٤,٨ مليون دولار أمريكي) على الشركة الأم. لم تسدد الشركة الأم هذه الغرامة المالية المستحقة الدفع في ٤ سبتمبر ٢٠١٩ ولم تطعن بالحكم الصادر ضدها من قبل هيئة التنظيم. ونتيجة لذلك، قامت هيئة التنظيم بتقديم طلب لاسترداد المديونية لدى المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال («المحكمة»). وفي فبراير ٢٠٢٠، أصدرت المحكمة حكماً أعلنت فيه أن الغرامة المالية مع الفائدة هي مديونية مستحقة الدفع لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وقابلة للتحويل. إن هيئة التنظيم بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لإنفاذ الحكم وتحصيل مبلغ الغرامة المالية من الشركة الأم. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

المعلومات الأخرى

تتكوّن المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، وكتبتها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. إنَّ مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. نتوقع أن يتم تزويدنا من قبل هيئة التنظيم بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٩ بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية، فإنَّ مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما يتم تزويدنا بها، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ولجنة التدقيق حول البيانات المالية

إن مسؤولية الإدارة هي إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة هيئة التنظيم على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك تقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية هيئة التنظيم أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك. تكون لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لهيئة التنظيم.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد شامل، ولكنه لا يعدّ ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تقوم دائماً بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي اتخذت بناءً على هذه البيانات المالية.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم إجراءات التدقيق والقيام بها استجابةً لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفّر أساساً لإبداء رأينا. نعدّ مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لهيئة التنظيم.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة هيئة التنظيم على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإنّ علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير، إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار هيئة التنظيم وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أن هيئة التنظيم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأنّ البيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية لهيئة التنظيم. لقد حصلنا على كافة المعلومات والافصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ على وجه قد يكون له تأثير مادي على المركز المالي لهيئة التنظيم أو أدائها المالي.

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

قمنا بالتواصل مع لجنة التدقيق فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدنا خلال أعمال التدقيق.

إرنست ويونغ

٢٠ يوليو ٢٠٢٠
الدوحة



بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الموجودات

الموجودات غير المتداولة	إيضاحات	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
أثاث ومعدات	٤	٤١	٢٦٠
موجودات غير ملموسة	٥	٩٦	٤٤٨
موجودات حق استخدام	٦	٢٣٣	-
مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة	٧	٣,٨٠٣	٢,٤٨٥
إجمالي الموجودات غير المتداولة		٤,١٧٣	٣,١٩٣
الموجودات المتداولة			
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٧	٥٩,٠٤٤	١,٩٨٨
النقد والبنود المماثلة للنقد	٨	٢٩,٨٦٣	٢٩,٦٧٠
إجمالي الموجودات المتداولة		٨٨,٩٠٧	٣١,٦٥٨
إجمالي الموجودات		٩٣,٠٨٠	٣٤,٨٥١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

حقوق الملكية والمطلوبات

حقوق الملكية	إيضاحات	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
الاحتياطي العام	٩	٢٠,٠٤٣	٢٠,٠٤٣
الفائض المالي المحتفظ به	٩	٥٩,٣٦٦	٣,٣٧٧
إجمالي حقوق الملكية		٧٩,٤٠٩	٢٣,٤٢٠
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
التزام إيجار تمويلي	٦	-	٨٨
التزامات إيجار	٦	٩١	-
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٠	٣,٨٠٣	٢,٤٨٥
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		٣,٨٩٤	٢,٥٧٣
المطلوبات المتداولة			
التزام إيجار تمويلي	٦	-	٩٦
التزامات إيجار	٦	١٤٨	-
دائنون ومصاريف مستحقة الدفع	١١	٩,٦٢٩	٨,٧٦٢
إجمالي المطلوبات المتداولة		٩,٧٧٧	٨,٨٥٨
إجمالي المطلوبات		١٣,٦٧١	١١,٤٣١
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		٩٣,٠٨٠	٣٤,٨٥١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تمت الموافقة على البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل الموقعين أدناه نيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٢٠.



فاطمة المير

رئيس إدارة الشؤون المالية



مايكل ج. راين

الرئيس التنفيذي



بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الإيرادات	إيضاحات	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
جزاء مالية	١٢	٥٥,٣٦٩	-
إيرادات رسوم		١,٦٩٣	١,٥٣٥
إيرادات فوائد		٩٤٠	٨٠٠
إيرادات أخرى		١٢٥	١٨١
إجمالي الإيرادات		٥٨,١٢٧	٢,٥١٦
المصروفات			
رواتب ومصاريف أخرى ذات صلة		(٣٥,٠١٠)	(٣٢,٥٩٠)
مصاريف عمومية وإدارية	١٣	(٥,٢٦٧)	(٤,٩٦٤)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة		(٩٣١)	(٨٩٩)
تكلفة تمويل تتعلق بالتزامات الإيجار		(١٢)	(١١)
إجمالي المصروفات		(٤١,٢٢٠)	(٣٨,٤٦٤)
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة قبل الاعتمادات المالية		١٦,٩٠٧	(٣٥,٩٤٨)
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٩,٠٨٢	٣٦,٧١٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة		٥٥,٩٨٩	٧٦٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إيضاحات	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
أنشطة التشغيل		
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة قبل الاعتمادات المالية تعديلات للبنود التالية:	١٦,٩٠٧	(٣٥,٩٤٨)
استهلاك أثاث ومعدات	٤	١٦٣
استهلاك موجودات حق الاستخدام	٦	-
إطفاء موجودات غير ملموسة	٥	٤١٠
(رد) / مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع قصيرة الأجل	٨	١٠
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١,٥٦٨	١,٤١٢
إيرادات فوائد	(٩٤٠)	(٨٠٠)
تكلفة التمويل	١٢	١١
	١٨,١٣٣	(٣٤,٧٤٢)
التغيرات في رأس المال العامل:		
مدينون ومبالغ مدفوعة مقدماً	(٥٦,٩٧٥)	٤٦٠
دائنون ومصاريف مستحقة الدفع	٩٨٤	(٧٥٣)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل	(٣٧,٨٥٨)	(٣٥٠,٣٥)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أنشطة التشغيل	إيضاحات	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
الفوائد المستلمة		٨٧٧	٦٦٤
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	١٠	(٢٧٢)	(٣٥)
تكلفة التمويل المدفوعة		(١٢)	(١١)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٣٧,٢٦٥)	(٣٤,٤١٧)
أنشطة الاستثمار			
شراء أثاث ومعدات	٤	(١٤)	(٧٥)
شراء موجودات غير ملموسة	٥	(٥٣)	(٩٠)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		(٦٧)	(١٦٥)
أنشطة التمويل			
اعتمادات مالية مستلمة من الحكومة	٢	٣٧,٦٥١	٣٥,٨٤٢
سداد إيجار تمويلي	٦	(١٣١)	(١٠١)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		٣٧,٥٢٠	٣٥,٧٤١
صافي الزيادة في النقد والبنود المماثلة للنقد		١٨٨	١,١٥٩
النقد والبنود المماثلة للنقد في بداية السنة		٢٩,٧٣٨	٢٨,٥٧٩
النقد والبنود المماثلة للنقد في ٣١ ديسمبر	٨	٢٩,٩٢٦	٢٩,٧٣٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إجمالي حقوق الملكية ألف دولار أمريكي	الفائض المالي المحتفظ به ألف دولار أمريكي	الاحتياطي العام ألف دولار أمريكي	
٢٢,٧١٦	٤,٦٧٣	١٨,٠٤٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
(٥٨)	(٥٨)	-	تعديل نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩
٢٢,٦٥٨	٤,٦١٥	١٨,٠٤٣	الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٨
٧٦٢	٧٦٢	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	(٢,٠٠٠)	٢,٠٠٠	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
٢٣,٤٢٠	٣,٣٧٧	٢٠,٠٤٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٣,٤٢٠	٣,٣٧٧	٢٠,٠٤٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
٥٥,٩٨٩	٥٥,٩٨٩	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
٧٩,٤٠٩	٥٩,٣٦٦	٢٠,٠٤٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٩ جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١. الأنشطة

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات لكي تسهم في إنشاء الأعمال المصرفية العالمية وتقديم الخدمات المالية وأنشطة التأمين وأعمال المراكز الرئيسية للشركات والأنشطة المتعلقة بها داخل قطر.

يتكوّن مركز قطر للمال من أربع هيئات وهي هيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال. هذا وتعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولّى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي الجهة الرقابية المستقلة، أعمال تنظيم التراخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تزاوّل أعمالها في مركز قطر للمال أو منه. العنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص. ب. ٢٢٩٨٩ الدوحة، دولة قطر.

تتعلّق هذه البيانات المالية فقط بإيرادات ومصروفات وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل مجلس إدارة هيئة التنظيم بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٢٠.

٢. التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة التنظيم على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة دولة قطر لتمويل أنشطتها ونفقاتها الرأسمالية.

خلال السنة قدمت الحكومة لهيئة التنظيم اعتمادات مالية بمبلغ ٣٧,٦٥١ ألف دولار أمريكي (٢٠١٨: ٣٥,٨٤٢ ألف دولار أمريكي) وتتضمن المبالغ اعتمادات مستلمة مقدماً بمبلغ ٢,٦١٥ ألف دولار أمريكي (٢٠١٨: ٢,٧٢١ ألف دولار أمريكي). بعد التعديل وفقاً للحركة في الاعتمادات الحكومية المستلمة مقدماً والمستحقة الاستلام بمبلغ ٣,٩٦٤ ألف دولار أمريكي (٢٠١٨: ٢,٦٣٩ ألف دولار أمريكي) تم تحقيق مبلغ ٣,٩٠٨ ألف دولار أمريكي في بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٣,٦٧٠ ألف دولار أمريكي).

حيث أن هيئة التنظيم لها الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥، فإن هذه الاعتمادات تعامل كجزء من الفائض المحتفظ به.

لم يتم تحويل أي مبالغ إلى رصيد الاحتياطي القانوني من الفائض المالي المحتفظ به (٢٠١٨: ٢ مليون دولار أمريكي). يتطلب تحويل أي مبلغ إلى أو من حساب الاحتياطي العام الحصول على موافقة من مجلس الإدارة.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

١/٣ أسس الإعداد

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لأحكام قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الريال القطري، إلا أن هذه البيانات المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي وهو عملة العرض لهيئة التنظيم.

بما أن سعر صرف الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، فقد تم تحويل الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ٣,٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع البيانات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٢/٣ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات المحاسبية المطبقة من قبل هيئة التنظيم

إنّ السياسات المحاسبية المثبتة تتفق مع السياسات المحاسبية المثبتة في إعداد البيانات المالية للسنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الجديدة والمعدلة التالية الصادرة حديثاً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والسارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩.

المعيار الموضوع تاريخ السريان

المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ عقود الايجار ١ يناير ٢٠١٩

تطبق هيئة التنظيم المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ عقود الايجار للمرة الأولى. إن طبيعة وتأثير التغييرات نتيجة تطبيق هذا المعيار المحاسبي الجديد موضحة أدناه.

يسري مفعول بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى لأول مرة في عام ٢٠١٩، إلا أنه ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية لهيئة التنظيم.

المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦: عقود الايجار

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ محل معيار المحاسبة الدولي «عقود الإيجار»، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ٤ «تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد إيجار»، وتفسير لجنة التفسيرات القائمة ١٥ «الإيجارات التشغيلية – الحوافز»، وتفسير لجنة التفسيرات القائمة ٢٧ «تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقد الإيجار». يحدد المعيار مبادئ التحقيق والقياس والعرض والإفصاح لعقود الايجار ويتطلب من المستأجرين احتساب جميع عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد داخل بيان المركز المالي.

تبقى المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ كما هي إلى حد كبير مقارنة بالمعالجة المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٧.

طبقت هيئة التنظيم المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ باستخدام طريقة التعديل بأثر رجعي بتاريخ تطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٩. بموجب هذه الطريقة، يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي مع تحقيق الأثر المتراكم لتطبيق المعيار في تاريخ التطبيق المبدئي. اختارت هيئة التنظيم استخدام وسيلة الانتقال العملية التي تسمح بعدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يمثل، أو يتضمن، ترتيبات إيجار في ١ يناير ٢٠١٩. وبدلاً من ذلك، طبقت هيئة التنظيم المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً كعقود إيجار يسري عليها معيار المحاسبة الدولي ١٧ والتفسير ٤ في تاريخ التطبيق المبدئي. يوفر المعيار متطلبات انتقالية محددة ووسائل عملية، والتي تم تطبيقها من قبل هيئة التنظيم، حيث لم تسجل هيئة التنظيم أية تعديلات على الرصيد الافتتاحي للفاصل المحتجز.

أ) طبيعة تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦

التأثير على بيان المركز المالي (الزيادة / النقص)

الموجودات	١ يناير ٢٠١٩ ألف دولار أمريكي
موجودات حق الاستخدام	١٨٩
أثاث ومعدات	(١٨١)
إجمالي الموجودات	٨
المطلوبات	
التزام التأجير التمويلي	(١٨٤)
التزامات الإيجار	١٩٢
إجمالي المطلوبات	٨

تملك هيئة التنظيم عقود إيجار مبانٍ ومعدات مكتبية ومركبات. قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦، قامت هيئة التنظيم بتصنيف جميع عقود إيجارها (كمستأجر) في تاريخ إبرام تلك العقود إما كعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي. راجع الإيضاح ٣/٣ حول السياسة المحاسبية المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦، طبقت هيئة التنظيم نهجاً واحداً لتحقيق وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء الإيجارات قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة. يوفر المعيار متطلبات انتقالية محددة ووسائل عملية، والتي تم تطبيقها من قبل هيئة التنظيم.

عقود الإيجار المصنفة سابقًا كإيجارات تمويلية

لم تقم هيئة التنظيم بتغيير القيم الدفترية الأولية للموجودات والمطلوبات المعترف بها في تاريخ التطبيق المبدئي للإيجارات التي تم تصنيفها سابقًا كإيجارات تمويلية (أي أن موجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار تساوي الموجودات والمطلوبات المسجلة بموجب معيار المحاسبة الدولي (١٧). تم تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ على عقود الإيجار هذه اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩.

عقود الإيجار المحسبة سابقاً كعقود إيجار تشغيلي

قامت هيئة التنظيم بتحقيق موجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار فيما يتعلق بالإيجارات المصنفة سابقًا كإيجارات تشغيلية، باستثناء الإيجارات قصيرة الأجل وإيجارات الموجودات ضئيلة القيمة. تم تسجيل موجودات حق الاستخدام على أساس المبلغ المساوي للتزامات الإيجار، مع تعديلها وفق أية مبالغ ذات صلة مسجلة في السابق للإيجارات المدفوعة مسبقًا والإيجارات مستحقة الدفع. تم تسجيل التزامات الإيجار استنادًا إلى القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ التطبيق المبدئي.

طبقت هيئة التنظيم أيضًا الوسائل العملية المتاحة حيث:

- طبقت إعفاءات عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار ذات مدة إيجار لا تتجاوز ١٢ شهرًا من تاريخ التطبيق المبدئي.
- استخدمت التحقيق المتأخر في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

بناءً على ما سبق، كما في ١ يناير ٢٠١٩:

- تم تحقيق موجودات حق استخدام بمبلغ ١٨٩ ألف دولار أمريكي وتم عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي. يتضمن ذلك موجودات الإيجار المسجلة سابقًا بموجب عقود الإيجار التمويلي بمبلغ ١٨١ ألف دولار أمريكي والتي تم إعادة تصنيفها من الأثاث والمعدات.
- تم تحقيق التزامات إيجار بمبلغ ١٩٢ ألف دولار أمريكي وتم عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي. يتضمن ذلك مطلوبات الإيجار المسجلة سابقًا بموجب عقود الإيجار التمويلي بمبلغ ١٨٤ ألف دولار أمريكي تمت إعادة تصنيفها من التزامات عقود الإيجار التمويلي.

يمكن تسوية التزامات الإيجار كما في ١ يناير ٢٠١٩ مع التزامات الإيجار التشغيلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كالتالي:

الموجودات	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي
التزامات التأجير التشغيلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١,٣,٣
يخصم: الالتزامات المتعلقة بالإيجارات قصيرة الأجل (إيضاح ١٤)	(١,١٩٤)
التزامات التأجير التشغيلي كما في ١ يناير ٢٠١٩	٩
المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي كما في ١ يناير ٢٠١٩	٣,٢٪
	٨
الالتزامات المتعلقة بالإيجارات المصنفة سابقًا كإيجارات تمويلية	١٨٤
التزامات الإيجار كما في ١ يناير ٢٠١٩	١٩٢

٣/٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

المعايير الصادرة ولم تصبح سارية المفعول بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية لهيئة التنظيم موضحة أدناه. تعتزم هيئة التنظيم تطبيق هذه المعايير، إن كانت ضرورية، عندما تصبح سارية المفعول.

تاريخ السريان

المعيار	تاريخ السريان
المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧: عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢١
تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨: بيع أو مشاركة موجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك	مؤجل
لم تقم هيئة التنظيم مبدئياً بتطبيق أية معايير أو تفسيرات أو تعديلات تم إصدارها ولم تصبح سارية المفعول بعد.	

تحقيق الإيرادات

إيرادات رسوم مقابل خدمات تقدم لفترة زمنية معينة. يتم إدراج إيرادات الرسوم مقابل تقديم خدمات لفترة زمنية على مدى تلك الفترة. يشمل ذلك رسوم الترخيص السنوية المحضلة من المؤسسات الخاضعة لرقابة هيئة التنظيم. إن إيرادات الرسوم الناتجة عن معالجة الطلبات الغير القابلة للاسترداد، وبالتالي يتم الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها.

الجزاءات المالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية، تمتلك هيئة التنظيم صلاحية فرض جزاءات مالية عندما ترى أن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد قام بمخالفة أحد الشروط الواردة في البند الأول من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة التنظيم اتباعها عند تحديد مبلغ الجزاء المالي المفروض لمثل هذه المخالفات، محددة في «بيان سياسة الإنفاذ ٢٠١٢» الصادر عن هيئة التنظيم. يتم احتساب الجزاءات المالية على أساس الاستحقاق في التاريخ المنصوص عليه في الأمر ويتم إدراج الإيرادات في بيان الدخل الشامل.

إيرادات الفوائد

تسجل إيرادات الفائدة على أساس الاستحقاق باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

الاعتمادات المالية من الحكومة

يتم تحقيق الاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة التنظيم ستقوم باستلام الاعتمادات، ويتم تحقيقها في بيان الدخل الشامل على مدار المدة اللازمة لمطابقتها مع التكاليف التي يتم تعويضها بهذه الإيرادات. يتم التعامل مع الفائض من الاعتمادات المقدّمة من الحكومة على أنه اعتمادات مالية مستلمة مقدما تحت بند «دائنون ومبالغ مستحقة» ويتم تدويرها إلى السنة التالية.

الأثاث والمعدات

تقاس بنود الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقص الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت. تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة.

يتم تحقيق الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرّة للموجودات كالتالي:

الأثاث والتركيبات	– ٣ سنوات
المعدات المكتبية	– ٣ سنوات
على العقارات المستأجرة	– ٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل

تتم رسملة المصروفات التي يتم تكبدها في استبدال أحد مكونات بنود الأثاث والمعدات التي تم المحاسبة عنها بصفة مستقلة ويتم شطب القيمة الدفترية للبنود المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبنود ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. يتم تحقيق جميع المصروفات الأخرى كمصروف في بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

الأثاث والمعدات - تتم

يتم شطب بند الأثاث والمعدات عند البيع أو عندما لا يتوقع من استخدامه أو التخلص منه أي منافع اقتصادية مستقبلية. يتم تضمين أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الموجودات (تحسب على أساس الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للموجودات) في بيان الدخل الشامل للسنة التي يتم فيها إلغاء تحقيق الموجودات.

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأثاث والمعدات في نهاية كل سنة مالية من قبل الإدارة وتعذر بأثر رجعي عند الضرورة.

الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة برامج الكمبيوتر المشتركة والمطورة داخلياً. وتقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل ميدنياً بالتكلفة. تتم رسملة التكاليف المصاحبة لتطوير برامج الحاسوب المخصصة للاستخدام الداخلي فقط في الحالة التي يكون فيها البرنامج مجدياً من الناحية الفنية ويكون لدى هيئة التنظيم الموارد والنية في إكمال تطويره والقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك، تتم رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الأصل بصورة منفصلة وكان من الممكن أن ينتج ذلك الأصل منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوق بها.

يتم إدراج التكاليف المنسوبة بصورة مباشرة فقط إلى وضع الأصل في حالة العمل للغرض المطلوب منه عند قياسه. تتضمن هذه التكاليف المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة وتلك الضرورية لخلق وإنتاج وإعداد الأصل بهدف القدرة على العمل بالطريقة التي تنشدها الإدارة.

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على أساس فترة ثلاث سنوات، فيما عدا نظام الإفصاح الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية وبرنامج مايكروسوفت داينامكس أيه إكس الذي يتم إطفاءه على مدى خمس سنوات تبدأ من توفر الموجود في الاستخدام المطلوب منه. يتم تحقيق هذا المصروف ضمن المصاريف العمومية والإدارية في بيان الدخل الشامل.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجودات المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك أصل غير ملموس يمكن تحقيقه، يتم تحميل مصروفات التطوير على بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

يتم تحقيق المصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

عقود الإيجار**السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩**

تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن شروط إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الأصل المحدد لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

هيئة التنظيم كمستأجر

تطبق هيئة التنظيم نهجاً وحيداً لتحقيق وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة. تقوم هيئة التنظيم بتحقيق التزامات الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

(١) موجودات حق الاستخدام

تقوم هيئة التنظيم بتحقيق موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة، مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض في القيمة والاستهلاك، وتعديلها لأي عملية إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تشمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة، والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدر للموجودات، أيهما أقرب. والأعمار الإنتاجية المقدره للأصول كما يلي:

معدات مكتبية - ٣ سنوات
المركبات - ٣ سنوات

السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ – تتمة

إذا كانت ملكية الموجودات المستأجرة تنقل إلى هيئة التنظيم في نهاية فترة التأجير أو إذا كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، يتم احتساب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدر للأصل. تخضع موجودات حق الاستخدام أيضاً لانخفاض القيمة.

(٢) مطلوبات الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم هيئة التنظيم بإدراج مطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمنة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المدينة ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. يتم تحقيق مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصرف (ما لم يتم تكبيدها لإنتاج مخزون) في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يطلب القيام بالمدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم هيئة التنظيم معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، تتم زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تم القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن تغيير في مؤشر أو معدل يستخدم لتحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي.

(٣) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة

تطبق هيئة التنظيم إعفاء تحقيق عقود الإيجار قصيرة الأجل على العقود الخاصة بالمبنى (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على تحقيق عقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة على إيجار المعدات المكتبية التي تعتبر ضئيلة القيمة (أي أقل من ٥,٠٠٠ دولار أمريكي). يتم إدراج مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

السياسة المحاسبية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

تتم رسملة عقود الإيجار التمويلي التي تنتقل بموجبها إلى هيئة التنظيم كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البند المؤجر عند بدء عقد الإيجار بالقيمة العادلة للأصل المستأجر، أو إذا كان أقل، بالقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار. يتم توزيع مدفوعات الإيجار بين مصاريف التمويل وخفض مطلوبات الإيجار وذلك لتحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. تدرج مصاريف التمويل مباشرة مقابل الإيرادات.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا تحتفظ فيها هيئة التنظيم كمستأجر بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري كعقود إيجار تشغيلي. يتم تحقيق مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصرف في بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المؤجر بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري كعقود إيجار تشغيلي. يتم تحقيق مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصرف في بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم هيئة التنظيم بالتقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي للتأكد من وجود أي مؤشر لاحتمال انخفاض قيمة أي موجودات. إذا وجد أي مؤشر كهذا، أو إذا كان ضرورياً إجراء فحص سنوي لتحديد انخفاض قيمة أي موجودات، تقوم هيئة التنظيم بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الموجودات. يُحدّد المبلغ الممكن استرداده من أي موجودات بالقيمة العادلة للموجودات ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمتها في حال الاستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديده لكل أصل بمفرده، ما لم تكن الموجودات لا تنتج إيرادات نقدية منفصلة بشكل ملحوظ عن إيرادات موجودات أخرى أو مجموعة موجودات أخرى.

عندما تزيد القيمة الدفترية لأي موجودات عن المبلغ الممكن استرداده، تعتبر الموجودات منخفضة القيمة ويتم تخفيضها إلى قيمتها الممكن استرداده. لقياس القيمة في حال الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالموجودات المعنية. ولتحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم ملائم.

الموجودات المالية

التصنيف

تصنف هيئة التنظيم موجوداتها المالية استناداً في فئة القياس التالية:

- موجودات سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يعتمد التصنيف على معيارين:

- نموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة الموجودات، و
- ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات تمثل «مدفوعات أصل الدين والفائدة (الربح) فقط» على المبلغ الأساسي المستحق («معيار SSPi»).

نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة هيئة التنظيم للموجودات بغرض توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف هيئة التنظيم هو فقط جمع التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو جمع كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الأصول. في حال عدم تطبيق أي من هذين الغرضين (مثلاً إذا كان يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بغرض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال «الأخر» ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. العوامل التي تأخذها هيئة التنظيم في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة موجودات تتضمن الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الأصل وتقديم التقارير حوله إلى موظفي الإدارة الرئيسيين، وكيف يتم تقييم المخاطر وإدارتها وكيف يتم تعويض المديرين.

مدفوعات أصل الدين والفائدة

إذا كان نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ومن بيعها، تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل «مدفوعات للمبلغ الأساسي والفائدة (الربح) فقط» (فحص SSPi).

التحقيق والقياس

تصنف الموجودات المالية، عند التحقيق المبدئي، كما تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التحقيق المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ونموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة هذه الموجودات. تقوم هيئة التنظيم مبدئياً بقياس الموجود المالي بالقيمة العادلة مضافاً إليه، في حالة الموجود المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات. لغرض تصنيف وقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يجب أن تنشأ عنها زيادة في التدفقات النقدية التي تمثل «دفعات أصل الدين والفائدة فقط» (SSPi) على المبلغ الأصلي القائم. يشار إلى هذا التقييم باسم اختبار دفعات أصل الدين والفائدة فقط (SSPi test) ويتم إجراؤه على مستوى الأداة.

يشير نموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة الموجودات المالية إلى كيفية إدارة هيئة التنظيم لموجوداتها المالية لغرض توليد التدفقات النقدية. يحدد نموذج العمل ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كلاهما.

تدرج مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني محدد بموجب لائحة أو اتفاقية بالسوق (معاملات الطرق العادية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه هيئة التنظيم بشراء أو بيع الموجود.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية إلى أربع فئات:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع إعادة تويب الأرباح والخسائر المتراكمة (أدوات الدين)
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى دون إعادة تويب الأرباح والخسائر المتراكمة عند استبعادها (أدوات حقوق الملكية)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

هذه الفئة هي الأكثر ملاءمة لهيئة التنظيم. تقوم هيئة التنظيم بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالموجود المالي ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تؤدي في تواريخ محددة إلى زيادة التدفقات النقدية التي تكون عبارة عن مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط (SSPi) على مبلغ أصل الدين القائم.

تقاس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية وتخضع لانخفاض القيمة. يتم تحقيق الأرباح والخسائر في بيان الدخل الشامل عندما يتم استبعاد أو تعديل أو انخفاض قيمة الأصل.

تتضمن الموجودات المالية لهيئة التنظيم المدرجة بالتكلفة المطفأة على فوائده مدينة ومدم مدينة أخرى وجزاءات مالية مدينة ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل.

إلغاء التحقيق

يلغى تحقيق الموجودات المالية (أو جزء من موجودات مالية أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) مبدئياً في أي من الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات، أو
- قيام هيئة التنظيم بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من الموجودات

أو قد تعهدت بدفع المبلغ المستلم كاملاً وبدون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات للتمرير و (أ) إما أن تكون قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو بالاحتفاظ بها ولكنها حوّلت السيطرة على الموجودات.

عندما تقوم هيئة التنظيم بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من موجودات أو عندما تدخل في ترتيبات تمرير، تتأكد هيئة التنظيم ما إذا احتفظت بمخاطر ومنافع الملكية وإلى أي مدى. عندما لا تقوم هيئة التنظيم بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أي موجودات ولم تحوّل أو تحتفظ فعلياً بجميع مخاطر أو منافع الموجودات ولم تحوّل السيطرة على الموجودات، يتم إدراج الموجودات بقدر استمرار ارتباط هيئة التنظيم بالموجودات. في تلك الحالة تدرج هيئة التنظيم أيضاً مطلوبات مقابلة. يتم قياس الموجودات المحوّلّة والمطلوبات المقابلة على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها هيئة التنظيم.

يتم قياس الارتباط المستمر الذي يأخذ شكل ضمان بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات أو القيمة القصوى للمبلغ الذي يمكن أن يطلب من هيئة التنظيم سدادها، أهما أقل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تدرج هيئة التنظيم مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة التنظيم استلامها، ويتم خصمها بسعر تقريبي لسعر الفائدة الفعلي الأصلي. تتضمن التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحفوظ بها أو غيرها من التعزيزات الائتمانية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

يتم تحقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة على مرحلتين: بالنسبة للتعرضات لمخاطر الائتمان التي لم تظهر فيها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ التحقيق المبدئي يتم أخذ مخصصات للخسائر الائتمانية التي تنشأ من أحداث عدم الانتظام التي قد تكون محتملة خلال الأشهر الاثني عشر التالية (الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً). بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي تظهر فيها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ التحقيق المبدئي، فإنه يجب تسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل العمر المتعرض، بغض النظر عن توقيت حدوث عدم الانتظام (الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر).

تعتبر هيئة التنظيم أحد الموجودات المالية في حالة عدم انتظام عند تأخر سداد استحقاق المدفوعات التعاقدية. ومع ذلك، ففي بعض الحالات قد تعتبر هيئة التنظيم أيضاً الموجود المالي في حالة عدم انتظام عندما تشير معلومات داخلية أو خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل هيئة التنظيم على المبالغ التعاقدية المستحقة بالكامل بدون القيام بأي تحسينات ائتمانية من قبل هيئة التنظيم. يتم شطب أحد الموجودات المالية عندما لا يعد هناك احتمال معقول لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية.

المطلوبات المالية

التحقيق المبدئي والقياس

تصنّف المطلوبات المالية، عند التحقيق المبدئي، كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو فروض وسلف، أو ذمم دائنة، أو مشتقات مصنفة كأدوات تحوّل في معاملات تحوّل فعالة، حسب الاقتضاء. تحدّد الهيئة تصنيف مطلوباتها المالية عند التحقيق المبدئي.

تدرج جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلف والذمم الدائنة، بعد خصم تكاليف المعاملة المباشرة. تشمل المطلوبات المالية لهيئة التنظيم على التزام إيجار تمويلي وذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كالتالي:

الذمم التجارية الدائنة والمصاريف المستحقة الدفع

نظراً للطبيعة القصيرة الأجل لهذه المطلوبات، يتم تسجيل الذمم الدائنة والمبالغ المستحقة الدفع للمبالغ المستحقة مستقبلاً والمتعلقة بالضمان والخدمات التي تم الحصول عليها دون خصم، سواء استلمت فاتورة المورد أم لم تستلم.

إلغاء التحقيق

يلغى تحقيق المطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة أو عندما يتم تعديل جوهرية في شروط مطلوبات حالية، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء لتحقيق المطلوبات الحالية وتحقيق للمطلوبات الجديدة. يتم تحقيق الفرق بين القيم الدفترية في بيان الدخل الشامل.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون لدى هيئة التنظيم الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب إما في السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد الالتزام في نفس الوقت.

النقد والبنود المماثلة للنقد

يشتمل النقد والبنود المماثلة للنقد على أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك محتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، وهي قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد معلوم القيمة وتخضع لمخاطر غير مادية للتغير في القيمة. لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والبنود المماثلة للنقد من أرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

المخصصات

يتم تحقيق المخصصات عندما (أ) يكون لدى هيئة التنظيم التزام (قانوني أو حكومي) ناشئ من حدث سابق، و(ب) تكون تكاليف تسوية الالتزام تستلزم تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات و(ج) يمكن قياسها بصورة موثوقة. عندما تتوقع هيئة التنظيم أن يتم رد بعض أو كل المخصص، يتم تحقيق السداد كأصل منفصل، ولكن فقط عندما يتم تأكيد السداد بشكل مبدئي. يتم عرض المصروفات المتعلقة بالمخصص في بيان الدخل الشامل بعد خصم أي استردادات.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس، عند الحاجة، المخاطر الخاصة بالالتزام. عند استخدام الخصم، يتم تحقيق الزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكلفة تمويل.

تكاليف منافع التقاعد

عقب قرار مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ (القانون) لكافة الموظفين القطريين بهيئة التنظيم، انضمت هيئة التنظيم إلى صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في ٢٦ يناير ٢٠١١. ويتوجب على جميع الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٥٪ وهيئة التنظيم بنسبة ١٠٪ من دخل الموظفين الخاضع للاقتطاع التقاعدي. يتم تحقيق مساهمة هيئة التنظيم كمصرف في بيان الدخل الشامل.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم هيئة التنظيم بتكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم احتساب المكافأة على أساس آخر راتب ومدة خدمة الموظف بعد إكمال حد أدنى من مدة الخدمة من ١ يناير ٢٠١٧ وذلك وفقاً لقانون العمل القطري، وتقدم المكافأة عند الاستقالة أو انتهاء خدمات الموظف. تحتسب التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات ضمن بيان الدخل الشامل.

تصنيف المتداول وغير المتداول

تعرض هيئة التنظيم الموجودات والمطلوبات بناء على تصنيف متداول/غير متداول، وتكون الموجودات متداولة عندما:

- يتوقع أن تتحقق أو يقصد أن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل الاعتيادية.
- أو يكون محتفظاً بها أساساً لغرض المتاجرة.
- أو يتوقع أن تتحقق خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- أو تكون نقداً أو ما في حكمه ما لم يحظر أن يتم تبادلها أو استخدامها لتسوية مطلوبات لمدة أقلها اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

وتصنف هيئة التنظيم جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يتم تصنيف المطلوبات على أنها متداولة عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة التشغيل الاعتيادية.
- أو يكون محتفظاً بها أساساً لغرض المتاجرة.
- أو تكون مستحقة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.
- لا يوجد حق غير مشروط يؤخر تسوية المطلوبات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

وتصنف هيئة التنظيم جميع المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

إيضاحات حول البيانات المالية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤. أثاث ومعدات

التكلفة	ملكية حرة		قيد إيجار تمويلي		الإجمالي ألف دولار أمريكي	
	أثاث وتركيبات ألف دولار أمريكي	معدات مكتبية ألف دولار أمريكي	تحسينات مباني مستأجرة ألف دولار أمريكي	معدات مكتبية ألف دولار أمريكي		
في ١ يناير ٢٠١٨	٧٣٩	٦٢٩	٩٦٨	-	٢,٣٣٦	
إضافات خلال السنة	١٩	٢٤	٣٢	٢٨٥	٣٦٠	
استبعاد / شطب خلال السنة	(٤)	(٤٠٧)	-	-	(٤١١)	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧٥٤	٢٤٦	١,٠٠٠	٢٨٥	٢,٢٨٥	
إعادة تصنيف إلى موجودات حق استخدام (إيضاح ٦)	-	-	-	(٢٨٥)	(٢٨٥)	
إضافات خلال السنة	٤	١٠	-	-	١٤	
استبعاد / شطب خلال السنة	-	(٥)	-	-	(٥)	
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٧٥٨	٢٥١	١,٠٠٠	-	٢,٠٠٩	

الإجمالي ألف دولار أمريكي	قيد إيجار تمويلي معدات مكتبية ألف دولار أمريكي	ملكية حرة			الاستهلاك
		تحسينات مباني مستأجرة ألف دولار أمريكي	معدات مكتبية ألف دولار أمريكي	أثاث وتركيبات ألف دولار أمريكي	
٢,٢٧٣	-	٩٥٨	٥٧٨	٧٣٧	في ١ يناير ٢٠١٨
١٦٣	١٠٤	١٧	٣٩	٣	الاستهلاك للسنة
(٤١١)	-	-	(٤٠٧)	(٤)	للاستبعاد / للشطب
٢,٢٢٥	١٠٤	٩٧٥	٢١٠	٧٣٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(١٠٤)	(١٠٤)	-	-	-	إعادة تصنيف إلى موجودات حق استخدام (إيضاح ٦)
٥٢	-	٢٥	٢٠	٧	الاستهلاك للسنة
(٥)	-	-	(٥)	-	للاستبعاد / للشطب
١,٩٦٨	-	١,٠٠٠	٢٢٥	٧٤٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
صافي القيمة الدفترية					
٤١	-	-	٢٦	١٥	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٦٠	١٨١	٢٥	٣٦	١٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٥. الموجودات غير الملموسة

التكلفة	برمجيات الكمبيوتر ألف دولار أمريكي	تطوير البرمجيات ألف دولار أمريكي	تطوير البرامج - أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
في ١ يناير ٢٠١٨	٦٩٩	٢,٤٩٤	٤٥	٣,٢٣٨
إضافات خلال السنة	-	٦٨	٢٢	٩٠
تحويلات	-	٤٥	(٤٥)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦٩٩	٢,٦٠٧	٢٢	٣,٣٢٨
إضافات خلال السنة	-	-	٥٣	٥٣
تكهين	(٨٦)	-	-	(٨٦)
تحويلات	-	٨	(٨)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦١٣	٢,٦١٥	٦٧	٣,٢٩٥

إيضاحات حول البيانات المالية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الإجمالي ألف دولار أمريكي	تطوير البرامج - أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	تطوير البرمجيات ألف دولار أمريكي	برمجيات الكمبيوتر ألف دولار أمريكي	الإطفاء
٢,٤٧٠	-	١,٩٢١	٥٤٩	في ١ يناير ٢٠١٨
٤١٠	-	٣٢٧	٨٣	إطفاء خلال السنة
٢,٨٨٠	-	٢,٢٤٨	٦٣٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٤٠٥	-	٣٤٨	٥٧	الإطفاء للسنة
(٨٦)	-	-	(٨٦)	تكهين
٣,١٩٩	-	٢,٥٩٦	٦٠٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
صافي القيمة الدفترية				
٩٦	٦٧	١٩	١٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٤٤٨	٢٢	٣٥٩	٦٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٦. عقود الإيجار

(أ) هيئة التنظيم كمستأجر

لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال عقود إيجار تتعلق بالمعدات المكتبية والمركبات المستخدمة في عملياتها. وعموماً، فإن عقود إيجار المعدات المكتبية والمركبات لها فترة إيجار مدتها ثلاث سنوات. في ما يلي بيان القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار الخاصة بهيئة التنظيم والحركة عليها خلال السنة:

موجودات حق الاستخدام	المعدات المكتبية ألف دولار أمريكي	المركبات ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
كما في ١ يناير ٢٠١٩ (إيضاح ٣/٢)	٨	-	٨
إعادة تصنيف من أثاث ومعدات (إيضاح ٤)	١٨١	-	١٨١
إضافات	-	١٧٨	١٧٨
مصاريف استهلاك	(١٠٣)	(٣١)	(١٣٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٨٦	١٤٧	٢٣٣

تعرض في بيان المركز المالي كالتالي:

٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	
١٤٨	الجزء المتداول
٩١	الجزء غير المتداول
٢٣٩	

التزامات الإيجار	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي
كما في ١ يناير (إيضاح ٣/٢)	٨
إعادة تصنيف من التزام تأجير تمويلي (إيضاح ٦ ب)	١٨٤
إضافات	١٧٨
مصاريف فوائد	١٢
مدفوعات	(١٤٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٣٩

سجلت هيئة التنظيم مصروف إيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل بمبلغ ٢,٥٢ ألف دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

(ب) التزام عقد الإيجار التمويلي لهيئة التنظيم للسنة السابقة

٢٠١٨		
القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار ألف دولار أمريكي	
٩٦	١٠٥	خلال سنة واحدة
٨٨	٩٢	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
١٨٤	١٩٧	إجمالي الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار
-	(١٣)	رسوم التمويل المستقبلية على التأجير التمويلي
١٨٤	١٨٤	القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار

تعرض في بيان المركز المالي كالتالي:

٢٠١٨		
ألف دولار أمريكي		
٩٦		الجزء المتداول
٨٨		الجزء غير المتداول
١٨٤		

(ب) التزام عقد الإيجار التمويلي لهيئة التنظيم للسنة السابقة - تمة

تعرض الحركة في التزام التأجير التمويلي كالتالي:

ألف دولار أمريكي	
-	كما في ١ يناير ٢٠١٨
٣.٩	مكتسب خلال السنة
(١١٢)	دفعات سداد خلال السنة
١٩٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ - بالإجمالي
(١٣)	رسوم التمويل المستقبلية على التأجير التمويلي
١٨٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(١٨٤)	إعادة تصنيف إلى التزامات إيجار (إيضاح ٦ أ)
-	كما في ١ يناير ٢٠١٩



٧. المدينون والمصاريف المدفوعة مقدماً

٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	
-	٥٤,٩٢١	جزاءات مالية مدينة (إيضاح ١٢)
٩٦٣	٢,٩٦١	مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة - متداول
٤٧٤	٥٣٧	فوائد مستحقة
٤٨٦	٤٨٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
٦٥	١٤٠	ذمم مدينة أخرى
١,٩٨٨	٥٩,٠٤٤	

تم تصنيف المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة كما يلي:

٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	
٩٦٣	٢,٩٦١	جزء متداول
٢,٤٨٥	٣,٨٠٣	جزء غير متداول
٣,٤٤٨	٦,٧٦٤	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة (إيضاح ١٥)

* ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٧، قرّرت هيئة التنظيم تحقيق المطلوبات المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين في البيانات المالية. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تم إدراج مبلغ ٣,٩٤٨ ألف دولار أمريكي كمخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين (٢٠١٨: ٢,٦٣٩ ألف دولار أمريكي). تم إدراج نفس المبلغ كرصيد مدين من وزارة الشؤون المالية بناءً على خطاب تأييد من الوزارة لتعويض هيئة تنظيم مركز قطر للمال عن مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة.

٨. النقد والبنود المماثلة للنقد

يتضمن النقد والبنود المماثلة للنقد في بيان التدفقات النقدية ما يلي:

٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	
٣,٦٥٦	٥,٩١٩	أرصدة لدى البنوك
٢٦,٨٢	٢٤,٠٠٧	ودائع قصيرة الأجل*
٢٩,٧٣٨	٢٩,٩٢٦	النقد والبنود المماثلة للنقد وفقاً لبيان التدفقات النقدية
(٦٨)	(٦٣)	يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع قصيرة الأجل
٢٩,٦٧٠	٢٩,٨٦٣	النقد والبنود المماثلة للنقد وفقاً لبيان المركز المالي

*تعتبر تلك الودائع لدى البنوك المحتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل وبسعر فائدة يبلغ ٤,١٪ (٢٠١٨: ٣,٧٥٪).

كانت الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع قصيرة الأجل كالتالي:

٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	
-	٦٨	الرصيد كما في ١ يناير
٥٨	-	المبالغ المدرجة مباشرة في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدوّرة
١٠	(٥)	(الاسترداد) / المخصص للسنة
٦٨	٦٣	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

٩. حقوق الملكية

الاحتياطي القانوني

خلال السنة، لم يتم تحويل أي مبالغ إلى رصيد الاحتياطي القانوني من الفائض المالي المحتفظ به (٢٠١٨: ٢ مليون دولار أمريكي). يجب أن تتم الموافقة على أي تحويل من وإلى حساب الاحتياطي القانوني من قبل مجلس الإدارة.

الفائض المالي المحتفظ به

وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥، لمجلس الإدارة حق الاحتفاظ بالمبلغ الفائض من الاعتمادات الحكومية. يمكن استخدام هذا الفائض في أي نشاط من أنشطة هيئة التنظيم.

١٠. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

كانت الحركة في المخصص المدرج في بيان المركز المالي كما يلي:

يعرض تصنيف مكافأة نهاية الخدمة للموظفين كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٥٤	١٤٥	الجزء المتداول (إيضاح ١١)
٢,٤٨٥	٣,٨٠٣	الجزء غير المتداول
٢,٦٣٩	٣,٩٤٨	

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١,٣٦٢	٢,٦٣٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩
١,٤١٢	١,٥٨١	المخصص المكون للسنة (إيضاح ١)
(٣٥)	(٢٧٢)	المنافع المدفوعة خلال السنة
٢,٦٣٩	٣,٩٤٨	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

إيضاح (١)

المخصص المكون للسنة يتضمن مبلغ ١٣ ألف دولار أمريكي مستحق في ما يتعلق بالموظفين المعارين إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويصنف ضمن مبالغ مستحقة من وزارة المالية.

١١. الدائون والمصاريف مستحقة الدفع

٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	
٣٨٥	٥٠٤	دائون تجاريون
٤,٣٣٣	٥,٠٧٧	مصاريف مستحقة الدفع
٢,٧٢١	٢,٦١٥	مساعدة حكومية مستلمة مقدماً (إيضاح ٢)
١,١٦٤	١,٢٨٣	رسوم مستلمة مقدماً
١٥٤	١٤٥	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح ١٠)
٥	٥	مصاريف مستردة (إيضاح أ)
٨,٧٦٢	٩,٦٢٩	

إيضاح (أ):

تمثل المصاريف المستردة تكاليف الفحص المستردة من الكيانات المسجلة، وتتم تسويتها مقابل مصاريف الفحص المستقبلية.



١٢. جزاءات مالية

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
-	٥٤,٨٧٠	جزاءات مالية على بنك أبو ظبي الأول (إيضاح ١)
-	٤٩٩	جزاءات مالية على شركات مسجلة
-	٥٥,٣٦٩	

إيضاح (١):

بموجب أنظمة الخدمات المالية (FSR)، تتمتع هيئة تنظيم مركز قطر للمال بسلطة فرض جزاءات مالية حيثما يتراعى لها بأن الشخص (وفقاً للتعريف الوارد بتلك الأنظمة) قد خالف المتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية. إن المبادئ التي يجب اتباعها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال في تحديد مقدار أي جزاءات مالية يتم فرضها في ما يتعلق بمثل هذه المخالفات محددة في «بيان السياسة التنفيذية ٢٠١٢» الصادر عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

فرضت هيئة تنظيم مركز قطر للمال غرامة مالية قدرها ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري على بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع. وكانت هذه الغرامة المالية مستحقة الدفع في ٤ سبتمبر ٢٠١٩، إلا أنه لم يتم استلام أي مدفوعات من بنك أبو ظبي الأول. ينص البند (٤) من المادة (٥٩) من أنظمة الخدمات المالية على أن «أي غرامة لا يجري دفعها في غضون الفترة التي حددتها هيئة التنظيم يجوز للهيئة تحصيلها بموجب طلب ترسله إلى المحكمة كدين مستحق.» وحيث أن بنك أبو ظبي الأول لم يطعن بالمذكرة الإجرائية، فإن الغرامة المالية هي حالياً مبلغاً مستحقاً وواجب الدفع قانوناً إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال. وفي حال لم يتم دفع الغرامة المالية، يحق لهيئة تنظيم مركز قطر للمال اتخاذ الخطوات اللازمة لتحصيل المبلغ المستحق باعتباره مديونية مستحقة.

قامت هيئة التنظيم بتقديم طلب لاسترداد المديونية في ٩ سبتمبر ٢٠١٩ لدى المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال («المحكمة»). تم النظر في الطلب من قبل المحكمة، وفي فبراير ٢٠٢٠ أصدرت المحكمة حكماً أعلنت فيه أن الغرامة المالية مع الفائدة هي مديونية مستحقة الدفع لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وقابلة للتحويل. إن هيئة التنظيم بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لإنفاذ الحكم، بما في ذلك جمع المعلومات لغرض (١) تحديد الموجودات المتاحة لاستيفاء تنفيذ الحكم وموقع كل منها، و (٢) اتخاذ إجراء قانوني محدد لإنفاذ السداد مقابل الموجودات المملوكة لبنك أبو ظبي الأول.

وحيث أنه لم يتم السداد حتى الآن، تتخذ هيئة التنظيم ما يلزم من إجراءات لتحصيل المبلغ المستحق كمديونية مقابل أصول بنك أبو ظبي الأول الموجودة داخل قطر وخارجها. أصدرت المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال أوامر واجبة النفاذ، بما في ذلك أمراً إلى مصرف قطر المركزي لمساعدة هيئة التنظيم على تحصيل تلك المديونية. قامت هيئة التنظيم أيضاً بتعيين إحدى الشركات المتخصصة في تتبع الأصول لتحديد الموجودات المملوكة لبنك أبو ظبي الأول بكافة أنحاء العالم، وقامت بتعيين مستشار قانوني لتقديم المشورة بشأن استرداد المديونية.

١٣. المصاريف العمومية والإدارية

٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	
١,٩٤٩	٢,٠٥٢	إيجار
٨٩٥	١,٠٤٢	أتعاب استشارية ومهنية
٤١٠	٤٠٥	إطفاء تكاليف برامج حاسوب (إيضاح ٥)
-	١٣٤	استهلاك موجودات حق استخدام (إيضاح ٦)
١٦٣	٥٢	استهلاك أثاث ومعدات (إيضاح ٤)
١٠	(٥)	(رد) / مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع قصيرة الأجل (إيضاح ٨)
١,٥٣٧	١,٥٨٧	مصاريف أخرى
٤,٩٦٤	٥,٢٦٧	

١٤. التزامات

٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	
		التزامات الإيجارات قصيرة الأجل غير القابلة للإلغاء
١,١٩٤	١,١٤٢	خلال سنة واحدة
٩	٤	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
١,٢٠٣	١,١٤٦	
		التزامات خدمات غير القابلة للإلغاء
١,٢٤١	٩٨٦	خلال سنة واحدة
٢٩٩	٧٨	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
١,٥٤٠	١,٠٦٤	

١٥. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة الجهات التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بإدارة هيئة التنظيم والجهات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات التسعير والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

أرصدة الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

أرصدة مدينة		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢,٦٤٣	٥,٦٠٠	وزارة المالية (إيضاح ١)
٤٣٣	٨٣	مصرف قطر المركزي
٣١٦	٢٩٩	هيئة قطر للأسواق المالية
٥٦	٣٥	هيئة مركز قطر للمال
٣,٤٤٨	٦,٧٦٤	

معاملات الأطراف ذات العلاقة

كانت المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٥,٨٤٢	٣٧,٦٥١	اعتمادات مالية من الحكومة
١,٩٠٧	١,٩٥٥	خدمات مقدمة من هيئة مركز قطر للمال
١١٩	١١٤	خدمات مقدمة إلى طرف ذي علاقة
٩٦٧	٤,٣٧٩	رواتب ومصاريف مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة

إيضاح (١):

تشمل المبالغ المستحقة من وزارة المالية ١,٦٤٠ ألف دولار أمريكي (٢٠١٨: ٤ آلاف دولار أمريكي) تتعلق بدفع رواتب ومصاريف أخرى تتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مكافأة المسؤولين بالإدارة

يتمثل كبار مسؤولي الإدارة بأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والمدراء التنفيذيين، والرئيس التنفيذي للعمليات، والمدير المالي. تتضمن المكافأة لكبار المسؤولين في الإدارة المصاريف التالية:

٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	منافع قصيرة الأجل
٥,٤٨٤	٥,٨١٧	



١٦. إدارة المخاطر المالية

تتكوّن المطلوبات المالية لهيئة التنظيم من ذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع والتزامات إيجار. يتمثل الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية في تمويل عمليات هيئة التنظيم وتقديم الضمانات لدعم عملياتها. تشمل الموجودات المالية لهيئة التنظيم فوائد مستحقة وذمم مدينة أخرى وجزاءات مالية مدينة ومبالغ مستحقة من أطرف ذات علاقة وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل، وتنشأ هذه الموجودات مباشرة من عمليات هيئة التنظيم.

تعرض هيئة التنظيم لمخاطر السوق والائتمان والسيولة، وتقع على الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع إطار عمل لإدارة هذه المخاطر والإشراف على تنفيذه. تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة التنظيم لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود المنصوص عليها. تم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة التنظيم.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض هيئة التنظيم للمخاطر المذكورة أعلاه، ويتم إدراج إيضاحات كمية إضافية ضمن هذه البيانات المالية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على إيرادات هيئة التنظيم أو قيمة أدواتها المالية. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق وفق معايير مقبولة في حين تعظيم العائدات.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لتقلبات أسعار الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. لا تتعرض هيئة التنظيم لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع لدى البنوك) حيث أن أسعار الفوائد على هذه الودائع ثابتة. لا يتأثر بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدّلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن هيئة التنظيم لا تحتفظ بموجودات مالية أو مطلوبات مالية ذات معدّلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم الأنشطة الرئيسية لهيئة التنظيم بالدولار الأمريكي والريال القطري، وحيث أن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي تعتبر مخاطر العملات في أدنى حدودها.



مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن تعرض هيئة التنظيم لمخاطر الائتمان ينشأ عن تقصير الطرف المقابل، ويكون الحد الأقصى للتعرض مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كالتالي:

٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	
٢٩,٨٦٣	٢٩,٦٧٠	أرصدة لدى البنوك تتضمن ودائع قصيرة الأجل
٥٤,٩٢١	-	جزاء مالية مدينة
٦,٧٦٤	٣,٤٤٨	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
٥٣٧	٤٧٤	فوائد مستحقة
١٤٠	٦٥	ذمم مدينة أخرى
٩٢,٢٢٥	٣٣,٦٥٧	

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة، حيث أن هيئة التنظيم تتعامل فقط مع بنوك وأطراف مقابلة ذات سمعة جيدة للغاية.

طبقت هيئة التنظيم النهج العام لتحديد خسائر الائتمان على الودائع لأجل. لم تحسب هيئة التنظيم أية خسائر ائتمانية متوقعة على الذمم المدينة، حيث أن المبالغ تعتبر غير هامة بشكل واضح. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تقع جميع الذمم المدينة ضمن فئة «لم تستحق بعد». تم تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة من الودائع قصيرة الأجل بمبلغ ٦٣ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٦٨ ألف دولار أمريكي).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكّن هيئة التنظيم من الوفاء بالتزامات الدفع المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتم سدادها بتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تحدّ هيئة التنظيم من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لها. إنّ شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الخدمة.

يلخّص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر استناداً إلى الدفعات التعاقدية غير المخصصة:

أكثر من سنة و أقل من خمس سنوات ألف دولار أمريكي	أقل من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة ألف دولار أمريكي	القيمة الدفترية ألف دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
-	٥٠٤	٥٠٤	٥٠٤	ذمم تجارية دائنة
-	٥,٠٧٧	٥,٠٧٧	٥,٠٧٧	مصاريف مستحقة الدفع
٩٣	١٥٦	٢٤٩	٢٣٩	التزامات إيجار
٩٣	٥,٧٣٧	٥,٨٣٠	٥,٨٢٠	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
-	٣٨٥	٣٨٥	٣٨٥	ذمم تجارية دائنة
-	٤,٣٣٣	٤,٣٣٣	٤,٣٣٣	مصاريف مستحقة الدفع
٩٢	١٠٥	١٩٧	١٨٤	التزامات إيجار
٩٢	٤,٨٢٣	٤,٩١٥	٤,٩٠٢	الإجمالي

١٧. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية الموجودة والمطلوبات المالية. ليس لدى هيئة التنظيم أي موجودات مالية أو مطلوبات مالية تقاس بالقيمة العادلة. ولا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

١٨. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية لهيئة التنظيم أن تستخدم الإدارة أحكاماً وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المحققة في البيانات المالية وبعض الإفصاحات المحددة. ولكن قد يؤدي عدم دقة هذه الافتراضات إلى نتائج تتطلب إدخال تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

في ما يلي أهم الافتراضات المتعلقة بالفترات المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للشك في التقديرات في تاريخ التقرير، والتي لها تأثير كبير قد يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

الأعمار الإنتاجية للأثاث والمعدات

تحدّد إدارة هيئة التنظيم الأعمار الإنتاجية التقديرية للأثاث والمعدات لاحتساب الاستهلاك. يتم التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات والتلف أو التآكل الطبيعي. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية، ويتم تعديل قسط الاستهلاك مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة هيئة التنظيم بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرّة للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد المبالغ التقديرية بعد النظر في الاستخدام المتوقع للموجودات غير الملموسة أو التقادم التكنولوجي. تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار الإنتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

عقود الإيجار - تقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي

لا يمكن لهيئة التنظيم أن تحدد بسهولة سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، وبالتالي فهي تستخدم سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي (IBR) لقياس التزامات الإيجار. إن سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي هو سعر الفائدة الذي يتعين على هيئة التنظيم دفعه لاقتراض، لمدة مماثلة مع وجود ضمان مماثل، أموال لازمة للحصول على أصل ذو قيمة مماثلة لحق استخدام الأصل في بيئة اقتصادية مماثلة. ولذلك يعكس سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي «المبلغ الذي يتعين على هيئة التنظيم دفعه»، وهو ما يتطلب ممارسة تقديرات في غياب الأسعار الملحوظة. تقوم هيئة التنظيم بتقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة السائدة بالسوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالكيان.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم قدرة هيئة التنظيم على الاستمرار في أعمالها واقتنعت بأنها تملك مصادر تجعلها قادرة على الاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي مشاكل جوهرية تلقي بالشك على قدرة هيئة التنظيم على الاستمرار. وعليه، تقوم الإدارة بإعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

١٩. أحداث لاحقة بعد تاريخ المركز المالي



في ضوء التطورات المتلاحقة في ما يتعلق بتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)، يصعب حالياً التنبؤ بشكل كامل بنطاق انتشار الجائحة والمدى الزمني لتأثيرها على الأعمال والاقتصاد. إن تفشي هذه الجائحة كان له تأثير على الطلب على النفط والمنتجات البترولية، وقد أدت التطورات العالمية خلال شهر مارس ٢٠٢٠ إلى حدوث المزيد من تقلبات بأسواق السلع.



لا يزال النطاق والمدى الزمني لهذه التأثيرات غير مؤكد وهو يعتمد فقط على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بصورة دقيقة في الوقت الحالي، بما في ذلك معدل انتشار الفيروس ومدى فعالية وتأثير الإجراءات المتخذة لاحتواء انتشاره. وفي ضوء استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي بهذا الشأن، لا يمكن التوصل لتقديرات موثوقة بشأن التأثيرات المحتملة في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية، وبالتالي قد تؤثر هذه التطورات مستقبلاً على النتائج المالية والتدفقات النقدية والمركز المالي لهيئة التنظيم.




اتصل بنا

للمزيد من المعلومات حول هيئة تنظيم مركز قطر للمال،
الرجاء زيارة موقعنا الالكتروني: www.qfcra.com

qfcra  +٩٧٤ ٤٤٩٥ ٦٨٨٨ 

qfcra  +٩٧٤ ٤٤٩٥ ٦٨٦٨ 

qfcra  info@qfcra.com 

 هيئة تنظيم مركز قطر للمال
مركز قطر للمال، برج رقم ١،
الخليج الغربي، ص.ب. ٢٢٩٨٩
الدوحة، قطر

ذي جيت مول

٣٥

سيبتي سنتر - الدوحة


مركز قطر للمال،
برج رقم ١